مجتمع الأعمال

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة الرابعة والعشرون

تموز 2021

- إنعقاد الدورة الثالثة لمجلس الأعمال الأردني - التونسي المشترك
- تأسيس مجلس الأعمال الأردني الأوكراني
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تنظم جلسة حول "الاقتصاد الوطني في مئوية الدولة الأردنية"

مجتمع الأعمال

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة الرابعة والعشرون

تمـوز 2021

في هذا العدد

4 .... جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية
5 .... الطباع: اتحاد رجال الأعمال العرب يثمن تعزيز التعاون العربي المشترك
6 .... مالية الأعيان تبحث مع جمعية رجال الأعمال اثر كورونا على الوضع الاقتصادي
7 .... اتحاد رجال الأعمال العرب يشارك في اجتماع الدورة 50 للجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك
9 .... جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الكويت
11 .... جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع قطر
13 .... رئيس جمعية رجال الأعمال يدعو لإعداد خطة تعافي للاقتصاد الوطني
15 .... جمعية رجال الأعمال الأردنيين تؤكد أهمية تطوير العلاقات الأردنية-البحرينية
17 .... جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الاستثمارية الأردنية - الإماراتية
19 .... الطباع: خطة التعافي الاقتصادي يتحمل القطاعين العام والخاص دوره لحماية الاقتصاد الوطني
23 .... جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث جذب الاستثمارات العُمانية إلى المملكة
25 .... الطباع: يؤكد على أهمية توطيد العلاقات الثنائية بين الأردن و سريلانكا
27 .... الطباع يبحث تعزيز العلاقات الأردنية الإندونيسية
29 .... الطباع: عقد مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك منتصف الشهر القادم
31 .... الطباع: المنطقة العربية واعدة للاستثمارات الهندية
33 .... جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في الوفد الاقتصادي ضمن زيارة بغداد الرسمية
35 .... إنعقاد الدورة الثالثة لمجلس الأعمال الأردني - التونسي المشترك
39 .... جمعية رجال الأعمال الأردنيين تدعو لمأسسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص
40 .... تأسيس مجلس الأعمال الأردني الأوكراني
44 .... رجال الأعمال الأردنيين تلتقي رئيس هيئة التنمية الصناعية المصرية
46 .... الطباع خلال مشاركته في أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين "الصين ثاني أكبر شريك في الوطن العربي»
48 .... في مئوية الدولة الأردنية الأولى جمعية رجال الأعمال الأردنيين تنظم جلسة حول «الاقتصاد الوطني في مئوية الدولة الأردنية»
51 .... جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستعرض نشاطاتها في إجتماع الهيئة العامة العادي عن عام 2020
53 .... الطباع: أنجولا تشكل محوراً هاماً لمجتمع الأعمال الأردني في افريقيا
55 .... طهبوب: ضمان القروض حققت نقلة نوعية في دعم القطاع الخاص الأردني
56 .... جمعية رجال الأعمال الأردنيين تهنئ الوطن بعيد الاستقلال الخامس والسبعين
58 .... جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في أعمال الدورة الثانية للجنة الاقتصادية الأردنية- الإماراتية المشتركة
61 .... جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في ندوة حول محركات النمو الاقتصادي بذور لأفكار عملية
64 .... «رجال الأعمال الأردنيين» تبحث عقد مجلس أعمال أردني - كازاخي مشترك
68 .... جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في ندوة حول « منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة»

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 537 3355

فاكس
+962 6 533 76 17

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

الموقع الالكتروني
www.jba.com.jo

لجنة الإعداد والتحرير

طارق حجازي
المدير العام

د. روان شبيطة
باحث اقتصادي

تحرير خطاب
مسؤول شؤون الاعضاء

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد مرور عام على جائحة فايروس كورونا وما رافقتها تلك الفترة من موجات ثانية وثالثة عانى من آثارها الاقتصادية والإجتماعية مختلف دول العالم، وما نتج عنها من إغلاق لمعظم القطاعات الاقتصادية كالتجارة المحلية والخارجية وقطاع النقل والسياحة وإغلاق المطارات والمنافذ البرية والبحرية خلال العام الماضي.

أصبح من المهم تسليط الضوء على آفاق التعافي الاقتصادي في الأردن ومتطلباته من خلال التركيز على الجوانب الداخلية المنفصلة بتأثيرها عن العوامل الخارجية والتي لا نمتلك السيطرة عليها، إن التحدي الأكبر الذي يواجهه الاقتصاد الأردني في ظل الظروف الراهنة يتمثل في إيجاد الآلية المناسبة للخروج من هذه الأزمة التي أثرت سلباً على مختلف المؤشرات الاقتصادية. فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً في النمو استمر خلال الأرباع الأربعة من عام 2020.

فقد بلغ التراجع في النمو ما نسبته 1.6% في نهاية العام الماضي وهي نسبة غير مسبوقة من قبل، كما وإرتفعت المديونية الداخلية بقيمة 1.2 مليار دينار لتبلغ في نهاية عام 2020 ما يقارب 18.9 مليار دينار والأمر نفسه فيما يتعلق بالمديونية الخارجية التي ارتفعت في نفس الفترة بقيمة 1.8 مليار دينار لتبلغ ما يقارب 14.1 مليار دينار.

كما وبلغ عجز الموزانة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة 7-% وتراجعت الصادرات الكلية بنسبة 4.5% والمستوردات تراجعت بنسبة 11.3% كما وتراجعت تحويلات العاملين من الخارج بنسبة 9.1% خلال عام 2020، كما وبلغ معدل البطالة 24.7% في نهاية العام الماضي وإرتفعت

حمـدي الطبـاع

رئيس مجلس الإدارة

هذه النسبة خلال الربع الأول من العام الحالي 5.7% لتبلغ 25%، إلى جانب مؤشرات أخرى عديدة تأثرت سلباً بالجائحة.

وإن مجتمع الأعمال الأردني يؤكد أهمية أن تؤدي الحكومات المتعاقبة أدواراً مركزية في تحديد البرامج والخطط الاقتصادية التي تساهم في تغيير واقعنا الاقتصادي وإعادة الإتزان له ومواجهته للتحديات الكبيرة التي نعاني منها منذ زمن طويل خاصة مشكلات التباطؤ الاقتصادي والبطالة المرتفعة والفقر.

كما ويؤكد مجتمع الأعمال الأردني ضرورة العمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم في ما يقارب ثلث قيمة الإنتاج المحلي في المجتمع العربي والتي تعد الأكثر تضرراً نتيجة الجائحة.

وفي الختام فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية في النصف الأول من عام 2021 والتي حرصت الجمعية من خلالها على مواكبة الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها.

3
كانون الثاني

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي لجنة الإقتصاد والإستثمار النيابية

التقت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ممثلة بأعضاء مجلس إدارتها المهندس عبد الرحيم البقاعي والمهندس حسام الدين الهدهد لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية وذلك بهدف مناقشة آثار وتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني خلال اجتماع تم عقده برئاسة النائب خالد أبو حسان.

واستمعت اللجنة، بحسب أبو حسان، إلى شرح حول أبرز التحديات والمعيقات التي تواجه القطاع التجاري والخدمي في ظل جائحة كورونا والحلول المقترحة. وأضاف أن اللجنة النيابية ناقشت الهم الوطني، حيث عبرت عن وقوفها التام مع دعم القطاع الخاص بإعتباره رافعة أساسية للاقتصاد الوطني وانطلاقاً من مضامين خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني خلال افتتاحه أعمال الدورة غير العادية لمجلس الأمة التاسع عشر في كانون الأول الماضي، وهذا يتطلب تضافر الجهود بين الجميع وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمواجهة الأزمة والخروج منها بسلام للاقتصاد الوطني.

وبين أن الحكومة مطالبة برفع الحظر الشامل والجزئي، لافتاً إلى أن اللجنة لا تتفق مع عدد من البروتوكولات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهذا الشأن وبذات الوقت تقف مع اللجنة الوطنية للأوبئة فيما تراه في مصلحة صحة المواطن. وتابع ابو حسان أن تلك الجائحة الاستثنائية فرضت على الجميع أهمية الخروج بحلول ومعالجات للمشهد الاقتصادي الحالي بطرق ووسائل غير تقليدية. ودعت اللجنة النيابية إلى ضرورة وضع الخطط والبرامج القابلة للتطبيق واستغلال عامل الوقت موضحةً بأن الاقتصاد هو مظلة القطاعات جميعها، وإعادة النظر بجميع الإجراءات الحكومية المتعلقة بجائحة كورونا لما لها من آثار سلبية على قطاعات مختلفة، علماً أن هناك قطاعات متوقفة ومغلقة منذ بداية الأزمة حتى يومنا هذا، وهو ما يتطلب إيجاد معادلة متوازنة بين الصحة والاقتصاد.

وأكدت ضرورة تعزيز التشاركية الناجعة مع الحكومة، سيما فيما يتعلق بقراراتها المعنية بالقطاعات الاقتصادية بما يصب تجاه الصالح العام، لافتةً إلى أن لقاءها بممثلي القطاعات الاقتصادية والممثلين عنها يأتي خلال برنامج متصل للجنة، مؤكدةً أن كافة المطالب والطروحات التي قدمها الحضور ستأخذها بكل عناية واهتمام وستتابعها مع الحكومة للخروج بحلول مناسبة. كما دعت اللجنة الحكومة إلى فتح كافة المنشآت الاقتصادية مع تأكيدها على إجراءات السلامة العامة لكل منشأة على حدة.

وقدمت جمعية رجال الأعمال على لسان العين المهندس عبد الرحيم البقاعي وحسام الدين الهدهد عدداً من الحلول المقترحة لتجاوز تداعيات كورونا على الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات، وأشارا إلى أن أضراراً كبيرة لحقت بمختلف القطاعات الاقتصادية الأردنية بما فيها القطاعين التجاري والصناعي، ما تسبب بإلحاق الضرر بالمستثمر الأردني، وهذا يعني المحافظة على المستثمر الأجنبي.

الطباع: اتحاد رجال الأعمال العرب يثمن تعزيز التعاون العربي المشترك

رحب اتحاد رجال الأعمال العرب بنتائج اجتماع القمة الخليجية التي انعقدت في المملكة العربية السعودية والتي أكدت على وحدة الصف العربي وتعزيز التعاون العربي المشترك على كافة الأصعدة، كما وثمن الاتحاد الذي يتخذ من عمان مقراً له، قرار القمة بحل الخلافات التي كانت قائمة بين بعض دول الخليج العربي وأعرب عن أمله بأن ينعكس ذلك على حركة تدفق الاستثمارات العربية البينية وارتفاع حجم التبادل العربي المشترك، خاصة في مثل هذه الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم العربي بشكل خاص سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

ويقدر أعضاء الاتحاد عالياً كل جهد مخلص بذل من أجل تحقيق المصالحة العربية ودور دولة الكويت الشقيقة لتحقيق هذه المصالحة التي تعتبر انجازاً كبيراً لعودة العلاقات الأخوية إلى مجراها الطبيعي. مؤكداً بأن العمل الخليجي المشترك يعتبر انموذجاً ونواة للعمل العربي المشترك في مواجهة التحديات التي تواجههم.

وأكد حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب بأن إعلان العلا بمناسبة عقد الدورة 41 لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتبر لبنة في دعم اقتصاد الدول العربية كافة، لأهمية دول مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العربي، ولما يشكله من خطوة هامة وحيوية على طريق إعادة الاستقرار إلى المنطقة بشكل خاص وتسهيل حركة رجال الأعمال العرب لتحقيق التنمية العربية الاقتصادية والمستدامة، وتحقيق تطلعات الشعوب العربية بالاستقرار والرفاه الاجتماعي والاقتصادي. مشيراً في الوقت ذاته بأن وحدة الصف العربي تخدم النظام الاقتصادي العربي الجماعي وتعزز من قدرة رجال الأعمال العرب على زيادة حجم استثماراتهم البينية.

من جهة أخرى رحب حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بما ورد في البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي حول دعم الأمن والاستقرار وتعزيز التنمية في الأردن، وتأكيد المجلس على تكثيف الجهود لتنفيذ خطط العمل المشترك التي تم الاتفاق عليها في إطار الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والأردن، واعتبار الأردن شريك استراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي على كافة الأصعدة، متطلعاً إلى تعزيز هذه الشراكة والبناء عليها خلال الفترة القادمة من خلال مشاريع ربط السكك الحديدية، ومنظومة الأمن الغذائي والمائي للمنطقة، وتطوير الاستثمارات الخليجية في المملكة، والمشاركة في الخطط الاستراتيجية في قطاعات الرعاية الصحية لمواجهة الأوبئة، إضافة إلى تعزيز الشراكة بهدف تحفيز الاقتصاد وإشراك قطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني وتمكين المرأة والشباب في التنمية الاقتصادية، ومبادرات الاقتصاد الرقمي، مشيراً إلى أن اتحاد رجال الأعمال العرب يعتبر من أهم بيوت الخبرة من بين مؤسسات المجتمع المدني العربي الذي يمكن من خلاله تحقيق هذه الشراكات على المستوى العربي والثنائي.

مالية الأعيان تبحث مع جمعية رجال الأعمال اثر كورونا على الوضع الإقتصادي

13
كانون الثاني

بحثت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان برئاسة العين جمال الصرايرة، مع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، الاوضاع الاقتصادية بالمملكة في ظل أزمة كورونا. وقال الصرايرة خلال اللقاء مع الجمعية إن التبعات التي خلفتها الجائحة على الاقتصاد الوطني تتطلب تعاوناً كاملاً بين القطاعين العام والخاص للوصول إلى حلول كفيلة بإعادة تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة الإنتاج تدريجياً.

وشدد على ضرورة تطبيق مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل فعلي وحقيقي من خلال التشاور والتنسيق والحوار، مؤكداً أهمية دراسة أثر القرارات على القطاع الخاص قبل إصدارها وتطبيقها. وأشار الصرايرة إلى أهمية القطاع الخاص في إيجاد فرص العمل للأيدي العاملة الأردنية، معتبراً أن ديمومة عمله ونشاطه أمر أساسي لتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني.

من جهته، عرض الطباع لعدد من الافكار لتنشيط القطاع الاقتصادي والاستثماري والنهوض به، داعياً إلى إدارة الصندوق السيادي المقترح تأسيسه من خلال القطاع الخاص على أن تكون مصادر تمويله بأخذ نسبة من الضرائب المقتطعة من الدخل والأرباح لغايات الاستثمار وتطوير البنية التحتية.

وأكد الطباع، بحضور اعضاء الجمعية، محمد البلبيسي، المهندس يُسري طهبوب، حسام الهدهد، أهمية وضع خطة للتعافي الاقتصادي بشكل عاجل، وتعزيز دور ديوان المحاسبة في تحقيق المزيد من الشفافية، وترشيق الجهاز الحكومي من خلال دمج والغاء عدد من المؤسسات المستقلة، وتوجيه الضرائب على الدخل والأرباح لتكون أكثر جذباً الاستثمار، وتخفيف نسب الاشتراكات المفروضة للضمان الاجتماعي.

ودعا أعضاء اللجنة إلى دعم القطاعات الاقتصادية المتضررة لتمكينها من استرجاع نشاطها وتجاوز التداعيات السلبية لجائحة كورونا، وتعزيز البنية الاستثمارية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وإعادة هيكلة المؤسسات المستقلة لتكون أكثر كفاءة وأقل عبئاً على الموازنة.

وأكد أعضاء اللجنة أهمية تخفيض الضريبة العامة على السلع والخدمات وتوحيدها، ومكافحة التهرب الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي، وإيجاد حل ناجح وفعال لمشكلتي الفقر والبطالة وتخفيف الأعباء المفروضة على القطاع الخاص.

13
كانون الثاني

اتحاد رجال الأعمال العرب يشارك في اجتماع الدورة 50 للجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك

شارك السيد طارق حجازي الأمين العام المساعد لاتحاد رجال الاعمال العرب في إجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك في دورتها العادية (50) والتي تم عقدها عن بعد بتقنية الفيديو كونفرانس خلال الفترة 12-13 كانون ثاني 2021 وذلك برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وبمشاركة رؤساء ومدراء المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية ومؤسسات التمويل العربية.

وأكد حجازي خلال الإجتماع على أهمية مضامين ومحاور هذه الدورة والتي ركزت على التحول الرقمي والقرصنة الإلكترونية وحماية الشبكات في مؤسسات العمل العربي المشترك، مشيراً إلى أن قطاع تكنولوجا المعلومات والتطور الرقمي هي الأن في قمة أولويات جميع دول العالم خاصة مع ما فرضته جائحة فايروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) من تغييرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والتجارية وما رافقه من الإعتماد الكبير على مختلف الوسائل الإلكترونية سواء للتبادل أو التواصل أو تحقيق الغايات التجارية الأمر الذي يوجب علينا مواكبة أبرز التطورات التكنولوجية وأن نكون مدركين لوسائل الحماية من أي مخاطر تكون مرافقة لهذا التحول التكنولوجي.

> “قطاع تكنولوجا المعلومات والتطور الرقمي هي الأن في قمة أولويات جميع دول العالم”

كما وثمن حجازي ما ورد من مقترحات من مؤسسة طلال أبو غزالة العالمية مؤكداً بأن هذه المقترحات ستساهم بشكل إيجابي في تحقيق الشراكات العربية الرقمية ويدعم مجالات التجارة الإلكترونية والإبتكار والتعليم إذا ما تم التعاون بالشكل الكافي لتنفيذها.

وأشار حجازي إلى أن اتحاد رجال الأعمال العرب قد قام بإعداد دراسة حول الوضع الاقتصادي في الدول العربية ما بعد جائحة فايروس كورونا وقدمها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتضمنت الدراسة حزمة متنوعة من التوصيات والمقترحات للنهوض بالاقتصاد العربي وتجاوز تداعيات الجائحة كان من أبرزها فيما يتعلق بالتحول الرقمي، تشجيع التجارة الإلكترونية في الوطن العربي ومعالجة التحديات التي تعيق تطور هذا القطاع، تطوير الصيرفة الإلكترونية وتسديد المعاملات عبر وسائل الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى تشجيع وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي خاصة مع إثبات ضرورته خلال الجائحة في التعليم الإلكتروني، والإعتماد على مختلف الخدمات الإلكترونية الحكومية وغيرها.

كما وأوصى الاتحاد من خلال دراسته على ضرورة التوسع في تطبيق الأنظمة الإلكترونية والذكية لتسهيل العمل عن بعد، والتوجه نحو الإستخدام المكثف للتكنولوجيا والذكاء الإصطناعي والأسواق الإفتراضية في مجالات الأعمال المختلفة والتوجه نحو التوسع في أنظمة الأتمتة.

> **ضرورة التوسع في تطبيق الأنظمة الإلكترونية والذكية لتسهيل العمل عن بعد**

وأكد حجازي بأن اتحاد رجال الأعمال العرب والذي تأسس منذ عام 1997 يسعى إلى توثيق وتنمية العلاقات الاقتصادية بين رجال الأعمال العرب والترويج لإقامة مشروعات عربية مشتركة كما ويكرس الاتحاد جهوده على الدوام في سبيل تحقيق التكامل العربي ودعم جهود التنمية العربية الاقتصادية المستدامة.

> **اتحاد رجال الأعمال العرب يسعى إلى توثيق وتنمية العلاقات الاقتصادية بين رجال الأعمال العرب**

ومن جهته، أكد الوزير المفوض محمد خير عبد القادر مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية أن لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة الأمين العام تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين الجامعة ومؤسسات العمل العربي المشترك لزيادة فاعلية العمل العربي المشترك وتلافي الازدواجية.

كما وتم خلال أعمال الدورة الخمسين من لجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك متابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة والخاصة برؤية منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاديات والمجتمعات العربية والإجراءات التي اتخذتها مؤسسات العمل العربي المشترك فيما يتعلق بإنشاء المرصد العربي وتشكيل خلية لمواجهة تحديات وتداعيات الأزمة.

الطباع: مجتمع الأعمال الأردني يثمن عالياً اعلان العلا بدعم التنمية في المملكة

الديحاني: الأردن شريك أساسي لدول مجلس التعاون الخليجي

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الكويت

إستقبل سعادة سفير دولة الكويت لدى المملكة السيد عزيز الديحاني، رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مقر السفارة الكويتية في عمان وذلك لبحث سُبل تنمية العلاقات الأردنية الكويتية الاقتصادية والاستثمارية، وتعزيز آواصر التعاون المشترك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين بالإضافة إلى مناقشة نتائج قرارات القمة 41 لدول مجلس التعاون الخليجي والتي عقدت في المملكة العربية السعودية مطلع شهر كانون الثاني من العام الحالي.

وأكد الطباع خلال اللقاء على عمق العلاقات الأردنية الكويتية على مستوى قيادة البلدين والحكومتين والشعبين الشقيقين، والتي تشكل نموذجاً للتعاون المشترك في مختلف المجالات الاستثمارية والاقتصادية، كما وثمن الطباع الجهود المخلصة التي بذلتها دولة الكويت الشقيقة في سبيل تحقيق المصالحة العربية حيث أدت دوراً هاماً، مؤكداً على الأهمية الاقتصادية الكبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لجميع الدول العربية خاصة الأردن، لافتاً إلى أن قمة العلا هي حامي العمل العربي المشترك وجامعة الدول العربية وإن مجتمع الأعمال الأردني يثمن قرارات القمة وتخصيصها لدعم الأردن تنموياً.

من جانبه أشار الديحاني إلى أن البلدين يتمتعان بالعديد من المزايا الجاذبة للاستثمار بالإضافة لوجود العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة لدى كلا الجانبين، مؤكداً أهمية تقوية العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأردنية والكويتية المشتركة في مختلف المجالات. كما وأكد على أن جائحة فايروس كورونا المستجد أظهرت أهمية التعاون والتنسيق بين الدول العربية على وجه الخصوص. لافتاً إلى أهمية تفعيل العمل العربي المشترك وتظافر الجهود خاصة في مجال تحقيق الأمن الغذائي والأدوية، لما أظهرته الجائحة من خلل في التنسيق العربي لمواجهة هذه الجائحة في ظل اقفال معظم دول العالم لحدودها وإيقاف عجلة الانتاج لديها.

وأشار الديحاني إلى أنه يجمع البلدين علاقات تاريخية عريقة وقوية وذلك بفضل القيادتين الحكيمتين والتي يعتز ويفتخر بها كلا الشعبين، مؤكداً بأن هناك توجه كبير من قبل القطاع الخاص الكويتي للاستثمار في الأردن نظراً لما تتمتع به البيئة الاستثمارية الأردنية من مزايا تنافسية وقطاعات واعدة. مشيداً بمستوى التطور الذي تشهده العمالة الأردنية ويظهر مدى الإهتمام بالإنسان الأردني.

وأشار الطباع إلى أن دولة الكويت تعد المستثمر الأول في الأردن على المستوى العربي حيث تبلغ الاستثمارات الكويتية في الأردن ما يقارب 18 مليار دولار في مجالات الطاقة والاستثمار العقاري والبنية التحتية، كما ويجمع

البلدين إتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة وإتفاقية عدم الإزدواج الضريبي منذ عام 2001 بالإضافة إلى عدد من الإتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين الأمر الذي ساهم إيجاباً في تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك. لافتاً إلى أن الجمعية بقطاعاتها الإحدى عشر تسعى لبقاء الاستثمارات الكويتية بمرتبة متقدمة على المستوى العربي في الأردن. وأكد الطباع بأن الجمعية على أتم الإستعداد للتعاون مع السفارة الكويتية للترويج للفرص الاستثمارية في الأردن وعقد لقاءات بين سفراء مجلس التعاون الخليجي ومجتمع الأعمال الأردني.

وبين الديحاني بأن البلدين يجمعهما ما يتجاوز الستين إتفاقية في مختلف المجالات والأصعدة ويتوجب العمل على تفعيلها فيما يصب في مصلحة كلا الجانبين وذلك من خلال تعزيز العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين، مؤكداً على أهمية زيادة حجم الاستثمارات المشتركة بين الأردن والكويت. وأن الكويت تتطلع دوماً لزيادة حجم الاستثمارات في المملكة لتبقى في المرتبة الأولى على الدوم. وبين الديحاني بأن سفراء مجلس التعاون الخليجي يهدفون لترجمة نتائج وقرارات القمة 41 خاصة فيما يتعلق بدعم الأردن وتطوير العلاقات الثنائي، مشيراً إلى أهمية توسيع قاعدة الاستثمارات المتبادلة بين البلدين بحيث تكون أكثر تنوعاً، بما يساهم بشكل إيجابي في عملية التنمية المستدامة.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين الأردن والكويت قد بلغ في نهاية عام 2019 ما قيمته 352.5 مليون دولار شكلت الصادرات الأردنية إلى الكويت منها ما يقارب 307.4 مليون دولار تركزت في الحيوانات الحية، الخضار، الآلات والمعدات الكهربائية، النحاس، بينما شكلت المستوردات الأردنية من الكويت ما يقارب 45.1 مليون دولار تركزت في المواد الكيميائية غير العضوية، البلاستيك، الزجاج، والسكريات والحلويات.

هذا وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة، السيد موسى شحادة، والمهندس عوني الساكت، والمهندس حسام الدين الهدهد، والمهندس يُسري طهبوب، والعين المهندس عبد الرحيم البقاعي، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن والكويت (2017 - 2019)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2017	341.5	56.9	398.4	284.6
2018	245.2	44.7	289.9	200.5
2019	307.4	45.1	352.5	262.3

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى الكويت (2019)	قيمة الصادرات مليون دولار
حيوانات حية	103.5
الخضار وبعض الجذور والدرنات الصالحة للأكل	54.2
الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	40.9
النحاس ومصنوعاته	32.8

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الواردات الأردنية من الكويت (2019)	قيمة المستوردات مليون دولار
مواد كيميائية غير عضوية	10.5
البلاستيك	9.8
الزجاج والأواني الزجاجية	5.5
السكريات والحلويات	2.7

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

الطباع: مجتمع الأعمال الأردني يثمن عالياً اعلان العلا بدعم التنمية في المملكة

آل ثاني: الاستثمارات القطرية ترى الأردن فرصة كبيرة للاستثمار

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع قطر

استقبل سعادة سفير دولة قطر لدى المملكة الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني رئيس وأعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مقر السفارة القطرية في عمان، وأكد الطباع خلال لقاء السفير القطري على أن العلاقات الأردنية – القطرية تتسم بالحيوية وهناك مصالح اقتصادية مشتركة تؤطرها العديد من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين، لافتاً إلى أن الجمعية تبذل جهوداً حثيثة في سبيل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وقطر وذلك من خلال مجلس الأعمال الأردني القطري المشترك الذي تأسس في عام 2005 مع رابطة رجال الأعمال القطريين والذي يعتبر حلقة الوصل بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

بدوره، أشاد سعادة السفير القطري بدور الجمعية في تعزيز العلاقات الاستثمارية بين البلدين لافتاً إلى أن العلاقات الأردنية القطرية قد حافظت على متانتها وقوتها على الرغم من كل الظروف، مؤكداً على وجود رغبة حقيقية لدى القطاع الخاص القطري في تنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع مجتمع الأعمال الأردني بمختلف القطاعات الحيوية.

كما وأكد الطباع على أن عودة العمل الخليجي المشترك كما عهدناه سابقاً هو عامل مهم وأساسي ودعامة حقيقية لإستقرار المنطقة كما وسيساهم ذلك في حل كافة القضايا العالقة التي تشكل تحديات تقف عائقاً أمام تحقيق التعاون العربي بالشكل الذي يرسخ مباديء التكامل الاقتصادي العربي. مثمناً قرارات القمة في دعم الأردن الأمر الذي يتطلب العمل على إعداد خطة اقتصادية واستثمارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والأردن.

ولفت سعادة السفير القطري إلى أن قمة العلا قد عكست الأهمية الكبيرة للأردن بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، مؤكداً على ضرورة الحفاظ على الاستثمارات القائمة في المملكة من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وجعلها بيئة خصبة من خلال تسهيل الإجراءات وتخفيف الإجراءات البيروقراطية والحفاظ على استقرارية التشريعات، والتي تعتبر العائق الأول أمام أي مستثمر، مشيراً إلى وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن وذلك بفضل جهود جلالة الملك حفظه الله في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

من جهة أخرى أكد سعادة السفير القطري إلى أن الاستثمارات القطرية في الأردن قد شهدت تحسناً ملحوظاً خلال السنوات السابقة خاصة في مجالات الكهرباء والطاقة المتجددة. مشيراً إلى أن قطر تعد المستورد الرئيسي للخضار والفواكة والمواد الغذائية من الأردن لافتاً إلى أن المستثمرين القطريين يعانون من عدد من

المعوقات في الإستمرار في استثماراتهم خاصة في ظل جائحة فايروس كورونا.

كما وأشار الطباع إلى أن حجم الاستثمارات القطرية المستفيدة من قانون الاستثمار بلغت ما يقارب 226 مليون دولار تركزت أغلبها في قطاع الطاقة، معرباً عن تطلع الأردن الى بناء علاقات اقتصادية أكثر متانة مع دولة قطر بما ينعكس على زيادة مبادلات البلدين التجارية وتوسيع قاعدة المشاريع الاستثمارية المشتركة. كما ويسعى الأردن نحو إستقطاب استثمارات قطرية جديدة وتوسيع القائم منها حالياً بقطاعات العقار والسياحة والصناعة والطاقة والسوق المالي.

كما وأكد الطباع على أن مجتمع الأعمال الأردني يرحب بكافة أشكال التعاون التجاري والاستثماري مع مختلف دول مجلس التعاون الخليجي والدعوة المستمرة لرجال الأعمال القطريين لزيارة الأردن والإطلاع على المشاريع الاستثمارية المتاحة في المناطق الحرة والتنموية والتعرف على المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين وذلك بهدف بناء شراكات إستراتيجية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين تترجم على أرض الواقع من خلال مشاريع استثمارية.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين الأردن وقطر قد بلغ في نهاية عام 2019 ما قيمته 139.1 مليون دولار شكلت الصادرات الأردنية إلى قطر منها ما يقارب 122.9 مليون دولار تركزت في المنتجات الصيدلانية، مصنوعات من حديد أو صلب، الآلات والأجهزة الميكانيكية، بينما شكلت المستوردات الأردنية من قطر ما يقارب 16.2 مليون دولار تركزت في صناعات البلاستيك والألمنيوم، الورق والورق المقوى، المنتجات الكيميائية.

هذا وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة، السيد موسى شحادة، والمهندس عوني الساكت، والمهندس حسام الدين الهدهد، والمهندس يُسري طهبوب، والعين المهندس عبد الرحيم البقاعي، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن وقطر (2017 - 2019)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2017	167.1	86.1	253.2	81
2018	145.8	116.6	262.4	29.2
2019	122.9	16.2	139.1	106.7

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى قطر (2019)	قيمة الصادرات مليون دولار
منتجات صيدلانية	16.8
مصنوعات من حديد أو صلب	16.2
الآلات والأجهزة الميكانيكية	7.8
محضرات اللحوم أو الأسماك أو القشريات	7.6

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الواردات الأردنية من قطر (2019)	قيمة المستوردات مليون دولار
صناعات البلاستيك	8.1
صناعات الألمنيوم	3.8
الورق والورق المقوى	1.2
منتجات كيميائية	0.939

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

23
كانون الثاني

رئيس جمعية رجال الأعمال يدعو لإعداد خطة تعافي للاقتصاد الوطني

دعا رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، الى إعداد خطة تعافي اقتصادي وطني بالعام الجديد 2021 وفق إطار زمني محدد، للمساعدة في تجاوز تبعات أزمة فيروس كورونا.

وأكد الطباع أهمية ان يرافق الخطة برامج عمل قطاعي يتم خلالها تحديد التحديات والعقبات وتقييم الخسائر بشكل دقيق لجميع القطاعات الاقتصادية المتضررة من الجائحة.

وأضاف أنه يجب تحديد أفضل الوسائل والأدوات العملية المناسبة لدعم القطاعات بالشكل الذي يتلائم مع خصائص كل قطاع، وتقديم الدعم الكافي للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل نسبة كبيرة من القطاع الخاص بالمملكة.

وقال الطباع إن أفضل وسيلة لتجاوز تداعيات الجائحة هي بنهوض القطاعات الاقتصادية بمختلف مجالاتها، مؤكداً انه لتتمكن القطاعات المتضررة من الجائحة من التعافي وعودة نشاطها كالسابق يتوجب التخفيف من الأعباء والتكاليف التي تتكبدها هذه القطاعات وبخاصة تكاليف الطاقة والكهرباء وضريبة الدخل والمبيعات ورسوم اشتراكات الضمان الإجتماعي، وتقديم التسهيلات الكافية لوصول الشركات إلى التمويل.

ودعا رئيس الجمعية الى ضرورة العمل على تخفيض وتوحيد الضريبة العامة على المبيعات لمختلف القطاعات لفترة زمنية لا تقل عن سنة، ليتمكن القطاع الخاص من استعادة نشاطه والعمل على تخفيض كلف الطاقة على مختلف القطاعات الاقتصادية بالتحديد على القطاع الصناعي.

وبين أيضاً ضرورة تقديم التسهيلات اللازمة لإستخدام الطاقة البديلة التي تعد أقل تكلفة مما سينعكس إيجاباً على تنافسية المنتجات الوطنية ويقلل من التكاليف التشغيلية المرافقة لعملية الإنتاج، إلى جانب التركيز على تحسين بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار وتنويع الفرص الاستثمارية المقدمة بمختلف المجالات.

واكد أن التبعات الاقتصادية التي خلفتها أزمة فيروس كورونا خلال العام الحالي على الاقتصاد الوطني تتطلب التعاون الكامل بين القطاعين العام والخاص، للوصول الى حلول كفيلة بإعادة تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة الإنتاج تدريجياً حتى الوصول إلى بر الأمان.

وشدد الطباع على ضرورة تطبيق مبدأ الشراكة بين القطاعين بشكل فعلي وحقيقي من خلال التشاور والتنسيق والحوار والتأكيد على أهمية تحديد انعكاسات القرارات على القطاع الخاص قبل إصدارها وتطبيقها، لافتاً الى ان القطاع الخاص هو العامود الفقري للاقتصاد الوطني والمساهم الأكبر في خلق فرص العمل للأيدي العاملة الأردنية، وديمومة عمله ونشاطه أمر أساسي لتحقيق التوازن في اقتصاد البلاد.

وقال أن استمرار التداعيات الاقتصادية للجائحة يجعل من الصعوبة الجزم بإمكانية تجاوز التحديات الاقتصادية والإجتماعية التي واجهها الأردن بشكل غير متوقع خلال العام الحالي. وأضاف «حتى نبدأ على طريق التعافي أسوة بباقي الدول، يتوجب أن نتأقلم على وجود الفيروس ويعود النشاط الاقتصادي إلى ما كان عليه، مع التأكيد على إتباع جميع إجراءات السلامة اللازمة كما حددتها الحكومة».

وأوضح أن أبرز التحديات التي ظهرت خلال العام الحالي، هو التراجع الملحوظ في العديد من المؤشرات الاقتصادية المهمة، جراء الإجراءات المهمة والضرورية التي رافقت مرحلة التصدي لانتشار الوباء ومكافحته وحماية صحة المواطنين، حيث أنه لا يمكن الإستمرار بالإعتماد عليها لفترة زمنية طويلة حتى لا يصل الاقتصاد الوطني مرحلة الركود.

وبين الطباع إن تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة وتراجع معدلات نمو الصادرات وتزايد المديونية وتراجع عدد الشركات المسجلة وتعثرها وما رافقها من تراجع ملحوظ في أداء أغلب القطاعات الاقتصادية، كلها دلائل تشير إلى أهمية عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته لنتمكن من تجاوز ما نمر به.

أكثر من 600 فرع
عبر 5 قارات

من خلال شبكة فروعنا المنتشرة عالمياً، نتيح لكم الوصول إلى الأسواق المختلفة خصوصاً أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الواعدة والتي نعتبر أحد أقدم البنوك فيها وأكثرها أماناً وموثوقية.

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

أفضل بنك في
الشرق الأوسط 2020

arabbank.com

24
كانون الثاني

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تؤكد أهمية تطوير العلاقات الأردنية - البحرينية

إستقبل سعادة سفير مملكة البحرين السيد أحمد بن يوسف الرويعي رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع بحضور أمين سر الجمعية المهندس عبد الحليم عابدين، ومديرها العام طارق حجازي، في مقر السفارة، وذلك بهدف بحث سُبل تعزيز وتوطيد العلاقات الاستثمارية والاقتصادية بين البلدين وبناء شراكات إستراتيجية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

من جهته، أكد سعادة السفير على عمق ومتانة العلاقات الأردنية البحرينية على المستوى السياسي والاقتصادي والتي تؤطرها العديد من إتفاقيات ومذكرات التفاهم المشتركة بين الجانبين. حيث يجمع البلدين علاقات تاريخية عريقة نفتخر بها. معرباً عن رغبته في زيادة حجم الاستثمارات المشتركة بين البلدين. كما وأكد سعادة السفير على أهمية تنشيط وتطوير العلاقات الاستثمارية الثنائية لافتاً إلى أن الجالية الأردنية في البحرين دائما ما كانت محط إهتمام ورعاية الحكومة البحرينية.

وأكد الطباع خلال اللقاء على متانة العلاقات الأخوية المميزة التي تجمع القيادتين الرشيدتين والشعبين الشقيقين في الأردن والبحرين، والحرص المشترك على تعزيزها والإرتقاء بها في جميع المجالات وبما يحقق المصالح المشتركة للجانبين، لافتاً إلى أن الجمعية تبذل جهوداً حثيثة في سبيل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المشتركة وذلك من خلال مجلس الأعمال الأردني البحريني المشترك الذي تأسس بتاريخ 2002/2/3 مع جمعية رجال الأعمال البحرينية والذي يعتبر حلقة الوصل بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

ودعا الطباع مجتمع الأعمال البحريني إلى زيارة الأردن والإطلاع على المشاريع التنموية المتوفرة في المدن الصناعية والمناطق التنموية، مؤكداً على جاذبية البيئة الاستثمارية الأردنية كوجهة أمنة ومستقرة للاستثمار مع حزم متميزة من المزايا والحوافز الاستثمارية. لافتاً إلى أهمية العمل على تكثيف اللقاءات وما يتخللها من تبادل زيارات للوفود التجارية وتبادل المعلومات حول أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك. ولفت الطباع إلى أن البحرين من أبرز الدول المستثمرة في سوق عمان المالي حيث تقدر قيمتها بما يقارب 893.3 مليون دولار.

وثمن الطباع قرارات القمة 41 لمجلس التعاون الخليجي خاصة فيما يتعلق بدعم الأردن تنموياً، مؤكداً على الأهمية الاقتصادية الكبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لجميع الدول العربية خاصة الأردن، كما وأكد الطباع على أن عودة العمل الخليجي المشترك كما عهدناه سابقاً هو عامل مهم وأساسي ودعامة حقيقية لإستقرار المنطقة العربية، مشيراً إلى أن البحرين من الدول الأعضاء لاتحاد رجال الأعمال العرب الذي تأسس في عام 1997.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ في نهاية عام 2019 ما قيمته 212.8 مليون دولار، حيث شكلت الصادرات الأردنية منها ما يقارب 73.6 مليون دولار، تركزت في الخضار، الحيوانات الحية والمنتجات الصيدلانية، بينما بلغت المستوردات الأردنية ما قيمته 139.2 مليون دولار تركزت في الوقود المعدني والزيوت المعدنية، الألمنيوم، والآلات والمعدات الكهربائية.

التبادل التجاري بين الأردن والبحرين (2017 - 2019)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2017	65.1	37.7	102.8	27.4
2018	71.8	109.6	181.4	-37.8
2019	73.6	139.2	212.8	-65.6

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى البحرين (2019)	قيمة الصادرات مليون دولار
الخضار وبعض الجذور والدرنات الصالحة للأكل	27.6
حيوانات حية	10.7
منتجات صيدلانية	8.4
الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل	7.2

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الواردات الأردنية من البحرين (2019)	قيمة المستوردات مليون دولار
الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها	103.4
الألمنيوم والصناعات المرتبطة به	17.8
الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	3
محضرات الحبوب أو الدقيق أو النشا أو الحليب	2.7

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الاستثمارية الأردنية - الإماراتية

إستقبل سعادة سفير دولة الإمارات العربية السيد أحمد علي البلوشي، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة في مقر السفارة ، وذلك لمناقشة سُبل تنمية العلاقات الأردنية الإماراتية المشتركة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، وتعزيز آواصر التعاون المشترك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

أكد الطباع خلال اللقاء على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية الاقتصادية بين البلدين، وأضاف بأن مجتمع الأعمال الأردني يثمن عالياً اعلان العلا خاصة فيما يتعلق بتخصيص دعم تنمية الأردن، مشيراً إلى أهمية التوجه نحو تعزيز الاستثمارات المشترك في القطاعات الواعدة خاصة في مجال السياحة والسياحة العلاجية، والرعاية الصحية والصناعات الدوائية وتكنولوجيا المعلومات.

من جهته، أكد سعادة السفير على أن العلاقات الأردنية الإماراتية هي علاقات تاريخية وأخوية بشكل مميز، لافتاً إلى أن الأردن يعد شريك تجاري هام للإمارات، وأن المصير واحد، كما وترتبط الدولتين بالعديد من الإتفاقيات الثنائية التي عززت مسيرة التعاون المشترك في مختلف المجالات السياسية والثقافية الاقتصادية والتعليمية والصحية والتي جاءت تجسيداً لعمق العلاقات الأخوية الراسخة التي تجمع الشعبين الشقيقين.

وأشار البلوشي إلى أن الأردن يعد وجهة سياحية متميزة كما ويتمتع بوجود فرص استثمارية متنوعة خاصة منطقة العقبة، لافتاً إلى أهمية العمل على تبسيط وتسهيل الإجراءات الاستثمارية لتعود بالنفع على كلا الجانبين. كما وأكد البلوشي على أهمية تعزيز الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي خاصة على المستوى العربي. وأن دولة الإمارات تعي أهمية ذلك من خلال تنويع استثماراتها في الصناعات الغذائية والزراعية لما فيه مصلحة البلدين. من جهة اخرى أكد البلوشي بأن الجالية الأردنية في الإمارات هي دائماً محط إهتمام ورعاية ويشغلون وظائف عليا ويشكلون أهمية كبيرة خاصة وأن الأردن عملت بشكل كبير على التنمية البشرية وتطوير وتحسين الكفاءات والمهارات. مشيراً إلى إستعداد السفارة لتقديم كافة أشكال التعاون لتعزيز العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين وتسهيل اللقاءات بين رجال الأعمال، والعمل على عقد لقاءات قريباً لمجتمع الأعمال.

كما وأشار الطباع إلى أن حجم الاستثمارات الإماراتية في الأردن تبلغ ما يقارب 15 مليار دولار في عدد من القطاعات الاقتصادية والتي من أبرزها القطاع الزراعي، والسياحي، إلى جانب وجود استثمارات في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، لافتاً إلى أن حجم الاستثمارات الأردنية في الإمارات تبلغ ما يقارب المليار دولار. كما وعرض الطباع عدد من الفرص المتوفرة في الأردن.

ودعا الطباع رجال الأعمال الإماراتيين إلى زيارة الأردن والإطلاع على المشاريع التنموية والفرص الاستثمارية التي تطرحها هيئة الاستثمار والمتوفرة في المدن الصناعية والمناطق التنموية، مشيراً إلى إمكانية إستفادة رجال الأعمال والمستثمرين الإماراتيين من قانون الاستثمار الأردني وما يقدمه من مزايا وحوافز استثمارية عديدة. مؤكداً على أهمية العمل على تكثيف اللقاءات وما يتخللها من تبادل زيارات للوفود التجارية وتبادل المعلومات حول أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك. معرباً عن أمله بزيادة حجم الاستثمارات المشتركة في كلا البلدين.

كما ولفت الطباع إلى أهمية تأسيس مجلس أعمال مشترك بين رجال الأعمال الأردنيين والإماراتيين، مؤكداً على الأهمية الاقتصادية الكبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لجميع الدول العربية خاصة الأردن، لافتاً إلى أن قمة العلا هي خطوة كبيرة بإتجاه عودة العلاقات إلى ما كانت عليه وإن مجتمع الأعمال الأردني يثمن قرارات القمة وتخصيصها لدعم الأردن تنموياً.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ في نهاية عام 2019 ما قيمته 876.5 مليون دولار، حيث شكلت الصادرات الأردنية منها ما يقارب 358.7 مليون دولار، تركزت في المنتجات الصيدلانية، والآلات والمعدات الكهربائية، بينما بلغت المستوردات الأردنية ما قيمته 517.8 مليون دولار تركزت في النحاس والبلاستيك، ومنتجات الألبان.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبد الحليم عابدين، المهندس حسام الدين الهدهد، العين المهندس عبد الرحيم البقاعي، والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

التبادل التجاري بين الأردن والإمارات (2017 - 2019)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2017	349.4	993.8	1.343	-644.4
2018	313.6	823.5	1.137	-509.9
2019	358.7	517.8	876.5	-159.1

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى الإمارات (2019)	قيمة الصادرات مليون دولار
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت ، أحجار كريمة أو شبه كريمة	78.5
الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	56.7
منتجات صيدلانية	41.4
الخضار وبعض الجذور والدرنات الصالحة للأكل	34.1

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الواردات الأردنية من الإمارات (2019)	قيمة المستوردات مليون دولار
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت ، أحجار كريمة أو شبه كريمة	55.1
النحاس ومصنوعاته	47.8
البلاستيك ومصنوعاته	43.6
منتجات الألبان؛ بيض الطيور؛ عسل طبيعي	39.2

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

الطباع: خطة التعافي الاقتصادي يتحمل القطاعين العام والخاص دوره لحماية الاقتصاد الوطني

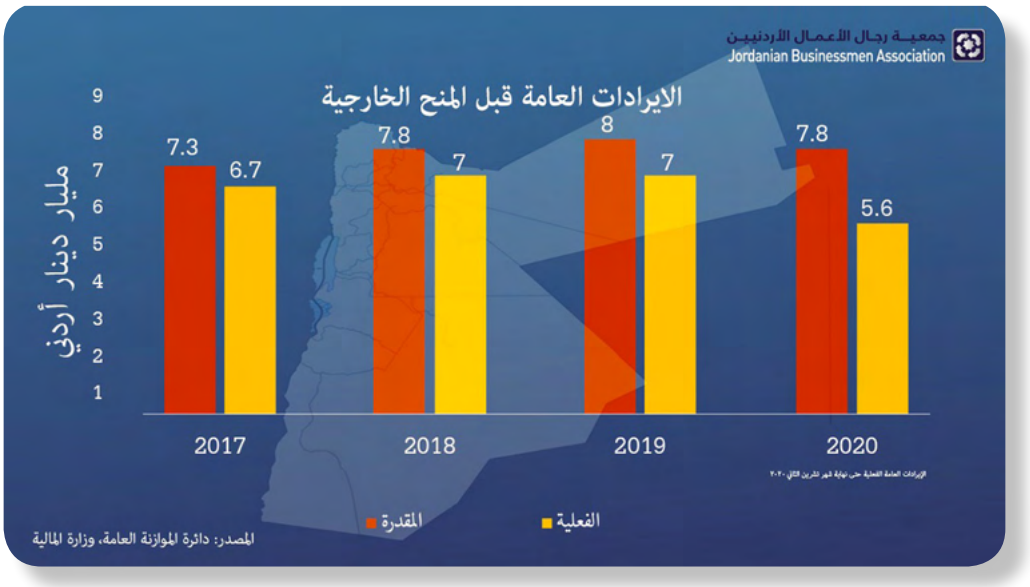

أصدرت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورقة تحليلية لمشروع قانون الموازنة لعام 2021 أكدت من خلالها على أن موازنة الدولة للعام الحالي تعد من الموازنات الأصعب على الإطلاق ومصحوبة بالعديد من التحديات وذلك لتأثرها بالتداعيات السلبية لجائحة فايروس كورونا وأثرها الجوهري على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية التي تضررت بشكل كبير بالإضافة إلى تراجع الاقتصاد الوطني الذي بدأ منذ بداية الجائحة في منتصف اذار من العام السابق ليحقق النمو الاقتصادي إنكماشاً في أدائه بنسبة 2.2% في نهاية الربع الثالث من عام 2020. كما ونتج عن الجائحة زيادة نسبة البطالة لتصل في نهاية الربع الثالث من عام 2020 لما نسبته 23.9%.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أن جائحة فايروس كورونا قد عمقت تحديات ارتفاع الدين العام خاصة في ظل إرتفاع عجز الموازنة خلال العام السابق مما فاقم احتياجات التمويل لسد هذا العجز وتمويل النفقات اللازمة كما وإرتفعت متطلبات الإنفاق على بنود الحماية الإجتماعية ودعم القطاعات المتضررة والرعاية الصحية ومتطلبات التصدي للفايروس. إلا أنه من الممكن الخروج من هذه الآثار من خلال خطة استراتيجية للتعافي الاقتصادي يتحمل كل من القطاعين العام والخاص دوره لحماية الاقتصاد الوطني، وهذا ما أكدت عليه الدراسات التي أصدرتها الجمعية ورفعتها إلى الحكومات منذ بدء الجائحة العام الماضي.

وأشار الطباع إلى أنه من المتوقع أن تستمر التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني نتيجة الجائحة لمدة زمنية لا تقل عن ثلاثة سنوات وهي المدة اللازمة للبدء بتحقيق التعافي الاقتصادي، لافتاً إلى أن توقعات مؤسسة موديز العالمية تشير إلى إحتمالية بلوغ الدين العام لما نسبته 109 % من الناتج المحلي الإجمالي، و أن يصل عجز الموازنة إلى ما يقارب 8.6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وأكدت الجمعية في ورقتها على أن بناء فرضيات وتوقعات مشروع قانون الموازنة على تحقيق نمو بنسبة 2.5% وتوقع نمو الصادرات بنسبة 6.5% هو إفتراض غير واقعي خاصة وأن التداعيات الاقتصادية لجائحة فايروس كورونا أثرت بشكل كبير على مختلف القطاعات مما سيلزم الاقتصاد وقت طويل ليتعافى خاصة وأن الجائحة ما تزال مستمرة ولم تنتهي وأغلب القطاعات الاقتصادية ما تزال متضررة ولم يعد نشاطها لسابق عهده، وبالرجوع لأحدث تقارير البنك الدولي فقد توقع تحقيق الاقتصاد الأردني لنمو اقتصادي بنسبة 1.8% خلال عام 2021، وعليه تم تخفيض توقعات النمو. مع العلم بأن صندوق النقد الدولي كان قد توقع قبل الجائحة أن يحقق الأردن نمو اقتصادي بواقع 2% وتوقع في بداية الجائحة أن يتراجع النمو الاقتصادي خلال عام 2020 بواقع 5.5% ثم أعاد التوقع أن يتراجع النمو بمعدل 3%.

وأشارت الجمعية في ورقتها التحليلية على أنه وبالرغم من زيادة الإنفاق الرأسمالي في موازنة 2021 إلا أنه لا يزال الاقتصاد الأردني يحتاج إلى زيادة تخصيص الموارد المالية نحو الإنفاق الرأسمالي، كما أنه من المهم توجيه هذه الزيادة نحو مشاريع ذات قيمة اقتصادية مضافة تساهم في توفير فرص عمل جديدة تدفع عجلة الإنتاج وتحقق عوائد مستقبلية. حيث أن الإنفاق الرأسمالي سابقا كان يخصص لمشاريع مستمرة وقيد التنفيذ، بينما ما يحتاج له الاقتصاد هو تخصيص الإنفاق الرأسمالي على مشاريع استثمارية تساهم في إرفاد خزينة الدولة في المستقبل، خاصة مع صدور قرار خلال العام السابق بتخفيض المشاريع الرأسمالية بما نسبته 25% باستثناء المشاريع الممولة من القروض أو المنح والمرتبطة بمؤشرات منح أو قروض. مبينةً بأن إلغاء كافة المشاريع المدرجة تحت بند النفقات الرأسمالية التي تعتبر في حيثياتها نفقات تشغيلية خلال عام 2021، يعد قراراً إيجابياً سيساهم في التركيز على المشاريع الاستثمارية الحقيقية ذات القيمة المضافة.

> **إلغاء كافة المشاريع المدرجة تحت بند النفقات الرأسمالية يعد قراراً إيجابياً**

كما وأشارت الجمعية إلى أنه عند إعادة النظر في قانون الموازنة لعام 2020 نلاحظ أن الأرقام الفعلية التي تم تحقيقها تختلف بشكل ملحوظ عن ما تم تقديره، خاصة فيما يتعلق بزيادة الإيرادات الحكومية من العوائد الضريبية كما كان متوقع، وضبط النفقات الحكومية وهذا لا يعود فقط للجائحة حيث أن ذلك دائم الحدوث في الموازنات السابقة الأمر الذي يعكس مشكلة في آلية التوقعات التي يتم إتباعها فيتوجب أن تكون التوقعات قريبة بشكل ملموس إلى الواقع ومتوافقة مع الظروف الاقتصادية.

وأكدت الجمعية على أهمية أن تترافق مع مشروع قانون الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكوميّة خطة اقتصادية مرنة تتيح المجال لمواكبة التطورات والمستجدات الاقتصادية خلال عام 2021، كما وبينت الجمعية أن إعادة صرف الزيادة على نسبة العلاوة الاضافية المعتمدة والزيادة المقررة على رواتب ضباط وافراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، والزيادة المقررة بموجب أحكام النظام المعدل لنظام رتب المعلمين رقم 35 لسنة 2020. سيزيد من النفقات العامة وإن كان له أثر إيجابي طفيف في تحسين القدرة الشرائية و تنشيط الاقتصاد ولكن هذا الأثر لن يكون كافياً حيث أن تكاليف المعيشة والعبء الضريبي المرتفع إلى جانب تزايد معدلات البطالة وعدم التمكن من خلق فرص عمل جديدة سيشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق نسب النمو المتوقعة التي تم بناء الموازنة عليها.

ولفتت الجمعية إلى أنه يتوجب أن تراعي الموازنة الأولويات الاقتصادية كما تعكس متطلبات المرحلة التي نعيشها ونتطلع اليها خصوصاً في ظل جائحة كورونا مما يستدعي تنظيم النفقات بحيث يتم زيادة الانفاق على مشاريع ذات عائد مضمون وقابل للتحقق على المدى القصير.

وتضمنت الورقة التحليلية لمشروع الموازنة العامة لعام 2021 حزمة من التوصيات والتي من أبرزها ضرورة العمل على المراجعة المتواصلة والمستمرة للمنظومة الضريبية ومحاولة الحد من التشوهات الضريبية والقيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة بشكل مستمر لنصل إلى نظام ضريبي كفوء يحقق العدالة، والعمل على تنويع مصادر الإيرادات الحكومية وعدم التركيز على الإيرادات الضريبية فقط لتنويع مصادر الإيرادات العامة لتجنب زيادة العبء الضريبي بشكل أكبر.

إلى جانب العمل على توجيه الإنفاق الرأسمالي نحو المشاريع الاستثمارية التي تساهم على المدى الطويل في تزويد الاقتصاد بالعوائد والموارد المالية التي يمكن إستخدامها مستقبلاً في تمويل النفقات الحكومية وتقليل الإعتماد الكبير على الدين الداخلي والخارجي لغايات تمويل الإنفاق الحكومي.

وأوصت الجمعية إلى ضرورة العمل على تشجيع إستخدام الطاقة البديلة في توليد الكهرباء خاصة في القطاع الصناعي لما يساهم ذلك في تقليل التكاليف والحد من مشكلة تكلفة الكهرباء والطاقة المرتفعة ويعزز من تنافسية الصادرات الأردنية.

> **ضرورة العمل على تشجيع إستخدام الطاقة البديلة في توليد الكهرباء خاصة في القطاع الصناعي**

مشددةً على أهمية إتخاذ القرارات اللازمة لتخفيف حجم الإنفاق غير المبرر وتحسين عملية ضبط النفقات بشكل مدروس بحيث لا يؤثر سلباً على الأداء الحكومي، واستخدام الموازنة كأداة فعلية للرقابة والتخطيط، للمساهمة في تخفيض مقدار العجز في الموازنة. بالإضافة إلى العمل على التحليل القطاعي لمشكلة العجز عن طريق النظر عن قرب لأبعاد هذه المشكلة حسب القطاعات الاقتصادية وتحديد المشاكل المتعلقة بكل قطاع بشكل منفصل.

وأكدت الجمعية على أهمية العمل على إعادة هيكلة سداد الديون وجدولتها وترشيد إستخدام القروض بحيث يتم التركيز على سداد القروض المرتفعة مع التأكيد على أهمية أن يتم توجيه المساعدات الخارجية المستخدمة بشكل فعال في تمويل العجز في الموازنة الحكومية عن طريق توجيهها بشكل كفوء في مشاريع إنتاجية في القطاعات النشطة اقتصادياً مع التركيز على المشاريع الإنتاجية والاستثمارية طويلة الآجل لما يساهم به هذا النوع من المشاريع في تحسين وتحفيز النمو الاقتصادي.

كما وأوصت الجمعية إلى ضرورة تعزيز مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق برسم السياسات والخطط المستقبلية بحيث يكون القطاعان داعمين لبعضهم البعض ليتمكن القطاع الخاص من تحقيق التطور الكافي في نشاطاته لدعم عمليه النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالإضافة إلى ضرورة العمل على تعزيز وجذب الاستثمار الأجنبي سواء في المشاريع أو في المحافظ الاستثمارية والأوراق المالية وتحفيز الاستثمار المحلي كأحد أشكال الاستثمار الهامة التي تساهم بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي.

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وهيئات كبار الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس . وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها كان آخرها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعام 2017. كما حصلت على شهادة إدارة الجودة الآيزو 9001:2015.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل ، مجمّع الطباع (94)

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
Email: Islamicinsurance@tiic.com.jo
Website: Islamicinsurance.jo

31
كانون الثاني

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث جذب الاستثمارات العُمانية إلى المملكة

إستقبل سعادة سفير سلطنة عُمان الشيخ هلال بن مرهون المعمري ، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة في مقر السفارة، وذلك لبحث العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وعُمان ومناقشة الآفاق المستقبلية الكفيلة بتطوير العلاقات الأردنية العُمانية والمساهمة في تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات والأصعدة.

من جهته، أكد سعادة السفير العُماني على أنه يجمع البلدين علاقات ثنائية عميقة ومتينة وتاريخية تستند لثوابت استراتيجية راسخة في مختلف المجالات والأصعدة، مؤكداً حرص الجانبين المستمر على النهوض بالعلاقات ومستوى التعاون المشترك بها في المجالات كافة، وبما يحقق مصالح البلدين والشعبين. وأشار سعادة السفير العُماني إلى تطلعه نحو تحقيق المزيد من التقدم والرقي والإزدهار بين الجانبين وتمتين أواصر الأخوة التي تربط بين الشعبين الأردني والعُماني في ظل قيادتي البلدين. لافتاً إلى إرتباط الجانبين بإتفاقيات ثنائية تشكل عاملاً معززاً لمسيرة التعاون المشترك بينهما خاصة في المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والصحية. مؤكداً إلى إستعداد السفارة لتقديم كافة أشكال التعاون لتعزيز العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين وتسهيل اللقاءات بين رجال الأعمال.

وشدد الطباع خلال اللقاء على أهمية الإرتقاء بحجم التعاون الاقتصادي بين البلدين الشقيقين من حيث زيادة معدلات التجارة البينية وتشجيع اقامة المشاريع الاستثمارية، مؤكداً على ضرورة العمل على تحقيق المزيد من التواصل بين المؤسسات والشركات وأصحاب الأعمال والفعاليات الاقتصادية وبالذات المشروعات المشتركة وأهمية تبادل المعلومات للتعرف على إمكانات التعاون المتاحة في مختلف المجالات لتطوير العلاقات الاقتصادية الى مستوى الطموحات وبالشكل الذي يعكس الإمكانات المتاحة لدى كلا الجانبين. لافتاً إلى أن قمة العلا هي خطوة كبيرة بإتجاه عودة العلاقات إلى ما كانت عليه وإن مجتمع الأعمال الأردني يثمن قرارات القمة وتخصيصها لدعم الأردن تنموياً.

كما وأشار الطباع إلى وجود مذكرة تفاهم مشتركة بين الجمعية مع غرفة تجارة وصناعة عُمان تم توقيعها في العام 2015، والتي تهدف إلى تطوير ميادين العمل المشترك وتوسيع آفاق العلاقات التجارية بين الجانبين وتشجيع وتسهيل الصلات التجارية بين مجتمعي الأعمال. معرباً عن أمله لإنضمام عُمان لعضوية اتحاد رجال الأعمال العرب.

ولفت الطباع إلى توافر إمكانات التعاون والشراكة بين المستثمرين ورجال الأعمال من الجانب الأردني والعُماني خاصة مع توفر حزم متنوعة من التسهيلات والحوافز الاستثمارية وما يمتلك الأردن من تنوع في الفرص الاستثمارية في عدد كبير من المناطق الحرة والتنموية وما توفره البيئة الاستثمارية من إستقرار أمني ونقدي واقتصاد حر منفتح تجارياً على العالم ويتمتع بوجود عدد كبير من الإتفاقيات التجارية الدولية التي تساهم في نفاذ السلع والخدمات ووصولها إلى أسواق عالمية متنوعة ذات قاعدة إستهلاكية كبيرة.

ودعا الطباع مجتمع الأعمال العُماني إلى زيارة الأردن والإطلاع على المشاريع التنموية والفرص الاستثمارية المتاحة، مؤكداً على أهمية العمل على تكثيف اللقاءات وما يتخللها من تبادل زيارات للوفود التجارية وتبادل المعلومات

حول أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك. معرباً عن أمله بزيادة حجم الاستثمارات المشتركة في كلا البلدين. لافتاً إلى أن البلدين بحاجة إلى جذب المزيد من الاستثمارات.

ودعا سعادة السفير مجتمع الأعمال الأردني لزيارة عُمان وتبادل الخبرات والمعلومات مع مجتمع الأعمال العُماني والتعرف على مجالات التعاون المحتملة خاصة في مجالات الخدمات الطبية وصناعات الأدوية ومجالات البحث والتطوير والتدريب، والقطاع السياحي وقطاع المقاولات والبنية التحتية، والخدمات اللوجستية.

كما وأشار سعادة السفير إلى تمتع البلدين بمواقع سياحية متميزة يمكن التعاون في تطوير هذا القطاع و زيادة عدد السياح الوافدين، بالإضافة إلى التعاون في عمل ربط سياحي بحري من العقبة إلى عُمان سواء لغايات سياحية أو تجارية. لافتاً لأهمية قطاع التعليم بالنسبة للجانب العُماني خاصة وأن هناك عدد من الطلبة العُمانيين يتلقون تعليمهم في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة وإن التعاون في إنشاء مراكز للتدريب والتأهيل والبحوث تشكل فرصة استثمارية هامة بين الأردن وعُمان في مجال البحث العلمي.

وأكد سعادة السفير على أهمية التعاون في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال تبادل الخبرات بين الجانبين في القطاع الزراعي والثروة السمكية لافتاً إلى إمكانية أن يكون الأردن مركز تجاري هام في مجال الأسماك، إلى جانب إمكانية التعاون في المجال اللوجستي بما ينعكس ذلك إيجاباً في عمليات التصدير بين الجانبين.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ في نهاية عام 2019 ما قيمته 99.2 مليون دولار، شكلت الصادرات الأردنية منها ما يقارب 61.9 مليون دولار، تركزت في الخضار والفاكهة، والمنتجات الصيدلانية، والآلات والأجهزة الميكانيكية ، بينما بلغت المستوردات الأردنية ما قيمته 37.3 مليون دولار تركزت في صناعات البلاستيك، صناعات الألمنيوم، مستحضرات غذائية متنوعة، ومنتجات صيدلانية.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبد الحليم عابدين، المهندس حسام الدين الهدهد، المهندس عبد الرحيم البقاعي، والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

التبادل التجاري بين الأردن وعُمان (2017 - 2019)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2017	76.4	24.3	100.7	52.1
2018	71.6	48.8	120.4	22.8
2019	61.9	37.3	99.2	24.6

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى عُمان (2019)	قيمة الصادرات مليون دولار
الخضار وبعض الجذور والدرنات الصالحة للأكل	16.6
منتجات صيدلانية	12.9
الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل	6
الآلات والأجهزة الميكانيكية	5.3

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الواردات الأردنية من عُمان (2019)	قيمة المستوردات مليون دولار
صناعات البلاستيك	13.9
صناعات الألمنيوم	2.3
مستحضرات غذائية متنوعة	2.2
منتجات صيدلانية	2

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

الطباع: يؤكد على أهمية توطيد العلاقات الثنائية بين الأردن و سريلانكا

إستقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين سعادة سفيرة جمهورية سريلانكا الديمقراطية الإشتراكية لدى المملكة السيدة شانيكا ديسانایاكا في مقر الجمعية وذلك لمناقشة سُبل تنمية العلاقات الأردنية السريلانكية الاقتصادية والاستثمارية من خلال تعزيز آواصر التعاون بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين، بحضور عضو مجلس الإدارة المهندس حسام الهدهد والمدير العام طارق حجازي.

وأكد الطباع خلال اللقاء على أهمية تعزيز التعاون الاستثماري بين الجانبين خاصة وأن البيئة الاستثمارية الأردنية تعد جاذبة للاستثمار وتنافسية، مشيراً إلى أن الأردن يزخر بالعديد من الفرص الاستثمارية المتنوعة وحزم عديدة من الحوافز والمزايا الاستثمارية التي تمنحها المناطق الحرة والتنموية في المملكة.

بدورها، أشارت سعادة السفيرة إلى أن العلاقات الأردنية السريلانكية والتي تأسست منذ عام 1965 هي علاقات متميزة على مختلف المستويات والأصعدة كما وتشهد تطوراً مستمراً، لافتةً إلى وجود مجالات وفرص عديدة يمكن من خلالها زيادة حجم التجارة ودعم العلاقات الاقتصادية المشتركة.

وأعربت سعادة السفيرة عن تطلعها لتحقيق المزيد من التعاون المشترك بين الجانبين خاصة في مجال قطاع الأغذية مؤكدةً على وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتميزة في العقبة وهناك خط نقل بحري متوفر من موانيء العقبة إلى سريلانكا. لافتةً إلى أن هناك العديد من الصناعات الأردنية التي يهتم باستيرادها القطاع الخاص السريلانكي خاصة الأدوية والأسمدة وزيت الزيتون.

كما ولفت الطباع إلى أهمية تبادل زيارات الوفود التجارية وذلك ليطلع كلا الجانبين على المشاريع الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك، مؤكداً بأن الاقتصاد الأردني يمتلك العديد من القطاعات الواعدة من أبرزها القطاع السياحي، تكنولوجيا المعلومات، القطاع المالي والمصرفي.

وأشارت ديسانایاكا إلى تمتع سريلانكا بالعديد من المجالات المتاحة للاستثمار من أهمها مجالات البنية التحتية والزراعة والسياحة، مؤكدةً بأن البيئة الاستثمارية

في سريلانكا هي بيئة ملائمة ومضمونة خاصة مع وجود العديد من الإتفاقيات بالإضافة إلى تمتع الأردن أيضاً بوجهة سياحية متميزة وإن التعاون في المجال السياحي سيساهم بزيادة أعداد السياح من كلا البلدين.

كما وأكد الطباع على الدور الكبير الذي تؤديه مجالس الأعمال المشتركة بين الجمعية ومختلف الفعاليات الاقتصادية على المستوى العربي والأجنبي في تعزيز العلاقات الاستثمارية للأردن والترويج للبيئة الاستثمارية بالشكل الذي يليق بها، مشيراً إلى أن تأسيس مجلس أعمال مشترك بين الأردن وسريلانكا سيساهم بشكل أساسي في تعزيز آواصر العلاقات التجارية المشتركة ويعزز عملية جذب الاستثمارات المشتركة كذلك.

وبينت ديسانایاكا أن القطاع الخاص السريلانكي حريص على توسيع قاعدة المعاملات الاستثمارية والتجارية مع باقي دول العالم لافتةً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين أقل من مستوى الطموحات الأمر الذي يوجب علينا العمل على زيادة ترويج المنتجات والصناعات التي يتميز بها كلا البلدين.

وأكدت سعادة السفيرة على إستعداد السفارة على التعاون مع الجمعية في سبيل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية المشتركة بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين خاصة فيما يتعلق بتنظيم فعاليات استثمارية مستقبلية مشيرةً إلى أهمية التوجه نحو تأسيس مجلس أعمال أردني–سيرلانكي مشترك في أقرب وقت ممكن.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في نهاية عام 2019 ما يقارب 39 مليون دولار شكلت الصادرات الأردنية إلى سريلانكا منها ما يقارب 3.5 مليون دولار تركزت في الأقمشة والألبسة الأثاث المنزلي. بينما شكلت المستوردات الأردنية من سريلانكا ما يقارب 34.5 مليون دولار تركزت في البهارات والورق المقوى والأقمشة المنسوجة.

التبادل التجاري بين الأردن وسريلانكا (2017 – 2019)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2017	1.9	37.6	39.5	-35.7
2018	7.2	37.2	44.4	-30
2019	3.5	34.5	39	-31

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى سريلانكا (2019)	قيمة الصادرات مليون دولار
أثاث	1.8
مصنوعات من الملابس وإكسسوارات الملابس محبوكة	0.341
أقمشة محبوكة أو كروشيه	0.214

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الواردات الأردنية من سريلانكا (2019)	قيمة المستوردات مليون دولار
قهوة وشاي ومتة وتوابل	25.4
الأقمشة المنسوجة الخاصة	1.2
المواد المصنعة المتنوعة	0.983
الورق والورق المقوى. مصنوعات من لب الورق	0.968

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

الطباع يبحث تعزيز العلاقات الأردنية الإندونيسية

أجرى نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية، الدكتور أمية طوقان، مع وزيرة الخارجية الإندونيسية، ريتنو مارسودي، في مكتبه برئاسة الوزراء، مباحثات حول التعاون الاقتصادي بين البلدين وسبل تعزيزه والنهوض به.

واتفق الجانبان، خلال اللقاء الذي عقد بمشاركة رئيس مجلس إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية الدكتور محمد الذنيبات ورئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع والسفير الأردني في جاكرتا عبدالله أبو رمان والوفد المرافق للوزيرة، على أهمية زيادة الاستثمارات والمشاريع المشتركة وفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والسياحي وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين.

> **“أهمية زيادة الاستثمارات والمشاريع المشتركة وفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والسياحي بين البلدين”**

ومن جانبه، قال الطباع «إننا نحتفل بمرور 100 عام على تأسيس بلد مستقر وآمن بفضل القيادة الهاشمية الحكيمة ضمن إمكانيات محدودة، ولكن دائما الإنسان أغلى ما نملك وأضاف أننا نفاخر بأننا من أفضل الدول العربية في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

وأشار إلى أن الأردن يرتبط بإتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، ما يعني أن أي مستثمر إندونيسي في الأردن يمكن أن تصل منتجاته واستثماراته إلى 300 مليون عربي.

وعرض طوقان الإصلاحات الاقتصادية في الأردن والمزايا الاستثمارية التي يوفرها الأردن للمستثمرين الأجانب وإمكانية توسيع التعاون مع الجانب الإندونيسي، لافتاً إلى أن هناك مجالات واسعة للتعاون وزيادة التبادل التجاري الذي ما زال أقل من الطموح.

وتحدث عن آثار جائحة كورونا على الاقتصاد والجهود الأردنية المبذولة للتعامل مع آثار هذه الجائحة، مشيراً إلى أن الأردن أعاد فتح بعض القطاعات الاقتصادية والمدارس تدريجياً، ولكن بنفس الوقت يحرص على أن يكون هناك توازن بين الوضع الوبائي والاقتصاد، ومضيفاً أنه يجري العمل من خلال التنسيق مع لجنة الأوبئة والجهات الصحية المختصة.

وأكد على أهمية القطاع الزراعي في التعاون بين الطرفين وقضية الأمن الغذائي التي ركز عليها جلالة الملك عبدالله الثاني وإمكانية التعاون في هذا المجال مع الجانب الإندونيسي. ودعا إلى تنشيط السياحة، خاصة عندما تسمح الظروف الصحية بذلك وزيادة أعداد السياح الإندونيسيين إلى الأردن، مبيناً أن السياحة هي من أهم القطاعات الاقتصادية في الأردن.

> **قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية في الأردن**

وأكدت الوزيرة الإندونيسية أهمية السوق الأردني بالنسبة لإندونيسيا ورجال الأعمال والتجار الإندونيسيين كون الأردن بوابة لأسواق المنطقة، ولا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وبينت أن بلادها مهتمة بفتح أسواق جديدة لمنتجاتها في الأردن واستيراد المنتجات الأردنية ذات الجودة العالية.

وقالت «إننا مهتمون جداً بالتعاون الاقتصادي والتجاري مع الأردن وأن قطاع الفوسفات من أهم القطاعات، ونخطط أيضا للاستثمار في الأردن وزيادة التجارة البينية التي ما زالت متواضعة. ودعت إلى تنظيم لقاءات خلال هذه الفترة عن بعد بين رجال الأعمال والجهات ذات العلاقة بين الجانبين لبحث إمكانية تعزيز التعاون.

> **تنظيم اللقاءات عن بعد خلال هذه الفترة بين رجال الأعمال والجهات ذات العلاقة بين الجانبين لبحث إمكانية تعزيز التعاون.**

وعرض الدكتور الذنيبات لاستثمارات شركة مناجم الفوسفات في إندونيسيا من خلال مشروعين استثماريين مشتركين هناك، والتحديات التي تواجه هذه الاستثمارات، داعياً إلى التعاون بين الطرفين وتسهيل مهمة الشركة في إندونيسيا وإعطائها أولوية و/ أو فتح مشاريع مشتركة في الأردن، الذي سوف يقدم كل التسهيلات.

ومن جانبه، أشار السفير الأردني في جاكرتا إلى أن البلدين يحتفلان بمرور 70 عاما على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما وهي علاقات قوية وطويلة بين الجانبين. وقال إن هناك مجالاً كبيراً للتعاون، وإن هناك منتجات مختلفة في كلا البلدين، فعلى سبيل المثال الأردن ينتج زيت الزيتون وإندونيسيا تنتج الأرز ويمكن زيادة التبادلات التجارية، خاصة في ظل اهتمام جلالة الملك والرئيس الإندونيسي بالأمن الغذائي.

وجرى خلال اللقاء تبادل الآراء بين الجانب الأردني والوفد المرافق للوزيرة لاستمرار التعاون والبناء على ما تم إنجازه.

الطباع : عقد مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك منتصف الشهر القادم

إستقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين السفير التونسي في عمان سعادة السيد خالد السهيلي في مقر الجمعية بحضور أركان السفارة المستشار ونائب السفير السيد شوقي المصلي والملحق التجاري السيد عاطف الغرياني. وذلك لبحث سُبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وتونس.

حيث أكد الطباع خلال اللقاء على الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك والمؤسس في عام 2016 في تعزيز الاستثمارات المشتركة بجانب مساهمته الفاعلة في زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن وتونس. كما وأعرب الطباع عن رغبته في إطلاع مجتمع الأعمال التونسي على الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة حيث يتمتع الأردن ببيئة استثمارية جاذبة تمتاز بالموقع الإستراتيجي والأمن والأمان والإستقرار السياسي والنقدي بالإضافة إلى وجود العديد من الإتفاقيات التجارية التي تجمع بين الأردن و باقي دول العالم.

من جهته، أكد سعادة السفير خالد السهيلي على عمق العلاقات بين الأردن وتونس معرباً عن رغبته في زيادة حجم الاستثمارات المشتركة بين البلدين، لافتاً إلى تمتع تونس بالعديد من المزايا والتي من أبرزها موقعها الإستراتيجي المميز بالإضافة إلى تميز تونس في مجال الصناعات الغذائية وتكنولوجيا المعلومات والمنسوجات وكذلك قطاع الطاقة المتجددة. وأعرب سعادة السفير عن إستعداد السفارة على التعاون في سبيل فتح آفاق جديدة لمزيد من التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية. لافتاً إلى إرتباط الجانبين باتفاقيات ثنائية تشكل عاملاً معززاً لمسيرة التعاون المشترك بينهما.

وأشار الطباع إلى أن جائحة فايروس كورونا قد غير العالم وما فرضته من إجراءات للتصدي لها من حظر وتباعد نتج عنه تراجع اقتصادي واستثماري، الأمر الذي يتطلب الحرص على تحقيق التعافي والإستمرار في أداء دورنا الاقتصادي من خلال عقد مجالس الأعمال المشتركة والترويج الاستثماري والتشجيع لعقد شراكات استثمارية.

وثمن سعادة السفير دور الجمعية الهام في توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، معرباً عن حرص السفارة على التواصل المستمر مع الجمعية والتعاون في عقد النشاطات والمحافظة على استمرارية نشاط مجلس الأعمال الأردني التونسي بشكل دوري. كما ولفت سعادة السفير إلى أهمية العمل على مواصلة دورنا في توطيد العلاقات الثنائية رغم الجائحة خاصة وأن التبادل التجاري بين الجانبين قد شهد تحسناً، مؤكداً على أهمية الإستمرار في الاستثمار بين الجانبين.

وأكد الطباع على أن البلدين تجمعهم علاقات تاريخية مميزة، لافتاً إلى إمكانية تبادل التجارب والخبرات في العديد من المجالات التي يتميز بها كلا الجانبين. مؤكداً حرص البلدين المستمر على النهوض بالعلاقات والإرتقاء بمستوى التعاون المشترك بالشكل الذي يحقق المصالح المشتركة.

وأشار الملحق التجاري لدى السفارة السيد عاطف الغرياني إلى أننا في عصر تمتلك المعلومات وسرعتها أهمية كبيرة

خاصة وأن التوجهات بسبب الجائحة أصبحت أكثر اهتماماً بتكنولوجيا المعلومات الأمر الذي يتيح مواصلة عملنا عن بعد، لافتاً إلى وجود تطور في حجم التبادل التجاري خاصة في الصادرات من كلا الجانبين. وأكد الغرياني على أن كلا الجانبين حريص على إيجاد وخلق شراكة حقيقية في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات المزايا التنافسية وبما يحقق التقارب بين البلدين. مؤكداً على أهمية السوق السوري والعراقي بالنسبة لتونس.

وأشار سعادة السفير إلى أهمية العمل على بحث فرص الاستثمار المشترك في القطاعات الواعدة ذات الإهتمام المشترك خاصة قطاع تكنولوجيا المعلومات والصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والصناعات الغذائية خاصة وأن تونس تتميز بصناعة زيت الزيتون ويمكن للجانب الأردني الإستفادة من تجربة الجانب التونسي في المجال الزراعي خاصة في تطوير سلاسل الإنتاج.

وأكد أعضاء مجلس الإدارة على أهمية الإستمرار في تقوية العلاقات وتعزيز التعاون بين البلدين للدخول إلى أسواق جديدة في افريقيا وأوروبا إلى جانب التعاون في إعادة الإعمار، كما وإتفق الجانبان في ذلك الوقت على تنظيم الدورة الثالثة من مجلس الأعمال الأردني التونسي عبر تطبيق زووم في منتصف أذار من العام الحالي.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ في نهاية عام 2019 ما يقارب 25.8 مليون دينار أردني، شكلت الصادرات الأردنية منها ما قيمته 10.4 مليون دينار أردني تركزت في المنتجات الصيدلانية، الأسمدة، المواد الكيميائية العضوية، مصنوعات من الحديد والصلب. بينما شكلت المستوردات الأردنية منها 15.1 مليون دينار أردني تركزت في السمك والقشريات والرخويات اللافقارية، الآلات والمعدات الكهربائية، المواد الكيميائية غير العضوية، محضرات من الحبوب أو الدقيق.

كما وحضر الإجتماع أعضاء مجلس الإدارة السيد محمد البلبيسي، المهندس يُسري طهبوب، المهندس عبد الرحيم البقاعي، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن وتونس (2017 - 2019)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2017	16.3	16.1	32.4	0.2
2018	10.9	18	28.9	-7.1
2019	10.4	15.1	25.8	-4.7

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى تونس (2019)	قيمة الصادرات مليون دولار
المنتجات الصيدلانية	5.3
الأسمدة	1.6
مواد كيميائية عضوية	1.2
مصنوعات من الحديد والصلب	0.531

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الواردات الأردنية من تونس (2019)	قيمة المستوردات مليون دولار
السمك والقشريات والرخويات اللافقارية	4.6
الآلات والمعدات الكهربائية	3.1
مواد كيميائية غير عضوية	1.5
محضرات من الحبوب أو الدقيق	1.2

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

خلال مشاركته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العربي الهندي

الطباع: المنطقة العربية واعدة للاستثمارات الهندية

شارك معالي السيد حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب ورئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العربي الهندي، والذي نظمته اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية FICCI، وذلك بحضور عدد من الوزراء في الجهورية الهندية والدول العربية اضافة إلى عدد من السفراء العرب في دلهي والسفراء الهنود في الدول العربية.

وأكد الطباع خلال اللقاء على وجود إمكانات كبيرة للتعاون الاستثماري في الوطن العربي خاصة مع إمتلاك الدول العربية للعديد من الإتفاقيات التجارية مع مختلف دول العالم من أهمها الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الإتفاقيات التي تتيح إمكانية النفاذ للعديد من الأسواق على المستوى العربي والدولي، مؤكداً بأن الاستثمار في الدول العربية يفتح المجال لصادرات تلك الاستثمارات إلى ما يزيد على مليار مستهلك حول العالم، وسهولة نفاذ تلك الصادرات إلى مختلف دول العالم بما فيها الوطن العربي من خلال اتفاقية التجارة العربية الكبرى.

ولفت الطباع إلى إمكانية تعاون القطاع الخاص الهندي ومجتمع الأعمال العربي وايجاد شراكات استراتيجية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة وأن ما يمر به العالم اليوم من ظروف استثنائية نتيجة جائحة فايروس كورونا وانعكاساته الاقتصادية السلبية برزت أهمية تعزيز التعاون على المستوى الدولي لتجاوز هذه الأزمة غير المسبوقة. وأكد الطباع على أن العلاقات الهندية العربية علاقات تاريخية عريقة قائمة على التفاهم السياسي كما ويجمع الجانبين روابط قوية حيث تصل الاستثمارات الهندية في الوطن العربي إلى ما يقارب 6 مليار دولار بينما تبلغ الاستثمارات العربية في الهند ما يقارب 2 مليار دولار.

وأشار الطباع إلى تمتع الجانبين العربي والهندي بفرص عديدة للتعاون في العديد من القطاعات أهمها الطاقة، والزراعة والصناعات الغذائية، والتعدين، كما وتتمتع الهند بميزة كبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى العمل عن بعد والتعليم عن بعد، والتي حققت الهند خلال الجائحة انجازاً متميزاً في هذا المجال. كما ويتميز الأردن في قطاع تكنولوجيا المعلومات ونأمل بأن يكون هناك تعاون بين الجانبين في هذا القطاع بحيث يكون الأردن مركزاً لدول المنطقة في مجال التعليم عن بعد وتكنولوجيا المعلومات.

وأشار السيد فيكرامجيت سينغ ساهني رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية إلى أن الدول العربية لها أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للهند وهناك ارتباط وثيق بين البلدين وتطور في العلاقات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية بين الجانبين، مؤكداً على وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة خاصة في مجال البنية التحتية.

لافتاً إلى أن جائحة فايروس كورونا قد أثرت سلباً على الاقتصاد والاستثمار لدى كلا الجانبين وعلى الرغم من ذلك فإنه يوجد استثمارات عديدة تجمع الهند والوطن العربي، على سبيل المثال يجمع الهند مع دول الخليج استثمارات في مجال الطاقة وكذلك مشاريع البنية التحتية وهناك مشاريع في مجال اللوجستيات بين الهند ومصر. كما وأكد بأن الهند العديد من المزايا خاصة في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبرزت الهند خلال الجائحة في مجال الأبحاث الطبية كما وقدمت الهند مساعدات طبية ودوائية للدول المجاورة لها أثناء الجائحة. مشدداً على أنه الوقت المناسب للتعاون في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية خاصة وأن هناك العديد من القطاعات ذات الإهتمام المشترك والتي تحتاج إلى تنشيط وتفعيل.

من جهته، أكد الدكتور خالد حنفي، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية على أن العلاقات الهندية العربية هي علاقات تاريخية متينة ويتوجب البدء بالإنتقال بالعلاقات إلى مستوى جديد من خلال وضع خطة استراتيجية لربط الهند والعالم العربي بباقي دول العالم وعدم التركيز فقط على زيادة التبادل التجاري وانما التركيز على استغلال المزايا التنافسية لدى كلا الجانبين. لافتاً إلى تميز الجانبين بالتطور التكنولوجي و رأس المال البشري والعمالة الماهرة وكذلك امكانية الدخول إلى الأسواق.

بدوره، أكد سعادة الدكتور سعود الساطي سفير المملكة العربية السعودية في الهند خلال اللقاء على وجود فرص استثمارية عديدة بين السعودية والهند والتي يمكن استغلالها خاصة في مجالات النقل، التكنولوجيا، السياحة، التعدين، الطاقة، الأتمتة، والذكاء الإصطناعي وغيرها العديد من المجالات. كما ولفت إلى أنه على الرغم من صعوبة ما مرت به جميع الدول خلال هذا العام نتيجة الجائحة وما أثرته سلبا على الاستثمار وتحقيق النمو المطلوب الا أن السعودية بذلت جميع جهودها لتحقيق الأهداف التنموية لعام 2023 خاصة في مجال تنشيط السياحة وجذب استثمارات وخلق وظائف لهذا القطاع من خلال التوجه نحو تطبيق عدد من المشاريع منها المدن الذكية والهادفة الى تحقيق القطاع السياحي لنسبة 10% مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. مشيراً إلى ان التوجه نحو الاقتصاد الرقمي هو الأداة الأنسب لتحسين تنافسية الاقتصاد واستقطاب شركاء تجاريين.

وإستعرض السيد ديليب تشينوي الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية نبذة تعريفية حول تنظيمهم المعرض الافتراضي AMASKAR SHOWS لافتا بأن المعرض سيتناول عدة قطاعات منها الرعاية الصحية، والمنسوجات، والزراعة، والعلوم والتكنولوجيا، ومواد البناء والبنية التحتية، والمواد الكيميائية المتخصصة، والتعليم، والفحم والطاقة، والصلب والمنتجات ذات الصلة (الفولاذ المقاوم للصدأ)، والخدمات اللوجستية وسلسلة التوريد والطباعة والتغليف. مشيراً إلى أن المعرض يضم مختلف رجال الأعمال من قطاعات متعددة سيتم عرض منتجاتهم على المنصة الإفتراضية الى جانب عقد لقاءات ثنائية فيما بينهم. كما ولفت تشينوي إلى أن المعرض يهدف الى مناقشة فرص التعاون المشترك في مختلف المجالات بين الهند والدول العربية.

هذا وحضر أعمال المؤتمر من الجانب الأردني أعضاء مجلس ادارة الجمعية السيد محمد البلبيسي والسيد يَسري طهبوب، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي إضافة إلى عدد كبير من رجال الأعمال في الأردن والدول العربية عبر تقنية وسائل التواصل المرئي.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في الوفد الاقتصادي ضمن زيارة بغداد الرسمية

ترأست معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندسة مها علي الوفد الأردني الذي قام بزيارة جمهورية العراق خلال الفترة من 22-2021/2/24، بمشاركة معالي وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس يحيي الكسبي وعدد من ممثلي القطاع الخاص الأردني.

هذا وشاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في الوفد ممثلة بعضو الجمعية المهندس عبد الرحمن أبو طير، وبحث الوفد الاقتصادي الأردني خلال زيارته إلى بغداد فرص تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية وإيجاد شراكات مع نظرائهم العراقيين كما و تم بحث تعزيز مجالات التعاون بين البلدين على المستوى الثنائي إلى جانب بحث مشاريع التعاون الثلاثي بين الأردن ومصر والعراق.

وكان رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة قد وجه وزيرة الصناعة والتجارة والتموين لزيارة بغداد على رأس وفد من القطاع الخاص لغايات الابقاء على الزخم المطلوب لدفع مسيرة العلاقات بين الأردن والعراق إضافة إلى تذليل أي عقبات تواجه حركة التجارة البينية.

وتم على هامش الزيارة عقد اجتماعات رسمية مع مسؤولين عراقيين وممثلين عن القطاع الخاص إضافة إلى عقد اجتماعات ثنائية تم من خلالها الإطلاع على الفرص المتاحة في كلا البلدين وسُبل استغلالها بما تحقق مكاسب متبادلة، حيث التقى الوزيران والوفد الأردني المرافق وزيري الصحة العراقي الدكتور حسن التميمي والتخطيط الدكتور خالد بتال نجم.

وبحث الوفد المرافق لهما بحضور السفير الأردني لدى العراق مع عدد من الوزراء العراقيين وممثلي القطاع الإنشائي والصناعي آليات تعزيز التعاون الثنائي وفرص التكامل في مجالات الصناعة والتجارة والصحة والأشغال العامة والإسكان والمقاولات وغيرها.

والتقى وزير الاشغال العامة والإسكان المهندس يحيى الكسبي رئيس اتحاد المقاولين العراقيين والعرب المهندس علي السنافي وعدد من النواب والمقاولين العراقيين بحضور نقيب مقاولي الانشاءات الاردنيين والوفد المرافق وتم الاتفاق على تجديد مذكرة التفاهم الموقعة مسبقاً بين اتحاد المقاولين العراقيين ونقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين على ان تتضمن ما تمخض عنه هذا اللقاء.

> **تجديد مذكرة التفاهم الموقعة مسبقاً بين اتحاد المقاولين العراقيين ونقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين**

والتقت وزيرة الصناعة والتجارة والتموين المهندسة مها علي والوفد المرافق لها في جلسة عمل مسائية مع وزير الصناعة والمعادن منهل عزيز الخباز واتحاد الصناعات العراقي وعدد من الصناعيين لاستكمال التباحث حول مجالات التعاون والتكامل المتاحة في مجال الصناعة ومتابعة الاجراءات المتعلقة بانشاء المدينة الاقتصادية المشتركة.

وأكد المهندس عبد الرحمن أبو طير على أهمية هذه الزيارة في بحث سبل تعزيز حجم التبادل التجاري وإيجاد الحلول المناسبة للمساهمة في زيادة التجارة البينية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن والعراق وذلك من خلال بحث المعوقات التي تقف أمام زيادة التبادل التجاري وإنسياب البضائع بين البلدين والتي قد تحد من التعاون الاقتصادي.

لافتاً إلى أهمية تعزيز التعاون في المجال التجاري من خلال تكثيف تبادل زيارات الوفود التجارية من كلا الجانبين وتبادل الخبرات في مختلف المجالات التجارية، وذلك بهدف تنمية وتعزيز العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين، و تعريف الجانبين حول أبرز الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك وكذلك الترويج من خلال هذه اللقاءات لجودة ومميزات الصناعات الأردنية.

وأكد الوفد على أن النهوض بالعلاقات التجارية يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات، وفي مقدمتها السماح للشاحنات بدخول اراضي البلدين، والتحميل من أرض المصنع بشكل مباشر، ووقف تسليم واستلام البضائع في ساحة التبادل؛ لأن هذه العملية تعرض البضائع للتلف وتحمل التجار كلفا أعلى إضافة إلى إضاعة الوقت.

وشددوا على أهمية الموائمة بين البنود الجمركية وتوحيد التعرفة الجمركية على السلع الخاضعة في كل المنافذ الحدودية البرية إضافة إلى إعادة تفعيل دور شركة النقل البري الأردنية العراقية لتسهيل عمليات التبادل التجاري وتنشيط تجارة الترانزيت. ولفتوا الى ضرورة التوسع في قوائم السلع الأردنية المعفاة من الرسوم العراقية والإعتراف المتبادل بشهادة المطابقة من أجل تسهيل عمليات انسياب البضائع بين البلدين.

> **أهمية الموائمة بين البنود الجمركية وتوحيد التعرفة الجمركية على السلع الخاضعة في كل المنافذ الحدودية البرية**

ومن الجدير ذكره إرتفاع قيمة الصادرات الوطنية إلى العراق خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 بنسبة 7% لتصل الى 404.6 مليون دينار مقابل 377.6 مليون دينار بنفس الفترة من عام 2019.

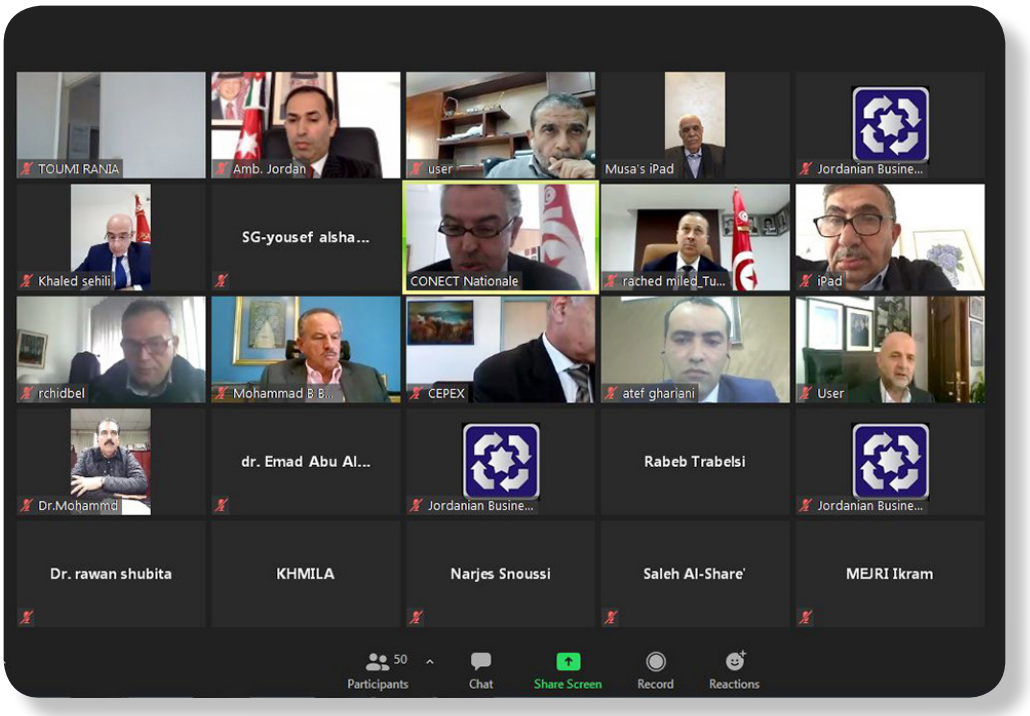

إنعقاد الدورة الثالثة لمجلس الأعمال الأردني - التونسي المشترك

10 آذار

أختتمت فعاليات الدورة الثالثة من مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك والمنعقد عن بعد بتاريخ 2021/3/10 بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، لبحث العلاقات الاقتصادية الأردنية التونسية في مختلف المجالات وإيجاد سُبل لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وإيجاد آفاق جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة، إلى جانب بحث محاور وفرص الاستثمار المشترك في البلدين وآلية تطوير الصناعات التكاملية المشتركة، والتكامل السياحي بين البلدين، وذلك بحضور نخبة من رجال الأعمال من كلا الجانبين.

وتحدث في الجلسة الإفتتاحية السيد يوسف الشمالي أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين الذي أكد على أهمية إنعقاد هذه الدورة خاصة في ظل الجائحة وذلك لتوحيد الجهود الوطنية والإرتقاء بمستوى العلاقات بين الأردن وتونس مؤكداً على أن اللقاء يشكل إطاراً مهماً للتفاعل والحوار ولقاء رجال الأعمال في سبيل زيادة الاستثمار والتبادل التجاري. كما وأشار الشمالي الى ارتباط الأردن وتونس بعدد من الإتفاقيات المشتركة والتي من أهمها اتفاقية أغادير إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لا يزال حجم التبادل التجاري دون مستوى الطموحات فلم يتجاوز 25 مليون دولار في عام 2019 وحتى في عام 2020 ما تزال الأرقام متدنية. وأكد الشمالي على أهمية تذليل العقبات التي تواجه تدفق الصادرات والمستوردات والإرتقاء بحجم التبادل التجاري معرباً عن أمله بأن يتم انشاء مشاريع استثمارية مشتركة بين الجانبين.

بدوره، أكد السيد خالد بن عبد الله وكيل وزارة التجارة وكيل وزارة التجارة والنهوض بالصادرات في تونس على أهمية انعقاد أعمال المجلس المشترك وذلك لتوفير تواصل بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين في سبيل تعزيز التعاون التجاري والاستثماري خاصة في

ظل المرحلة الصعبة نتيجة الجائحة والتي تحتم علينا تعزيز اللقاءات لتحقيق الإندماج الاقتصادي وتنشيط العجلة الاقتصادية. وأكد عبد الله على أن الاقتصاد الأردني والتونسي يتسمان بالتنوع الأمر الذي يمكن استغلاله في تطوير وتنويع المبادلات التجارية وتعزيز نفاذية المنتجات الأردنية الى الأسواق الأوروبية، لافتاً إلى أهمية تدعيم التكامل الاقتصادي بين الجانبين والتركيز على الفرص الاستثمارية التي تمنحها المناطق اللوجستية والتجارية الخاصة.

من جهته أشار السيد موسى شحادة نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية إلى أن أعمال المجلس المنعقد اليوم تتضمن أهم محورين خلال هذه المرحلة الهامة في ظل الظروف الإستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا، وهما التكامل السياحي بين البلدين والإستفادة من الإتفاقيات ودول الجوار التي تتمتع بها كل من الأردن وتونس للدخول بشكل مشترك إلى تلك الأسواق الهامة. وأكد شحادة على أن العلاقات الأردنية التونسية تشهد تطوراً ملحوظاً في مختلف المجالات، إلا أن الاستثمارات البينية ما تزال دون المستوى المطلوب على الرغم من وجود العديد من الفرص الاستثمارية في البلدين والتي يمكن من خلالها خلق شراكات حقيقية.

وأكد شحادة على أهمية العمل على ايجاد الفرص الاستثمارية وفقاً للميزة التنافسية الصناعية والتجارية لكل دولة، والإستفادة من الخبرات التونسية في الدخول إلى الأسواق الأفريقية خاصة ليبيا الشقيقة، كما أنه يمكن للأخوة في تونس الإستفادة من الخبرات الأردنية في الدخول إلى أسواق المجاورة خاصة العراق الشقيق، بالإضافة إلى ضرورة تشكيل لجنة قطاعية بين أعضاء المجلس في مجال السياحة لما تتمتع به البلدين من مقومات سياحية ضخمة على مستوى الوطن العربي، وتقديم التوصيات اللازمة لتشخيص أسباب التراجع في الإيرادات السياحية، والإستفادة من خبرة تونس في الصناعات التقليدية.

بدوره، أشار السيد طارق الشريف رئيس كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية (كونكت) على وجود قواسم عديدة مشتركة تجمع الاقتصاد الأردني والتونسي والتي تشكل فرصة كبيرة لدى الجانبين للإرتقاء بالعلاقات الاقتصادية والاستثمارية، لافتاً إلى أن الجائحة قد وقفت عائقاً أمام تحقيق العديد من الخطط التي وضعها مجلس الأعمال الأردني التونسي في دورته الثانية والتي عقدت في عام 2019 معرباً عن أمله بإستكمال تنفيذ ما تم وضعه من خطط في القريب العاجل وذلك وفقاً لروزنامة اقتصادية.

وأكد سعادة السفير ماهر الطراونة سفير الأردن لدى تونس على أهمية تذليل التحديات التي تقف عائقاً أمام زيادة التبادل التجاري بين البلدين، مشيراً الى انه وعلى الرغم من الجائحة وما رافقها من تحديات الا انه قد تم عقد عن بعد عدد من اللجان القطاعية التي ناقشت عدد من القضايا منها حماية المستهلك والاستثمار وحماية البيئة والموافقة على شهادات المطابقة. كما بين الطراونة أن تونس انضمت في العام 2018 لمنطقة التبادل الحر الافريقية ZLECAF وتضمّ 53 دولة كما أن الفرصة متاحة للإستفادة من مجلس الأعمال التونسي الإفريقي الذي ينشط هذه الفترة. مقترحاً وضع قاعدة بيانات أشبه ما تكون ببنك معلومات الكتروني يكون متاحاً لرجال الأعمال وعالم الأعمال في البلدين.

وأكد سعادة السفير السيد خالد السهيل سفير تونس لدى الأردن على أن تنظيم الدورة الثالثة لمجلس الأعمال الأردني التونسي يمثل مناسبة متجددة لتقييم واقع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتشخيص فرص التعاون والشراكة المتاحة وتشبيك المصالح بين الفاعلين الاقتصاديين في كلا البلدين.لافتاً إلى أنه وعلى الرغم من التطور الذي شهده حجم المبادلات التجارية بين البلدين خلال العشر سنوات الأخيرة وبنسبة 8% خلال السنة المنقضية إلا أن التبادل التجاري لا يزال لم يرقى الى مستوى التطلعات والعلاقات المميزة التي تربط البلدين الشقيقين. وهو ما يحتم العمل على الإنتفاع من المزايا التنافسية للبلدين والإستفادة من الحوافز التي تتيحها الأطر التشريعية.

وتضمنت أعمال المجلس جلستين تم في الجلسة الأولى الحديث عن فرص التشاركية في مشاريع إعادة الإعمار في العراق وليبيا تحدث من خلالها السيد أحمد الكردي عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين حول أهمية تحفيز قطاع الإنشاءات وتعزيز آفاق التعاون المشترك بين الجانبين في هذا القطاع خاصة وأن تعزيز هذا القطاع وتطوره سيساهم في تحفيز قطاعات أخرى عديدة وتنشيط سلاسل الإمداد. وأكد الكردي على أهمية التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مجال إعادة الإعمار من خلال خلق فرص عمل ومشاريع استثمارية تساهم في تسهيل عملية إعادة الإعمار وفتح الأسواق واتاحتها لنفاذ المنتجات من كلا البلدين.

من جهتها، أشارت السيدة منية السعيدي عضو المكتب التنفيذي لكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية على أهمية تعزيز دور الجانب التونسي في عملية إعادة الإعمار في ليبيا والعراق خاصة وأن السوق الليبي يشكل أهمية اقتصادية كبيرة لتونس مشيرةً إلى أن الاقتصاد التونسي كمؤسسات قد تكبد العديد من الخسائر نتيجة الأوضاع الأمنية في ليبيا الأمر الذي يتطلب تحرك دبلوماسي وتكاتف القطاع الخاص من خلال تفعيل الجوانب المشتركة بين الجانبين في مجال إعادة الإعمار.

وناقشت الجلسة الثانية من أعمال المجلس التكامل السياحي بين الأردن وتونس تحدث من خلالها السيد ميشيل نزال عضو مجلس أمناء الجمعية حول الواقع السياحي في الأردن مؤكداً بأن القطاع السياحي يعد من أكثر القطاعات تشغيلاً للأيدي العاملة كما ويزخر الاردن بالعديد من المواقع السياحية والدينية والعلاجية المتميزة.

> **يعد القطاع السياحي من أكثر القطاعات تشغيلاً للأيدي العاملة**

وأشار نزال إلى أهمية العمل على تحقيق التكامل والتسويق السياحي المشترك بين البلدين وجذب السياح من خلال التعاون في اقامة برامج تسويق سياحي مشترك. خاصة وانه نتيجة الجائحة خسر كلا البلدين جزء كبير من العوائد السياحية نتيجة تراجع أعداد الوافدين لغايات السياحة.

بدورها أشارت السيدة عفيفة الملاح عضو الهيئة الإستراتيجية لكونكت إلى تراجع العائد السياحي في تونس نتيجة الجائحة بما يقارب 65% وتراجع أعداد الوافدين بما يقارب 78%، الأمر الذي يتطلب وضع خطط واستراتيجيات لبحث سُبل دعم القطاع السياحي والإستفادة من القواسم المشتركة بين البلدين في القطاع السياحي. وأكدت الملاح على أهمية العمل على التعاون المشترك في إقامة مشاريع سياحية مشتركة تسهل الإنسياب السياحي وتوفير أسعار تفضيلية مشجعة، وتحسين الخدمات السياحية المقدمة.

> **العمل على التعاون المشترك في إقامة مشاريع سياحية مشتركة بين البلدين**

وناقش المشاركون عدد من المواضيع التي تهم قطاع الأعمال من كلا الجانبين إلى جانب تقديم عدد من المقترحات الهادفة لتعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية المشتركة من أهمها التأكيد على أهمية التوجه نحو تأسيس خط بحري بين الأردن وتونس يسهل عملية نفاذ البضائع والتعاون مع الجهات المسؤولة لتوفير البنية التحتية والفوقية اللازمة بالإضافة إلى التأكيد على وجود العديد من الفرص الاستثمارية خاصة في مجال الأسمدة والفوسفات وكذلك في مجالات صناعة وتصدير زيت الزيتون، ومجالات صناعة الأدوية والقطاع السياحي.

شركة الكربونات الأردنية
Jordan Carbonate Company

Producers Of Various Grades Of Calcium Carbonate (Fillers)

Tel +962-6-5665517 Fax +962-6-5664668 / 5679485
P.O.Box 1059 Amman 11118 Jordan
sales@jordancarbonate.com
www.jordancarbonate.com

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .

تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج نعومات مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .

تقوم الشركة بتصدير 90٪ من إنتاجهالأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

Jordan Carbonate Company (JCC) , situated in Amman, is a privately owned company, which was established in 1979.
Over the years, JCC has transformed, into a national industry the at exploits local raw material , provides employment opportunities to local man-power minimizes importation, and brings in foreign currency to the country.

JCC is specialized in mining, manufacturing & exporting Calcium carbonate with highest standards of quality, purity, and prompt delivery .

Our products are exported to 35 countries worldwide, including all Arab world, in addition to countries in South East Asia, East Africa, West Africa and Europe

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تدعو لمأسسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطبّاع، أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تحتاج إلى تأطير علمي، فرغم الرسائل الملكية السامية للحكومات المتعاقبة، والتي كانت واضحةً ومباشرة، بضرورة ترسيخ مبدأ التشاور بين القطاعين، في أمور الدولة كافة، خاصة الاقتصادية منها، إلا ان التنسيق لا يزال ضعيفاً.

وبين بأن أرقام المديونية والنمو الاقتصادي، تدلُّ على ضعف التشاركية في اتخاذ القرار بين الطرفين، على الرغم من جهود القطاع الخاص وجمعية رجال الأعمال، بتقديم خطط مستقبلية للاقتصاد الوطني. ودعا إلى تشخيص أسباب انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات إلى دول أخرى، قبل اكتمال دورتها الاقتصادية، والتي تصل في بعض المشاريع إلى أكثر من 20 عاماً.

وتساءل الطباع عن كيفية تطبيق قانون الشراكة بين القطاعين على مستوى المشاريع الاقتصادية، من دون وجود مجلس أعلى للشراكة والتشاور بين الجانبين، قبل إقرار أي قوانين أو حتى أنظمة. واشار الى أن الحكومات المتعاقبة اعتادت على إقرار أنظمة وتعليمات مؤثرة في بيئة الأعمال، بعيداً عن رأي القطاع الخاص بها، وهو ما أثر على تنافسية الأردن في جذب الاستثمار، موضحاً أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين، التي تربطها مجالس أعمال مع عددٍ كبيرٍ من رجال الأعمال في الوطن العربي والعالم، تقدم توصيات للحكومة، كجزء من التشاركية، إلا أن حجم الاستثمارات وما يطبّق على أرض الواقع لا يلبّي الطموحات.

وأكد أن التنمية الاقتصادية والإجتماعية تعتمد على حشد وجمع إمكانات المجتمع كافة، من القطاعين العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، ووضع هذه الطاقات في تنظيمات مؤسسية، تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها، مما يساعد أي دولة على تحقيق أهدافها التنموية، لخدمة مجتمعاتها على أساسٍ تشاركيٍ تعاونيٍ، وحوكمة جيدة، ومساءلة شفافة، ومنفعة متبادلة.

وأكد الطبّاع أن الشراكة بين القطاعين هي الملجأ للخروج من المأزق الاقتصادي الذي يمر به اقتصادنا الوطني، وهي النهج الذي رسّخه جلالة الملك عبد الله الثاني منذ تسلمه سلطاته الدستورية، داعياً الحكومة للإلتزام بالمعايير العالمية والدولية التي وضعتها العديد من المؤسسات العالمية في آلية التشاركية بين القطاعين.

تأسيس مجلس الأعمال الأردني الأوكراني

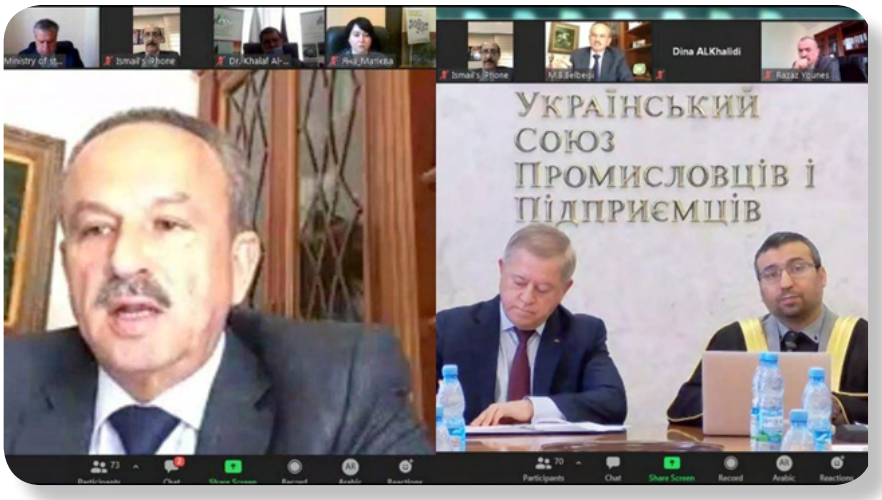

عقدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين المنتدى الاقتصادي الأردني _ الأوكراني بإستخدام تقنية الإتصال عن بعد وذلك بالتعاون مع المجلس الأوكراني العربي التجاري، واتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الأوكران، حيث بحث المنتدى سُبل تعزيز علاقات التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية، وكذلك ناقش آفاق الفرص الاستثمارية المتاحة في كلا البلدين، وذلك بحضور نخبة من رجال الأعمال من كلا البلدين.

وبالنيابة عن معالي المهندسة مها العلي وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني، أكد السيد فريدون حرتوقة رئيس هيئة الاستثمار بالوكالة على أن الأردن يؤمن بأهمية إشراك القطاع الخاص في صنع القرار ولأداء دوره الفاعل كمحرك أساسي لعجلة الاقتصاد، لافتاً إلى أن عقد المنتدى يشكل فرصة لتسليط الضوء على الفرص والإمكانيات المتاحة والتي نتطلع لترجمتها على أرض الواقع كمشاريع تعزز الاستثمارات الثنائية بين البلدين خاصة في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك.

ولفت حرتوقة إلى تمتع البلدين بعلاقات متميزة إلا أن حجم التبادل التجاري دون المستوى المطلوب حيث بلغت الصادرات الأردنية إلى أوكرانيا في عام 2019 ما يقارب 14 مليون دولار بينما بلغت المستوردات الأردنية من أوكرانيا في نفس الفترة ما يقارب 184 مليون دولار. ليبلغ حجم التبادل الكلي 197 مليون دولار وبزيادة بنسبة 10% عن عام 2018 والذي بلغ حجم التبادل التجاري 180 دولار. كما بلغ حجم التبادل التجاري خلال الأحد عشر شهراً الاولى من العام 2020 حوالي 174.4 مليون دولار، وبحجم صادرات بلغ 1.4 مليون دولار بإنخفاض نسبته 90% في نفس الفترة من العام السابق، فيما بلغ حجم الواردات 173 مليون دولار خلال نفس الفترة. مشيراً إلى أن هذا يضع علينا مسؤولية كبيرة لتعديل هذا العجز والإنخفاض في الصادرات في ضوء الفرص المتاحة لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وإقامة الاستثمارات المشتركة خصوصاً في مجال الصناعات الغذائية في ضوء المزايا ذات الأهمية النسبية وعقد اللقاءات الثنائية بين أصحاب الأعمال بين البلدين.

وأكد حرتوقة على ضرورة تنظيم اللقاءات بين رجال الأعمال الأردنيين والأوكرانيين عبر تقنية الإتصال المرئي في ظل الظروف الراهنة، وذلك لتعزيز وزيادة التشبيك وتوفير قاعدة معلومات ومعطيات مشتركة حول تشريعات التجارة الخارجية والإمكانيات المتوفرة في مجالات التصدير والاستيراد في البلدين إلى جانب تحديد الفرص الممكنة لإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة بين الجانبين.

وبالنيابة عن معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين افتتح عضو مجلس الإدارة السيد محمد البلبيسي أعمال المنتدى وأكد خلال الجلسة الإفتتاحية على أن تنظيم المنتدى جاء إنطلاقاً من سعي الجمعية على المساهمة في تعزيز البيئة الاستثمارية، والترويج والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة، وذلك في سبيل تطبيق رؤية جلالة الملك عبد

الله الثاني في إبراز موقع الأردن على خارطة الاستثمار العالمية، بالإضافة إلى الترويج للاستثمار في الأردن على المستوى العربي والدولي، بالشكل الذي يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز دور القطاع الخاص كشريك هام في عملية التنمية المستدامة.

كما ولفت البلبيسي إلى أن العلاقات الأردنية الأوكرانية شهدت تطوراً ملحوظاً في مختلف المجالات، سواء التجارية أو الاقتصادية أو التعليمية خاصة وأن هناك عدد كبير من الطلبة الأردنيين الذين يتوجهون لأوكرانيا لإستكمال تعليمهم في المجالات الطبية.

مشيراً إلى أن الاستثمارات الأردنية في أوكرانيا تبلغ ما يقارب 17.6 مليون دولار، بينما على الصعيد التجاري تحسن التبادل التجاري في عام 2019 مقارنة بعام 2018 والذي بلغت قيمته ما يقارب 198.2 مليون دولار، شكلت الصادرات الأردنية منها ما قيمته 14.3 مليون دولار بينما شكلت المستوردات الأردنية ما قيمته 183.9 مليون دولار.

كما وأكد البلبيسي على أنه يجمع البلدين ما يقارب 28 مذكرة تفاهم وتعاون في مختلف المجالات، والتي من أهمها المجالات التعليمية، الاقتصادية، التجارية، الثقافية، الجمركية، الصحية، السياحية، العسكرية إلى جانب التعاون في مجال النقل الجوي وتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة ومنع الإزدواج الضريبي، مشيراً إلى ضرورة العمل على تفعيل هذه الإتفاقيات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة منها.

بدوره، أعرب السيد أناتولي كيناخ رئيس الاتحاد الأوكراني لرجال الأعمال والمُصنعين ورئيس الوزراء الأسبق عن أهمية عقد المنتدى في تنمية العلاقات التجارية بين الأردن وأوكرانيا حيث يشكل المنتدى فرصة هامة في جمع نخبة من رجال الأعمال من كلا الجانبين. وأشار كيناخ إلى أنه وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها كل من أوكرانيا والأردن نتيجة جائحة فايروس كورونا المستجد وتراجع القدرات الاقتصادية إلا أنه يتوجب علينا مواصلة عقد مثل هذه اللقاءات لتطوير وتنمية العلاقات الثنائية. لافتاً إلى وجود العديد من الفرص الواعدة في مجالات الصناعات الغذائية والتي يتميز بها الجانب الأوكراني. كما وأعرب كيناخ عن سعادته في توقيع مذكرة التفاهم مع الجمعية وفيما يساهم في نمو الاقتصاد الأردني والأوكراني.

وبالنيابة عن معالي السيد بتراشكو إيهور روستيسلافوفيتش وزير الاقتصاد والتجارة والزراعة في أوكرانيا أكد السيد تراس كاشكا النائب الأول على وجود العديد من المشاريع التي نحتاج لتنفيذها على أرض الواقع وذلك لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين وإن عقد هذا المنتدى سيساهم في تحقيق هذا الهدف. وأكد على أهمية تفعيل العلاقات الثنائية بهدف الإرتقاء بمستوى العلاقات. وأشار كاشكا إلى أن أوكرانيا تبذل الجهود الحثيثة في مساعدة ودعم مجتمع الأعمال الأوكراني في إقامة المشاريع لافتاً إلى تميز أوكرانيا في المجال الجوي.

من جهته عبر سعادة السفير اسماعيل الرفاعي سفير المملكة الأردنية الهاشمية غير المقيم لدى أوكرانيا عن مشاركته في المنتدى والذي يأتي انعقاده بالتزامن مع مئوية تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية والذكرى الثلاثين لإستقلال أوكرانيا. وأكد الرفاعي على أن الفرص وآفاق التعاون بين الأردن وأوكرانيا ويمكن الوصول الى نتائج مفيدة للبلدين فأوكرانيا بلد متقدم في العديد من المجالات أبرزها القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والقطاع الصناعي ويمكنها الإستفادة من موقع الأردن الإستراتيجي والمزايا والحوافز التي يوفرها تشجيع الاستثمار بالإضافة إلى وجود المناطق الصناعية مؤهلة لإقامة استثمارات صناعية وزراعية وإعادة تصديرها الى الدول والمجموعات التي ترتبط معاه بإتفاقيات تجارة حرة على المستوى العربي ونخص بالذكر منطقة التجارة العربية الكبرى وعلى المستوى الدولي ونخص بالذكر الاتحاد الأوروبي، أمريكا، كندا، سنغافورة. لافتاً إلى استعداده بالتعاون مع البعثة التجارية لمتابعة أي فرص أو مجالات أو إتفاقيات يتم الوصول إليها.

وتم على هامش أعمال المنتدى توقيع مذكرة تفاهم بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين واتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الأوكران ، والذي يترأسه رئيس الوزراء الأوكراني الأسبق انتوني كيناخ، حيث تهدف الإتفاقية إلى تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وأوكرانيا بالإضافة إلى التشبيك بين رجال الأعمال من جميع القطاعات في كلا البلدين من أجل تحقيق المنافع المشتركة.

وأكد الدكتور عماد أبو الرب رئيس المجلس الأوكراني العربي التجاري على أن أهمية توقيع هذه الاتفاقية خاصة في ذكرى مئوية الدولة الأردني وثلاثين عاماً على استقلال اوكرانيا، عارضاً فرص التعاون والاستثمار بين البلدين الصديقين، مشيداً بدعم الحكومتين لتمتين العلاقات الأردنية الأوكرانية.

كما وتهدف الإتفاقية إلى تعزيز العلاقات بين رجال الأعمال في كلا البلدين خاصة المهتمين بزيادة الأنشطة التجارية والاقتصادية، وتعزيز التعاون الاستثماري بين الجانبين إلى جانب نشر المعلومات حول لوائح التجارة والاستثمار وغيرها من المعلومات التي تهم رجال الأعمال في الأردن وأوكرانيا. بالإضافة إلى تعزيز المجالات الممكنة لفرص الاستثمار في المشاريع المشتركة وتشجيع التعاون الاقتصادي من خلال التبادل الاقتصادي وإقامة الأنشطة الترويجية في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

وتضمنت أعمال المنتدى جلسة حوارية حول آفاق التعاون بين الأردن وأوكرانيا ونقاش الإمكانيات الاقتصادية والصناعية والاستثمارية بين كلا البلدين ضمت من خلالها نخبة من المستشارين والخبراء ورجال الأعمال.

وأكد السيد طارق حجازي المدير العام للجمعية في بداية الجلسة على تمتع كل من الأردن وأوكرانيا بعلاقات اقتصادية متميزة إلا أن حجم الاستثمار البيني وكذلك التبادل التجاري المشترك لا يرقى لمستوى الطموحات، لافتا إلى وجود العديد من فرص التعاون المشترك بين البلدين. وأكد حجازي على استعداد الجمعية على التعاون مع مختلف الفعاليات الاقتصادية في سبيل تشجيع الاستثمار وتسهيل اقامة المشاريع وإبراز الفرص والمزايا الاستثمارية في الأردن والتشبيك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

وأشارت السيدة أولينا يوريفنا مدير عام قسم السياسة الاقتصادية في مكتب الرئيس الأوكراني إلى أن أوكرانيا تبذل جهداً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية كما وتهتم أوكرانيا بشكل أساسي في تعزيز التبادل التجاري خاصة في مجال السلع الغذائية. كما ولفتت يوريفنا إلى أن أوكرانيا متميزة في مجال القطاع التكنولوجي حيث أنها من أفضل 10 دول في العالم في المجال التكنولوجي، مؤكدةً بأن التقارب بين الأردن وأوكرانيا قوي كما ونأمل بأن يتم من خلال هذا المنتدى العمل على تقوية العلاقات وحل العوائق التي تواجه كلا الجانبين. كما وبينت يوريفنا أنه نتيجة لجائحة فايروس كورونا واجهت أوكرانيا مشاكل في عملية الإستيراد إلى جانب مشاكل في الاستثمار إلا ان أوكرانيا تبذل الجهود في سبيل تحسين وحل هذه المشاكل.

رئيس هيئة الاستثمار بالوكالة فريدون حرتوقه أكد أن الحكومة الأردنية تسعى وتبذل الجهود لوضع الأردن على الخارطة العالمية في قائمة الدول الجاذبة للإستثمار، فتم القيام بالعديد من الإجراءات الهادفة إلى تسهيل وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة، وذلك بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ولتمكين الاستثمارات القائمة. وقال رغم أثر جائحة كورونا على أغلب اقتصادات العالم إلى أن حجم الاستثمار والمستفيد من قانون الإستثمار إرتفع بنسبة 26.4% خلال عام 2020 مقارنة بالعام 2019، فتم تسجيل 376 مشروع جديد وتوسعة بحجم إستثمار وصل إلى 870 مليون دولار أمريكي وفي قطاعات استثمارية متنوعة كقطاع الصناعة والمستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة والسياحة والزراعة

والإنتاج الفني وتكنولوجيا المعلومات، وهذا يؤكد تعمق ثقة المستثمرين في بيئة الاستثمار في الأردن.

وقال حرتوقه أن المستثمر يبحث عن فرص إستثمارية مجدية ذات عائد على الاستثمار، لذلك قمنا في هيئة الاستثمار بإعداد ملف بأهم الفرص الاستثمارية الواعدة في المملكة، بلغ عددها 80 فرصة استثمارية وبحجم استثمار يصل إلى 4.6 مليار دولار أمريكي، تتضمن دراسات جدوى أولية في العديد من القطاعات الاقتصادية والاستثمارية المتنوعة، كالصناعة والخدمات والسياحة والزراعة والقطاع الصحي، إضافة إلى فرص استثمارية في الطاقة والتعدين.

وإستعرض رئيس هيئة الاستثمار بالوكالة حرتوقه خلال اللقاء أهم المزايا والحوافز الإستثمارية التي يتمتع بها المشروع الاستثماري في الأردن، إضافة إلى عوامل جاذبة تساعد على تمكين الاستثمارات وديمومتها، كتوقيع الأردن العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء التجاريين في جميع أنحاء العالم، بحيث يكون لدى المستثمرين القدرة على إيصال منتجاتهم إلى أكثر من مليار ونصف مستهلك. كما وقدم فكرة عامة حول البيئة الاستثمارية في لأردن وبيئة الأعمال لافتاً إلى تمتع الأردن بالإستقرار الأمني والنقدي والسياسي وسيادة القانون.

كما ولفت حرتوقة لتحسن الأردن 29 مرتبة في مؤشر أداء الأعمال لعام 2020 وأكد على حرص هيئة الاستثمار وعلى الرغم من جائحة فايروس كورونا على التواصل مع المستثمرين وتقديم الخدمات إلكترونياً لهم.

بالنيابة عن السيد بتروفسكي يوري أولكساندروفيتش نائب وزير الصناعات الإستراتيجية في أوكرانيا استعرض الدكتور عبد الله بني نصر لمحة موجزة عن الفرص الاستثمارية والمشاريع الهامة التي تهم القطاع الخاص الأوكراني خاصة في المجال الزراعي وصناعات الألمنيوم والبلاستيك.

كما وأشار بني نصر إلى أهمية إنشاء محطات لتجميع المواد الزراعية في منطقة العقبة خاصة في مجال القمح والشعير خاصة مع وجود مذكرة تفاهم موقعة بين البلدين حول إنشاء هذا المشروع. مؤكداً على أن اوكرانيا متميزة على مستوى العالم في المجال الزراعي والصناعات الغذائية.

وقدم عطوفة الدكتور خلف الهميسات رئيس مجلس إدارة المجموعة الأردنية التنموية عرضاً توضيحياً حول المجموعة والتي تمتلك 6 مناطق حرة عامة و33 مناطق حرة خاصة تقدم حزمة من الإمتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية، كما وتتوفر الأسعار التفضيلية. كما وتمتلك المجموعة استثمارات سياحية الى جانب الاستثمارات في المجالات الخدمية والإنتاجية والصناعية فحجم الاستثمار يبلغ ما يقارب 4 مليار دينار بحجم صادرات يقارب 2 مليار دينار. ودعا الهميسات القطاع الخاص الأوكراني لزيارة الأردن والإستفادة من الفرص الاستثمارية المتوفرة.

أكد السيد جينادي تشيزيكوف رئيس غرفة التجارة والصناعة في أوكرانيا على أهمية تفعيل وتنفيذ كافة المشاريع التي ترفع من مكانة أوكرانيا اقتصادياً، مشيراً إلى أن جائحة كورونا وما يرافقها من تحديات وصعوبات ما تزال مستمرة ولكن يجب عدم التوقف والعمل على تجاوز ما مر به الاقتصاد الأوكراني من صعوبات السنة الماضية.

وبين تشيزيكوف بأن أوكرانيا تمتلك العديد من الإمكانيات والتي يمكن للجانب الأردني الإستفادة منها خاصة في مجال الصناعات الغذائية وإن المنتدى يشكل دافع قوي في توطيد العلاقات الثنائية.

وقدم السيد كي مروان مدير دائرة الاستثمار في شركة المدن الصناعية الأردنية وذلك بالنيابة عن الرئيس التنفيذي السيد عمر جويعد نبذة تعريفية حول الشركة وأهدافها لافتاً إلى إمتلاكها لتسعة مدن صناعية تهدف إلى إستقطاب الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل في المجال الصناعي.

رجال الأعمال الأردنيين تلتقي رئيس هيئة التنمية الصناعية المصرية

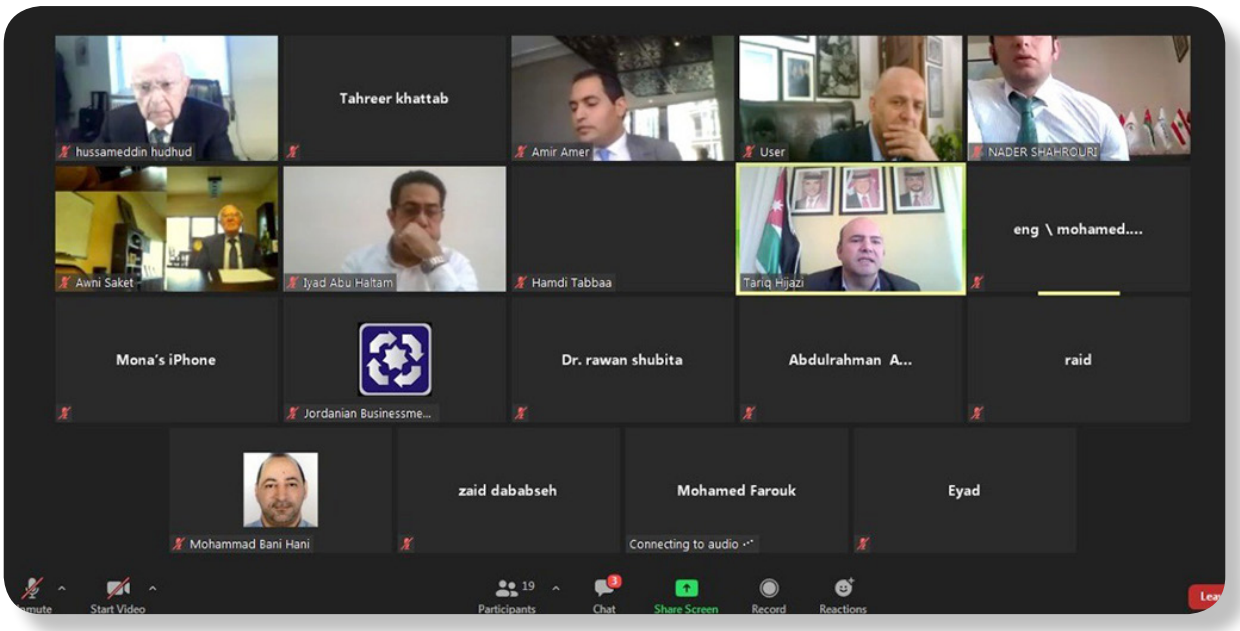

على هامش انعقاد الدورة 29 للجنة العليا الأردنية المصرية المشتركة في عمان خلال الفترة 20-2021/3/23 التقت جمعية رجال الاعمال الأردنيين بإستخدام تقنية التواصل المرئي السيد اللواء المهندس محمد الزلاط رئيس هيئة التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية. وذلك لبحث تعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية بين البلدين وعرض الفرص الاستثمارية والمشروعات المتاحة لدى كلا الجانبين خاصة في المجالات الصناعية، وذلك بتنظيم مشترك مع السفارة المصرية في عمان.

> **بحث تعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية وعرض الفرص الاستثمارية والمشروعات المتاحة خاصة في المجالات الصناعية بين البلدين**

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال اللقاء على أهمية العمل على إعداد قائمة بالصناعات ذات الإهتمام المشترك والتي يمكن تنفيذها بتعاون مشترك من قبل القطاع الخاص من كلا الجانبين وتحقيق شراكة استراتيجية تساهم في استمرار عملية التنمية الاقتصادية.

من جهته، أعرب المهندس محمد الزلاط رئيس هيئة التنمية الصناعية المصرية عن سعادته باللقاء وذلك لنقل التجربة المصرية في مجال الصناعة، مؤكداً على أن هيئة التنمية الصناعية تؤدي دوراً هاماً وجوهرياً فيما يتعلق بمجال الاستثمار في القطاع الصناعي وتحديد الأنشطة الصناعية وكذلك إنشاء المجمعات الصناعية وطرح الأراضي والمشاريع الصناعية كما وتقدم الهيئة خدمات للمستثمرين الصناعيين.

واستعرض الزلاط تجربة الهيئة في مجال إنشاء المجمعات الصناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة والموزعة على 16 محافظة، لافتاً إلى أن الهيئة قد قامت بدراسة المشاكل التي يواجهها صغار المستثمرين من فئة الشباب وتقديم التسهيلات والحوافز المناسبة لهم، كما وتتابع الهيئة عملية الاستثمار في جميع مراحلها. كما وأشار الزلاط إلى تمتع الوحدات الصناعية بالعديد من المزايا والتي من أهمها وجود واجهات معمارية حديثة ومتميزة كما وتتوفر لدى الوحدات مناطق للشحن والتحميل. وأكد الزلاط على منح مزايا تفضيلية للصناعات التي تعتمد على استهلاك الطاقة بشكل كبير كما وتم التوجه نحو تخفيض أسعار الطاقة بشكل عام في مصر. ووجه الزلاط دعوة للقطاع الخاص الأردني لزيارة مصر والإطلاع على التجربة المصرية في مجال المجمعات الصناعية.

وأشار عضو مجلس إدارة الجمعية المهندس عوني الساكت إلى تمتع الأردن بعدد من المدن والمناطق الصناعية والتي تقدم حوافز استثمارية متنوعة، مؤكداً على ضرورة تطبيق وتنفيذ قرار إعفاء الصادرات الأردنية من رسوم قناة السويس كما تم الإتفاق بين الحكومتين. والتهيئة لصناعات مشتركة في منطقة العقبة والتي تتمتع بالعديد من المزايا والتسهيلات.

> **ضرورة تطبيق وتنفيذ قرار إعفاء الصادرات الأردنية من رسوم قناة السويس**

وأكد العين المهندس عبد الرحيم البقاعي عضو مجلس إدارة الجمعية على أهمية زيادة التعاون الأردني المصري خاصة في مجالات الصناعات الخفيفة والمتوسطة، والألبسة، والأحذية والإستفادة من خبرة الجانب المصري في هذه المجالات. وأشار البقاعي إلى أهمية التعاون بين البلدين في إعادة إعمار دول الجوار في مجال الإنشاءات والمقاولات.

> **أهمية زيادة التعاون الأردني المصري خاصة في مجالات الصناعات الخفيفة والمتوسطة، والألبسة، والأحذية**

ولفت المهندس حسام الدين الهدهد عضو مجلس إدارة الجمعية إلى أن الفرصة ملائمة لتكثيف التعاون في مختلف المجالات ومساهمة القطاع الخاص في المشاريع الكبرى والتكاتف خاصة في ظل جائحة فايروس كورونا وما يرافقه من تداعيات وتحديات اقتصادية كبيرة. وأكد الدكتور إياد أبو حلتم عضو الجمعية على أهمية التعاون الثلاثي بين الأردن ومصر والعراق والإستفادة من المزايا التنافسية التي يتمتع بها كل بلد لتحقيق التكامل الاقتصادي على المستوى العربي. كما ولفت عضو الجمعية المهندس عبد الرحمن أبو طير إلى أن السوق المصرية سوق كبيرة وواعدة ومنفتحة تجارياً على السوق الأفريقي مما يشكل أهمية لأي مستثمر يرغب بالاستثمار في مصر. وأشار السيد نادر شحروري إلى أهمية التوجه للاستثمار في العقبة وذلك لموقعها الاستراتيجي لافتاً الى أهمية العمل على الإستفادة من تجربة وخبرة الجانب المصري في المجال اللوجستي وذلك لإمتلاكهم عدد متنوع من الموانيء.

> **أهمية التوجه للاستثمار في العقبة وذلك لموقعها الاستراتيجي**

الطباع خلال مشاركته في أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين "الصين ثاني أكبر شريك في الوطن العربي"

شارك اتحاد رجال الأعمال العرب ممثلاً برئيسها معالي السيد حمدي الطباع والأمين العام المساعد للاتحاد السيد طارق حجازي في أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين وندوة الاستثمار السابعة والتي تم عقدها افتراضياً ووجاهياً بتنظيم من المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية (CCPIT) وجامعة الدول العربية اتحاد رجال الأعمال العرب واتحاد الغرف العربية، وذلك في إطار المنتدى الاقتصادي العربي الصيني، الذي سيعقد خلال العام الحالي تحت شعار "العمل سوياً لتعزيز مستقبل التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي".

وهدف المؤتمر الى تعزيز وتوثيق التعاون التجاري والاقتصادي بين مجتمع الأعمال الصيني والعربي، من أجل حشد الطاقات في مواجهة التحديات وصولاً لتحقيق الإزدهار والتنمية لدى الجانبين. كما وحظيت الفعاليتين بمشاركة مسؤولين رسميين وأصحاب أعمال وشركات وغرف ومؤسسات بحثية من الجانبين العربي والصيني. حيث حضر الجلسة الافتتاحية كل من نائب رئيس الهيئة الاستشارية السياسية الشعبية الصينية، والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ومدير عام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ورئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية، ورئيس اتحاد الغرف العربية.

وأكد حمدي الطباع خلال كلمته في الجلسة الإفتتاحية لأعمال المؤتمر أن عناصر نجاح العلاقات العربية الصينية، متوفرة بشكل كبير لدى الطرفين، فهناك عدد كبير من الدول العربية التي ترغب في جذب الاستثمارات الصينية، مع توفر عمالة عربية ماهرة بتكلفة متوسطة أو منخفضة، ومن جهة أخرى تتمتع الصين بوجود خبرات وكفاءات بشرية وتكنولوجيا متقدمة وفرص استثمارية واعدة ولا سيما في مجال تنفيذ المشروعات الكبرى. لافتاً إلى وجود العديد من المجالات التي يمكن من خلالها تشجيع الاستثمار بين الجانبين، والتعاون في إيجاد مختلف أنواع الشراكة الاستثمارية ذات الإهتمام المشترك.

وأشار الطباع إلى أنه مع تعمق العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين، ازداد حجم الاستثمارات المباشرة البينية، كما و حققت العلاقات التجارية الثنائية في الآونة الأخيرة، نقلة نوعية في مختلف المجالات فتعد الصين ثاني أكبر شريك تجاري للدول

العربية. إلا أنه ونتيجة تفشي جائحة فيروس كورونا وما سببته من تكبد مختلف اقتصاديات دول العالم خسائر غير متوقعة وتحملها للتداعيات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة فتراجعت خلال النصف الأول من عام 2020 قيمة الاستثمارات المباشرة الصينية في جميع القطاعات للدول العربية بنسبة 30.2% لتبلغ ما قيمته 640 مليون دولار أمريكي.

وأكد الطباع ولغايات تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي بين الجانبين على أهمية التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة والتوجه نحو الاستثمار في مجال البنية التحتية الرقمية مع تسليط الضوء على القطاع الزراعي والأمن الغذائي من خلال تبادل الخبرات في مجال أساليب الإنتاج والتكنولوجيا الزراعية الحديثة لتطوير القطاع الزراعي في الوطن العربي.

لافتاً إلى ضرورة وضع خطط إستراتيجية وبرامج عمل تؤطر التعاون المشترك بين الدول العربية والصين جنباً إلى جنب مع التوجه نحو تنويع السلع والخدمات المتبادلة بين الجانبين لضمان نمو حجم التبادل التجاري البيني وبحث ومناقشة التحديات والمعيقات التي تواجه مجتمع الأعمال من كلا الجانبين وإيجاد الحلول العملية الكفيلة بالتخفيف من حدة هذه التحديات.

كما وتمحور المؤتمر حول موضوعين تم مناقشتهم من خلال جلستين عمل بحثت الجلسة الأولى موضوع تعزيز الإندماج الاقتصادي ورفع مستوى التعاون"، وتحدث السيد طارق حجازي الأمين العام المساعد للاتحاد خلال الجلسة الأولى لافتاً إلى أن كل من الجانب الصيني والعربي يبذل العديد من الجهود الحثيثة في سبيل تطوير العلاقات الثنائية والإرتقاء بها إلى مستوى الطموحات، فقد شكلت قضية تحقيق شراكة استرتيجية الأولوية الأولى لدى كلا الجانبين، خاصة وأن السوق الصينية تشكل أهمية كبيرة للجانب العربي من الناحية الاستثمارية وكذلك التجارية، كما أن السوق العربية تعد من الأسواق الهامة والمستهدفة من قبل الجانب الصيني.

واستعرض حجازي حزمة من المقترحات التي من شأنها تعزيز درجة الإندماج العربي الصيني كان من أبرزها التوجه نحو توسيع آفاق التجارة والاستثمار بين الصين والدول العربية وذلك من خلال وضع آليات مناسبة لتسهيل التجارة والاستثمار وتشجيع بيئة الأعمال، والإستغلال الأمثل لمشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والعام في الدول العربية خاصة في المشاريع الكبيرة في البنية التحتية والفوقية والكهرباء والطاقة والموانيء والجسور والطرق، والتوجه نحو تأسيس مناطق صناعية عربية – صينية لدى كلا الجانبين بإمتيازات استثمارية وحوافز تشجيعية تكون مخصصة للإنتاج والتصنيع لغايات التصدير وتلبية الطلب المحلي لدى كلا الجانبين. هذا إلى جانب التأكيد على أهمية توسيع آفاق التعاون في مجالات جديدة وغير تقليدية، وذلك بهدف التأقلم مع متطلبات المرحلة الجديدة التي فرضتها جائحة فايروس كورونا، والتركيز على الذكاء الإصطناعي، الاقتصاد الرقمي، التحول الرقمي، وأساليب الإنتاج الحديثة والمتطورة، والتجارة الإلكترونية وتكثيف التعاون المشترك، والإستفادة من خبرة الجانب الصيني، والإمكانيات المتاحة عليه في مجالات المشاريع الإستراتيجية، وإدخال أساليب التكنولوجيا الحديثة في تطويرها وإنشاءها.

وأكد حجازي بأن تحقيق ترابط استراتيجيات التنمية بين الجانبين كفيل في تحقيق التعاون العملي من خلال تعزيز الترابط في مجالات النقل البحري والبري، وبذل الجهود المشتركة لحل القضايا العالقة في المجالات الاستثمارية والتجارية بين الجانبين مع التوجه نحو توسيع حجم الشركات القائمة لدى كلا البلدين وزيادة الاستثمارات فيها من خلال التوسع بالمشاريع القائمة وتنفيذ مشاريع جديدة.

بينما تمحورت جلسة العمل الثانية حول موضوع "تحقيق التنمية في الاقتصاد الرقمي". كما وتم استعراض موجز حول الفرص الاستثمارية الصينية العربية.

ومن الجدير ذكره بأن اتحاد رجال الأعمال العرب قد تأسس في عام 1997 ويتخذ من عمان مقراً له، ويعمل الاتحاد تحت مظلة جامعة الدول العربية وهو عضو في لجنة العمل العربي المشترك.

11
نيسـان

في مئوية الدولة الأردنية الأولى جمعية رجال الأعمال الأردنيين تنظم جلسة حول "الاقتصاد الوطني في مئوية الدولة الأردنية"

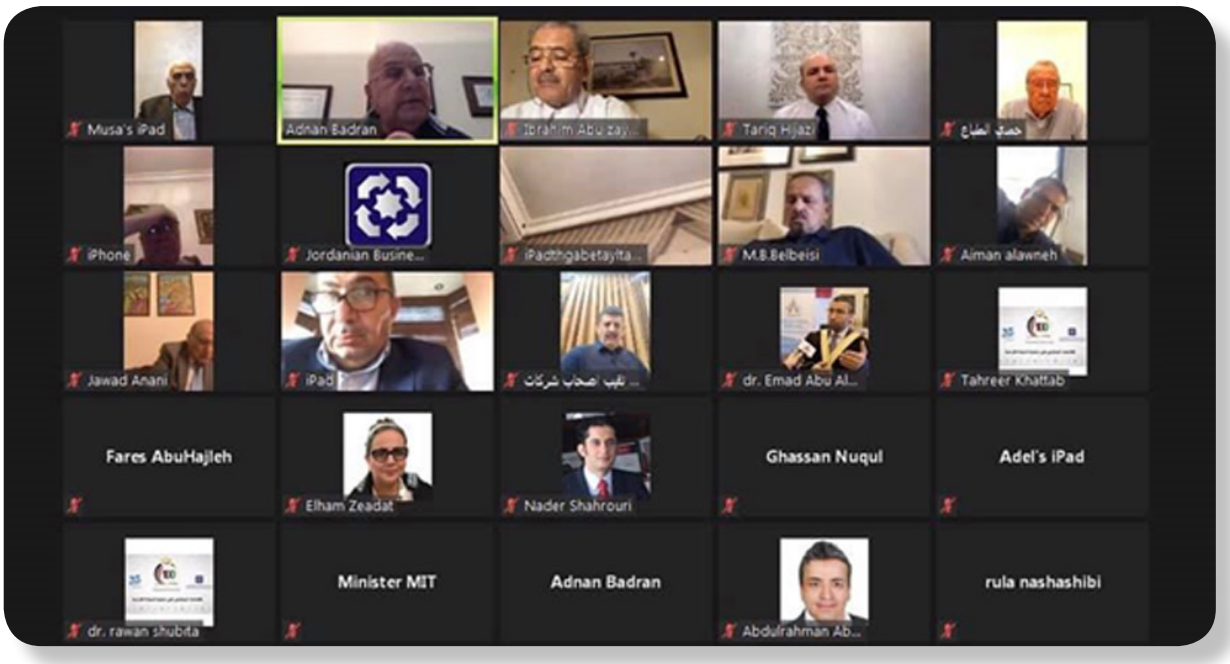

ضمن احتفاليات المملكة بمئوية الدولة الأردنية، عقدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين جلسة اقتصادية عن بعد حول "الاقتصاد الوطني في مئوية الدولة الأردنية" وذلك بتاريخ 2021/4/10 والتي حضرها عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين من داخل وخارج المملكة، والتي تحدث خلالها كل من دولة الدكتور عدنان بدران ومعالي المهندسة مها علي ومعالي الدكتور زياد فريز ومعالي الدكتور جواد العناني والسيد غسان نقل.

وإستعرض معالي حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال اللقاء نبذة حول تاريخ الاقتصاد الأردني لافتاً إلى أن جلالة المغفور له الملك المؤسس عبدالله بن الحسين قد أرسى قواعد إنشاء دولة المؤسسات القوية، وأسندها جلالة المغفور له الملك طلال بن عبدالله بدستور حضاري، ورفع بنيانها وزاد من شأنها جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال الباني، وعلى خطى الأوائل من الملوك الهاشميين، يمضي جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في استكمال مسيرة الإنجاز والبناء، حتى بات الأردن نموذجاً متميزاً في التطور والحداثة، والتقدم والإزدهار.

ولفت الطباع إلى أنه ومنذ إنشاء مؤسسات القطاع الخاص الأردني فقد عمل جنباً إلى جنب مع القطاع العام منذ تأسيس الدولة فكان للقطاعين دور مشترك في تنمية الاقتصاد وصموده في وجه الصدمات الداخلية والخارجية التي واجهتها المملكة منذ تأسيس الإمارة فكان القطاع الخاص الوطني المساهم الفعال مع الحكومة في التشغيل والتوظيف والتنمية الاقتصادية وتحقق النمو مدفوعاً برؤية تنبع من الإيمان بأن

أفضل ما يصب في مصلحة الوطن هو تشارك وتعاون وتكاتف الحكومة والقطاع الخاص إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني معاً في مختلف المجالات وما يرافقها من مسؤولية إجتماعية للمؤسسات والتي كانت حريصة كل الحرص على أدائها بأكمل وجه.

وشدد الطباع بأن الأردن قد واجه ومنذ تأسيسه العديد من التحديات الاقتصادية، والتي كانت ناتجة عن أزمات عاشها الأردن مع الحروب وأزمات اللجوء المتكررة، والأزمات المالية العالمية. وكان على الدوام يخرج من هذه الأزمات بقوة نتيجة تكاتف كافة القطاعات في الصمود وإيجاد الحلول للخروج منها وتحويل تلك التحديات إلى فرص حقيقية.

ولفت الطباع بأن جمعية رجال الأعمال الأردنيين قد عاصرت 36 عاماً من مئوية الدولة الأردنية، ففي العام 1985 تم تأسيس هذا الصرح الهام برؤية ملكية ثاقبة من جلالة الملك الحسين بن طلال رحمه الله، تداعى عدد من رجال الأعمال الأردنيين لتأسيس هذا الكيان الاقتصادي ليكون الذراع الاستثماري للدولة الأردنية، كما وتحظى الجمعية بدعم كبير من القيادة الهاشمية حيث شاركت بالعديد من الزيارات الملكية خارج المملكة كما وأنعم المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه بمنح الجمعية عام 1995 وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى.

> **"جمعية رجال الأعمال الأردنيين قد عاصرت 36 عاماً من مئوية الدولة الأردنية"**

بدوره، أشار دولة الدكتور عدنان بدران رئيس الوزراء الأسبق إلى أنه مع إنتهاء المئوية الأولى للدولة وبداية المئوية الثانية فلا بد من تحليل ودراسة الإنجازات والتحديات التي مرت خلال العشرة عقود الماضية ومنذ تأسيس الإمارة وذلك للبناء على الإنجازات وتجاوز الصعوبات والعقبات خلال المئوية الثانية.

ولفت بدران إلى أن التعليم نوعاً وجودة ومواءمة من أهم الأعمدة الاقتصادية لبناء الدولة مستعرضاً التسلسل التاريخي لتطور التعليم في الأردن والتي بدأت في عام 1923 بخمسة وعشرون مدرسة لتبلغ في وقتنا الحالي 8 ألاف مدرسة حكومية وخاصة 10 جامعات حكومية و20 خاصة.

وأكد بدران بأن ما حققه الأردن من تطور في حركة التعليم ووصوله إلى مراحل متقدمة بشمولية وتنوع هو إنجاز كبير خلال المئوية الأولى خاصة في ظل الموارد المحدودة والتحديات والصعوبات العديدة التي مرت على الوطن فنما القطاع الخاص والعام بفضل منتجات التعليم النوعي والبحث العلمي الذي ساهم في خدمة المجتمع.

واقترح بدران حزمة من المحاور التي يتوجب تسليط الضوء عليها خلال المئوية الثانية لنتمكن من الإعتماد على الذات في تحقيق نهضة الوطن ومنها الاقتصاد الرقمي وبناء رأس المال البشري المبدع من خلال تطوير المنظومة التعليمية ومنهجيتها إلى جانب معالجة تحديات الطاقة والإنتقال الى الاقتصاد الأخضر بالإضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي والمائي.

من جهتها، أكدت معالي المهندسة مها علي وزير الصناعة والتجارة والتموين إلى أننا نقف اليوم في المئوية بكل فخر وإعتزاز أمام الإنجازات العديدة التي تم إنجازها على الرغم من الصعوبات والتحديات ومحدودية الموارد فلمسنا حجم المجهود المنجز لنغدو دولة المؤسسات وسيادة القانون والتي تعززت بقيادة جلالة الملك الذي واصل البناء في مختلف المجالات.

ولفتت العلي إلى أن الأردن تمكن خلال المئوية الأولى من بناء المؤسسات وتطوير التشريعات وإقامة المدن الصناعية والمناطق الحرة والتنموية إلى جانب توفير نظام مصرفي قوي ومتين والتركيز على الريادة والإبداع وإرساء الإنفتاح التجاري من خلال

الإتفاقيات التجارية المتنوعة وإستمرت مسيرة البناء والتطور من خلال أتمتة الاقتصاد وإيلاء القطاع التجاري والصناعي الإهتمام فكانت الشركات القائمة في الخمسينات لا تتجاوز 124 منشأة لتبلغ اليوم ما يقارب 305 ألف شركة.

وأكد معالي الدكتور زياد فريز إلى أهمية أخذ الدروس والعبر من المئوية الأولى وذلك لمواكبة الإنجازات في المئوية الثانية لافتاً إلى أنه على الرغم من الأزمات المتلاحقة التي ألمت بالمملكة وزادت العبء عليه إلا أننا تمكنا من التحول من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ولا يزال هناك الكثير من الجهد اللازم للوصول إلى مرحلة الإعتماد على الذات.

> **أهمية أخذ الدروس والعبر من المئوية الأولى وذلك لمواكبة الإنجازات في المئوية الثانية**

وإستعرض فريز دور البنك المركزي الاقتصادي في مسيرة الأردن في خلق البيئة المناسبة لعملية النمو وفي معالجة الأزمات الاقتصادية فمنذ تأسيسه في عام 1964 أدى البنك المركزي دوراً هاماً في تجاوز المراحل الصعبة من حرب 67، وأزمة الربيع العربي في عام 2012 وكذلك أزمة فايروس كورونا المستجد فحرص البنك المركزي على توظيف السياسة النقدية في تنظيم القطاع المصرفي وتوفير الإئتمان للقطاع الخاص وتفعيل آلية السوق لتجعل القطاعات الاقتصادية أكثر فعالية، فساهم البنك المركزي في معالجة الأزمات الاقتصادية وتطوير البيئة الاستثمارية وتوفير الثقة اللازمة لرفع قدرات الجهاز المصرفي مما ساهم في زيادة الإدخار والتوجه للاستثمار بشكل أكبر.

بدوره، بين معالي الدكتور جواد العناني نائب رئيس الوزراء الأسبق بأن الأردن قد مر بالعديد من الصدمات خلال المئوية الأولى إلا أنه كان يتمتع بالمرونة الكافية لتجاوزها والتأقلم معها ففي الثلاثينات واجه الأردن الصعوبات نتيجة الأزمة العالمية فمر بحالة من التراجع الاقتصادي وحرب 67 فإستمر الاقتصاد الأردني في التراجع وتحقيق نمو سالب لعام 1971 وغيرها العديد من التحديات الأخرى.

ولفت العناني إلى أن التعليم في الأردن عنصر فاعل في نقل المجتمع نقلة نوعية، مؤكداً على أهمية تبني استراتيجية طاقة نعتمد من خلالها على مصادر الطاقة المحلية المتوفرة والتركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دور المؤسسات في الاقتصاد.

وأكد السيد غسان نقل عضو مجلس أمناء الجمعية على أن القطاع الصناعي الأردني قد حقق نجاحاً مبهراً ومدعاة للفخر خلال المئوية الأولى فيساهم القطاع الصناعي بما نسبته 24% من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر وبنسبة 40% بشكل غير مباشر ويوظف 240 ألف أردني يشكلو ما نسبته 15% من القوى العاملة.

وأشار نقل إلى أن القطاع الصناعي يواجه العديد من العقبات والتحديات منها الداخلية ومنها الخارجية الأمر الذي يتطلب وللتخفيف من هذه العقبات العمل على مراجعة استراتيجية الطاقة الأردنية لزيادة تنافسية الصناعات الوطنية لتتمكن من المنافسة على المستوى الدولي وكذلك المحلي والتوجه نحو تأسيس شراكة مع القطاع الخاص وإبراز دوره الاقتصادي الهام.

> **القطاع الصناعي يواجه العديد من العقبات والتحديات منها الداخلية ومنها الخارجية**

وإستعرض نقل محطات تاريخية من تطور القطاع الصناعي من أهمها تأسيس وزارة الصناعة وتعديل قانون غرف الصناعة والتجارة وإنشاء غرفة الصناعة ومؤسسة الأقراض الصناعي وكذلك إنشاء بنك الإنماء الصناعي.

18
نيسـان

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستعرض نشاطاتها في إجتماع الهيئة العامة العادي عن عام 2020

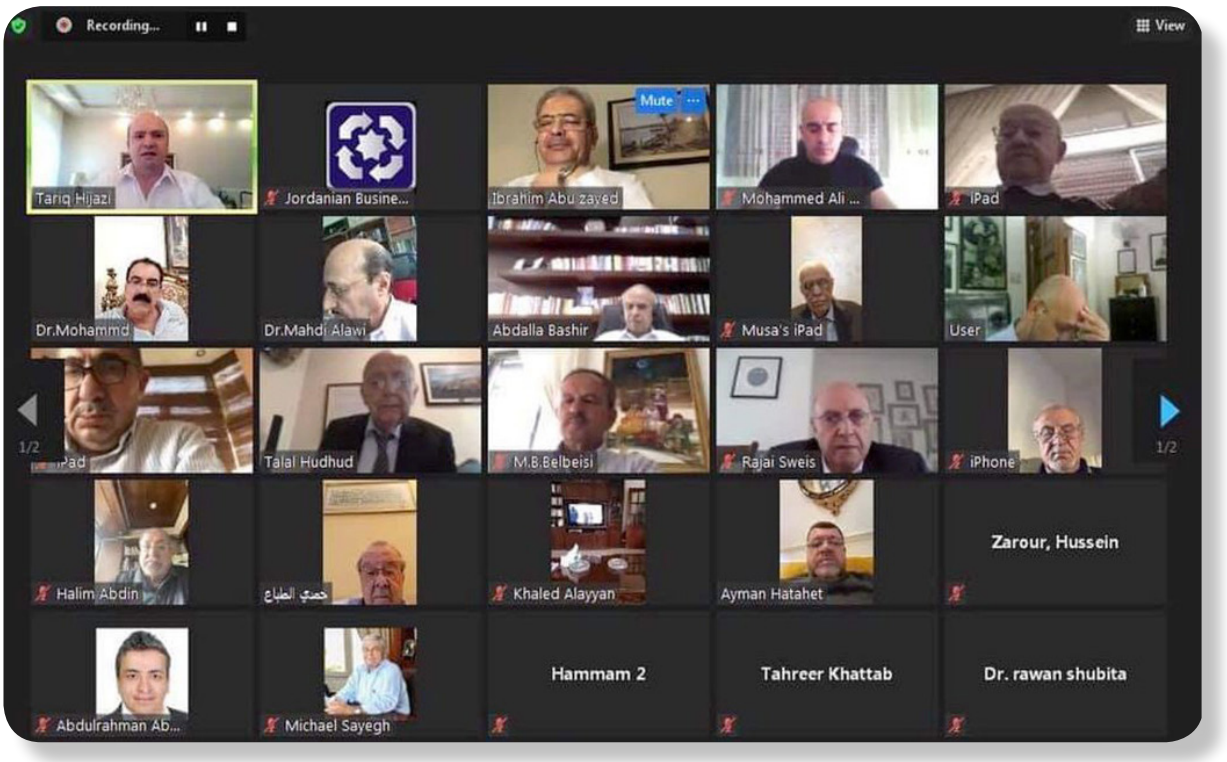

عقدت الهيئة العامة إجتماعها السنوي عن بعد عبر تقنية التواصل المرئي برئاسة معالي السيد حمدي الطباع رئيس مجلس الإدارة وذلك بحضور كل من أعضاء مجلس الإدارة وعدد من أعضاء الهيئة العامة.

وإستهل الطباع الإجتماع بإستعراض التقرير السنوي وما تضمنه من نشاطات بارزة خلال العام الماضي على المستوى المحلي، وما تضمنه من تنظيم الدورة الأولى لمجلس الأعمال الأردني المغربي المشترك، ولقاء المهندسة مها العلي وزيرة الصناعة والتجارة والتموين في جلسة حوارية عن بعد، كما وعقدت الجمعية ندوة استثمارية افتراضية أردنية تركية، إلى جانب عقد جلسة حوارية مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ولقاء حول الفرص الاستثمارية مع السفارة الهندية، كما ونظمت الجمعية حلقة نقاشية حول إطلاق الفرص الاستثمارية الجديدة في المملكة مع هيئة الاستثمار.

كما وأشار الطباع إلى حرص الجمعية على لقاء السفراء المعتمدين لدى المملكة من مختلف الدول على المستوى العربي والدولي، فخلال عام 2020 إلتقت الجمعية بسفراء الدول من الإمارات، السعودية، تركيا، تونس، كازخستان، أفغانستان، سريلانكا، البرازيل، المكسيك، باكستان. وهدفت هذه اللقاءات إلى تعزيز العلاقات التجارية الاقتصادية والاستثمارية ومناقشة أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة.

> حرص الجمعية على لقاء السفراء المعتمدين لدى المملكة من مختلف الدول على المستوى العربي والدولي

ولفت الطباع إلى أن الجمعية عملت على التشبيك بين أعضائها ومختلف الفعاليات الاقتصادية من خلال توقيع عدد من مذكرات التفاهم والتعاون كان من أبرزها مذكرة تفاهم مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ومذكرة تعاون مع مؤسسة نوى.

وأكد الطباع أنه ومنذ بدء الجائحة والجمعية حريصة على المحافظة على دورها الفاعل كإحدى ممثلين القطاع الخاص و على الإستمرار في نشاطاتها وتطوير الجمعية والإرتقاء بأدائها لتحقيق أهدافها المتمثلة بخدمة أعضائها والترويج الاستثماري للمملكة وتعزيز العملية التنموية على أكمل وجه. إلى جانب حرص الجمعية المستمر على المشاركة الفاعلة في جميع اللقاءات والندوات والإجتماعات عن بعد وذلك في سبيل إبراز دور الجمعية الهام في جميع الجوانب والأصعدة.

كما وبحثت الهيئة العامة عدد من المواضيع الهامة على جدول الأعمال حيث تم مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2020 والموافقة عليه، والإستماع إلى تقرير مدقق الحسابات القانوني كما وصادقت الهيئة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020. كما وإنتخبت الهيئة خلال الإجتماع مدقق الحسابات القانوني للسنة المالية 2021، إلى جانب إقرار خطة العمل والموازنة التقديرية لعام 2021. وبين محمد البلبيسي عضو مجلس الإدارة وأمين الصندوق أنه ورغم الظروف التي مرت الجمعية في العام 2020 نتيجة جائحة كورونا إلا أن الجمعية استطاعت وبدعم من أعضاء مجلس الإدارة بتجاوز هذه الأزمة، واستمرار الجمعية في تأدية رسالتها وتحقيق أهدافها، واستعرض البلبيسي خطة مجلس الإدارة في تحقيق الإيرادات العامة للجمعية لعام 2021، وأن الجمعية قد حققت نسبة كبيرة من تلك الإيرادات في الربع الأول من هذا العام مشيراً إلى أن مجلس الإدارة سيتابع تحقيق تلك الخطة المالية لما فيه مصلحة الجمعية وأعضائها.

وإستعرض السيد طارق حجازي المدير العام أبرز ملامح الخطة المستقبلية للجمعية خلال عام 2021، لافتاً إلى أن جائحة فايروس كورونا وما رافقها من تداعيات اقتصادية حدت من تنفيذ خطط الجمعية مؤكداً بأن الجمعية سوف تستمر في تعزيز البيئة الاستثمارية الأردنية وذلك من خلال الإستمرار في تنشيط مجالس الأعمال المشتركة وقد تمكنت الجمعية من عقد إجتماعات لعدد من مجالس الأعمال بإستخدام وسائل التواصل المرئي، بالإضافة إلى أنه جاري التنسيق مع هيئة الاستثمار من أجل تنظيم منتدى أردني – روسي، كما ونتطلع لعقد المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج. وأكد حجازي على أن التشبيك بين أعضاء الجمعية أمر مهم بالإضافة لحرص الجمعية على تعزيز آواصر العلاقات الثنائية بين مجتمع الأعمال الأردني ونظرائه من مختلف الدول.

> استمرار الجمعية في تعزيز البيئة الاستثمارية الأردنية من خلال الإستمرار في تنشيط مجالس الأعمال المشتركة

هذا وحضر الإجتماع نائب رئيس الجمعية السيد موسى شحادة، وأمين السر المهندس عبد الحليم عابدين، وأمين الصندوق السيد محمد البلبيسي، وأعضاء مجلس الإدارة المهندس يُسري طهبوب، المهندس حسام الدين الهدهد، والمهندس عبد الرحيم البقاعي.

26
نيسـان

الطباع : أنجولا تشكل محوراً هاماً لمجتمع الأعمال الأردني في افريقيا

إستقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، السيد نيلسون كوزمي السفير فوق العادة لجمهورية أنجولا غير المقيم والمقيم لدى القاهرة بحضور مدير عام الجمعية السيد طارق حجازي في مقر الجمعية، وذلك لمناقشة سُبل تنمية العلاقات الأردنية الأنجولية الاقتصادية والاستثمارية وذلك من خلال تعزيزآ واصر التعاون المشترك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

وأكد الطباع خلال اللقاء على أهمية توسيع آفاق التعاون الاستثماري المشترك بين الجانبين خاصة وأن كلا البلدين يزخز بالعديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات الحيوية، لافتاً إلى دور الجمعية في تعزيز العلاقات الأردنية مع نظرائنا في مختلف دول العالم في جذب الاستثمارات إلى الأردن، من خلال تأسيس مجالس أعمال مشتركة والتي هدفت إلى تعزيز الروابط بين البلدين وزيادة التعاون في المجالات التجارية، والاقتصادية، وتكنولوجيا المعلومات. إلى جانب مساهمة الجمعية خلال السنوات السابقة في إطلاع مجتمع الأعمال من مختلف الدول على البيئة الاستثمارية الأردنية وأبرز المزايا والحوافز التي يقدمها قانون الاستثمار والمدن والمناطق التنموية والصناعية في الأردن.

من جهته، أشاد سعادة السفير بعمق ومتانة العلاقات الثنائية بين البلدين، لافتاً إلى أهمية العمل على تطوير مجالات جديدة للتعاون في المستقبل القريب وذلك في سبيل تعزيز مستوى العلاقات التجارية الثنائية وتحقيق المنافع الاقتصادية المشتركة في مختلف المجالات والأصعدة.

كما وأشار الطباع إلى أن الجمعية يجمعها مع العديد من الفعاليات الاقتصادية إتفاقيات مجالس أعمال مشتركة مع أكثر من (30) دولة على المستوى العربي والدولي كما ودأبت الجمعية خلال السنوات السابقة إلى المشاركة الفاعلة في الزيارات الملكية إلى العديد من الدول من أبرزها فرنسا وإسبانيا.

ودعا الطباع مجتمع الأعمال الأنجولي من مختلف القطاعات الاقتصادية للإطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن حيث تم طرح حزم جديدة من المشاريع في عدد من القطاعات الاقتصادية الواعدة والتي برز أداؤها نتيجة جائحة فايروس كورونا المستجد ونخص بالذكر القطاع الصحي، و الزراعي، وقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات. لافتاً إلى أن الأردن يعد وجهة آمنة للاستثمار.

وبين السفير أن أنجولا تعد وجهة سياحية متميزة نظراً لما تمتلكه من طبيعة خلابة ومواقع أثرية

وحضارية عريقة مما يتيح مجالات واسعة من التعاون المشترك في القطاع السياحي مع مختلف دول العالم. لافتاً إلى أن البلدين بصدد توقيع عدد من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، معرباً عن رغبته في تحقيق المزيد من التعاون المشترك في المستقبل القريب. كما ووجه سعادة السفير دعوة لمجتمع الأعمال الأردني لزيارة أنجولا والتعرف على المزايا الاستثمارية المتاحة عن قرب.

وأكد الطباع على ضرورة تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية مع أنجولا لرفع حجم الاستثمارات لدى المملكة، وذلك من خلال بناء علاقات قوية ومتينة بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين مؤكداً استعداد الجمعية على التعاون مع السفارة الأنجولية في سبيل تحقيق ذلك. لافتاً إلى أن الاقتصاد الأردني يتمتع ببنية تحتية جيدة ومناخ استثماري تنافسي إلى جانب تميز الأردن بوجود العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة مؤكداً على أهمية العمل على تحديد الصناعات الأنجولية التي تشكل أهمية للسوق العربي وأن تكون الأردن مركز هذه الصناعات والاستثمارات والإستفادة من إتفاقية التجارة العربية الكبرى والتي تتطلب ما نسبته 40% من القيمة المضافة ليتم إعتبار المنتج عربياً.

ولفت سعادة السفير إلى أهمية توسيع قاعدة السلع المتبادلة بين البلدين بحيث تكون أكثر تنوعاً، بما يساهم بشكل إيجابي في زيادة وتحسين حجم التبادل التجاري. كما وبين السفير بأن البلدين بصدد دراسة تسهيل حركة رجال الأعمال من خلال تبسيط إجراءات منح الفيزا.

كما واتفق الجانبان على أهمية العمل على عقد لقاءات عن بعد بهدف تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك وذلك لخلق فرص استثمارية جديدة في قطاع الزراعة، والصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية والأجهزة والمستلزمات الطبية. بحيث يتم من خلال هذه اللقاءات إطلاع الجانب الأنجولي على أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن.

التبادل التجاري بين الأردن وأنجولا (2017 – 2019)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2017	2.7	46.5	49.2	-43.8
2018	1.8	.004	1.804	1.796
2019	3.2	0	3.2	3.2

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى أنجولا (2019)	قيمة الصادرات مليون دولار
التبغ وبدائل التبغ المصنعة	1.5
الآلات والمعدات الكهربائية	0.832
مقتطفات الدباغة أو الصباغة	0.714
مصنوعات من حديد أو صلب	0.043

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

27
نيسان

طهبوب: ضمان القروض حققت نقلة نوعية في دعم القطاع الخاص الأردني

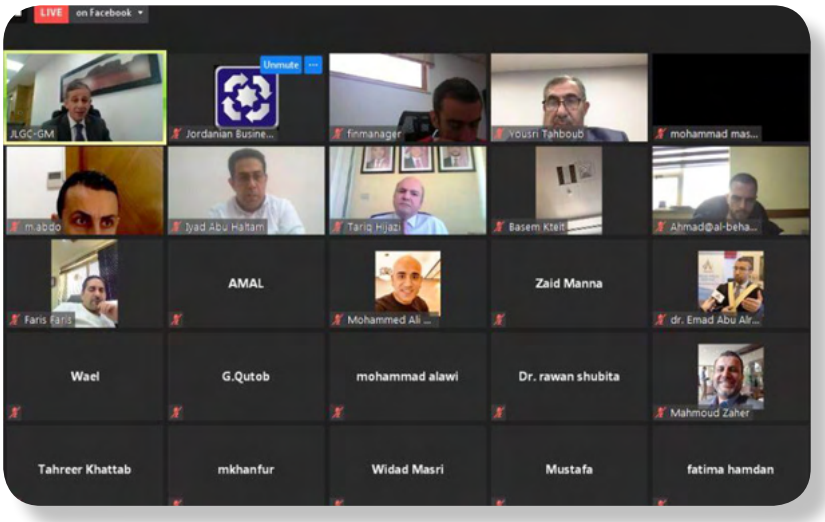

أكد المهندس يسري طهبوب عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن الشركة الأردنية لضمان القروض حققت نقلة نوعية في مساندة القطاع الخاص الأردني من خلال برامجه العديدة التي عملت على دعم المنشآت خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، خاصة تلك التي أعدت خصيصاً لمواجهة جائحة كورونا. جاء ذلك خلال ورشة عمل عقدتها الجمعية لأعضاء ولجمعيات الأعمال والصناعية في المملكة من خلال تقنية التواصل المرئي بالتعاون مع الشركة، لبحث آلية عمل برنامج ضمان ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية" الذي يعد من أهم برامج الشركة التي أطلقتها بالتعاون مع البنك المركزي الأردني والبنوك التجارية العاملة في المملكة.

من جهته بين الدكتور محمد الجعفري أن برنامج ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية ينقسم إلى برنامج متخصص لضمان ائتمان الصادرات والذي يهدف إلى تشجيع الصادرات الأردنية ودعم المنتجات الوطنية من خلال تقديم الضمان ضد مخاطر عدم دفع المشترين لأثمان البضائع والناتجة عن المخاطر التجارية وغير التجارية، وبحد أعلى للسقف الإئتماني 11 مليون دولار ونسبة تغطية الصادرات لتصل 90%. ويغطي البرنامج المخاطر التجارية المتعلقة بعد دفع المشتري لأثمان البضائع، أو افلاس المشتري أو رفض استلام البضاعة المشحونة. كما أكد بأن البرنامج يغطي المخاطر غير التجارية كالقيود الحكومية على تحويلات العملات الأجنبية، أي إجراءات أو قرارات حكومية تعيق استلام المشتري للبضائع مثل الحروب والإضطرابات الأهلية.

وأشار الجعفري إلى أن البرنامج يمكن المصدر الأردني بفضل توفر الضمان من زيادة صادراته إلى الدول التي يتعامل معها وولوجه إلى أسواق جديدة عن طريق منح تسهيلات بالسداد لمواجهة المنافسة بين المصدرين في مختلف دول العالم، دون الحاجة الى فتح اعتماد مستندي أو الدفع مقدما. وكذلك يمكن خصم بوليصة الضمان لدى احد البنوك التجارية المحلية، والحصول على قيمة صادراته بشروط مناسبة بفضل توفر الضمان ودون الرجوع اليه في حالة عدم السداد من قبل المستورد.

أما فيما يتعلق ببرنامج المبيعات المحلية بين الجعفري أنه يهدف إلى تمكين البائع الأردني بفضل توفر الضمان من زيادة مبيعاته المحلية عن طريق منح تسهيلات بالسداد لمواجهة المنافسة بين البائعين المحليين، دون الحاجة الى فتح اعتماد مستندي أو الدفع مقدما. وبحد أعلى 4 مليون دولار ونسبة تغطية المبيعات المحلية تصل إلى 80%. ويغطي البرنامج المخاطر المتعلقة بعدم دفع المشتري من القطاع الخاص لأثمان البضائع، إفلاس المشتري من القطاع الخاص. مشيراً إلى أن البرنامج له العديد من المزايا مثل إمكانية خصم بوليصة الضمان لدى أحد البنوك التجارية والمحلية، والحصول على قيمة مبيعاته بشروط مناسبة بفضل توفر الضمان ودون الرجوع اليه في حالة عدم السداد من قبل المشتري.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تهنئ الوطن بعيد الاستقلال الخامس والسبعين

يفخر الأردنيون وهم يحتفلون بالعيد الخامس والسبعين لإستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، الذي يصادف الخامس والعشرين من أيار، بما تحقق من منجزات أعلت شأن الوطن ورسّخت مكانته إقليمياً ودولياً. وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورئيس اتحاد رجال الأعمال العرب بأن الأردن منذ ذلك التاريخ يستند إلى قواعد راسخة في الإصلاح والعدالة، والعيش المشترك وقبول الآخر، والتكاتف والعمل الدؤوب لتحقيق تنمية شاملة وعيش كريم لأبنائه، فقد أرسى جلالة المغفور له الملك المؤسس عبدالله بن الحسين قواعد إنشاء دولة المؤسسات القوية، وأسندها جلالة المغفور له الملك طلال بن عبدالله بدستور حضاري، ورفع بنيانها وزاد من شأنها باني الأردن الحديث، جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال، طيب الله ثراهم جميعاً، وعلى خطى الأوائل من الملوك الهاشميين، يمضي جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، بعزيمة لا تلين، وعطاء لا ينضب، في استكمال مسيرة الإنجاز والبناء، حتى بات الأردن نموذجاً متميزاً من التطور والحداثة، والتقدم والإزدهار ومواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية.

ولفت الطباع إلى أن ما يميز هذه الذكرى الغالية على قلوبنا جميعاً هو اقترانها بإحتفال الأردن بالمئوية الذي صادفت حدوثها في الحادي عشر من شهر نيسان والذي جعلنا مدعاة فخر بالقيادة الهاشمية وما حققته من إنجازات عديدة، خاصة إنجازات جلالة الملك عبد الله المليئة بالعطاء والإصلاح الشامل وسعيه الجاد في تحقيق العدالة والمساواة وإيلاء المواطن الأردني الأهمية القصوى وبناء دولة قانون حديثة شعارها الإنتماء والعروبة حيث شكل الأردن بفضل قيادة جلالته صورة للدولة العربية الحديثة والمتطورة.

وأكد الطباع بأنه ومنذ إعلان الإستقلال نسج الأردن سطور قصة النضال والتضحية التي جسدها الهاشميون ومعهم الأردنيون لبناء النموذج الوطني الأكثر استقراراً وإلهاماً في المنطقة، ومع احتفالنا في هذه المناسبة العزيزة على قلوبنا جميعاً نفتخر بمحافظتنا على إرث الثورة العربية الكبرى وتحقيق العديد من الإنجازات التنموية بالرغم من كل التحديات الاقتصادية وتداعيات الحروب العالمية والاقليمية التي عانى منها وطننا الحبيب.

وبين الطباع بأن الجهود الكبيرة التي بذلها وما يزال يبذلها جلالته خلال عهده الميمون مكنت الأردن من التطور لتصبح دولة عصرية منفتحة تجارياً على مختلف دول العالم ومنسجمة مع متطلبات الاقتصاد العالمي ومواكبة لمختلف التطورات الاقتصادية فتميز الأردن كوجهة أمنة للاستثمار يتمتع بسيادة القانون والإستقرار

السياسي، لافتاً إلى أن جلالة الملك ومنذ توليه سلطاته الدستورية، وهو يسعى الى تحقيق النمو المستدام لجميع القطاعات الاقتصادية بهدف الوصول إلى حياة أفضل لجميع المواطنين، اذ عمل جلالته على إدماج الأردن في الاقتصاد العالمي، وحرص في جميع توجيهاته على بناء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، وإدخال مختلف أساليب الحداثة والتطور على المستوى الرقمي وتكنولوجيا المعلومات وتطوير التعليم وأساليبه.

كما ويواصل الأردن، بقيادة جلالته، دوره التاريخي في رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، والحفاظ على عروبة مدينة القدس وهويتها من خلال دعم وتثبيت أهلها وتعزيز وجودهم، فشكل الإهتمام الكبير بالمقدسات الإسلامية في القدس من قبل جلالة الملك، استمرارية للنهج الهاشمي في رعاية المقدسات.

وشدد الطباع على أن الإحتفال في ذكرى الإستقلال تتيح الفرصة للتطلع بكل إصرار وعزم نحو تحقيق مستقبل أفضل و الإستمرار في تحقيق مسيرة الإصلاح بكل شفافية ومصداقية وبتشاركية حقيقية بين القطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني وذلك في سبيل تحقيق مصالح الوطن والإرتقاء به نحو الأفضل.

وأشار الطباع إلى أن القطاع الخاص ومنذ تأسيس الدولة لعب دوراً جوهرياً في تنمية الاقتصاد ومواجهته لمختلف الصدمات الداخلية والخارجية فكان القطاع الخاص المساهم الفعال اقتصادياً في التنمية والإزدهار والتوظيف وخلق فرص العمل المتنوعة فحافظ القطاع الخاص على دوره الهام كجزء لا يتجزأ من إقامة الدولة الحديثة بعد نيل الإستقلال من خلال تطوير الصناعات والنهوض بمختلف القطاعات وإقامة المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية والتنموية والخدمية في مختلف المجالات من أبرزها التعدين، الكهرباء، التعليم، القطاع الصحي، البترول. مؤكداً بأن القطاع الخاص يحرص دوماً على تعزيز دوره التنموي والاقتصادي وذلك بالتشارك مع القطاع العام لتؤدي مختلف فئات المجتمع دوراً مجتمعياً جوهرياً.

ومن الجدير ذكره أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تساهم في تطبيق رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بإبراز موقع الأردن على خريطة الاستثمار العالمية والترويج للاستثمار في الأردن على الصعيدين العربي والدولي، والعمل على تسويق فرص الاستثمار في المملكة والترويج لمناخ الاستثمار الجاذب فيها، وذلك ضمن الفعاليات المتعددة التي تنظمها في مختلف الدول العربية والأجنبية من خلال مجالس الأعمال المشتركة التي ارتبطت بها الجمعية منذ تأسيسها في عام 1985، كما تواصل جهودها في شتى الميادين والمجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لدعم مسيرة الاصلاح والتنمية التي ابتدأت منذ تأسيسها من خلال ايجاد المناخ المناسب للعمل الاستثماري بما يمكن القطاع الخاص من أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن من خلال توفير مناخ متميز لتبادل الخبرات وتحقيق المصالح المشتركة بين أعضائها.

داعيين المولى عز وجل أن يديم على جلالة الملك نعمة الصحة والعافية وأن يسدد خطاه لما فيه خير الأمة ومصلحتها وأن يديم على وطننا الغالي نعمة الأمن والأمان، وكل عام والوطن بخير.

5
حزيران

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في أعمال الدورة الثانية للجنة الاقتصادية الأردنية - الإماراتية المشتركة

شارك حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بإجتماعات اللجنة الاقتصادية الأردنية الإماراتية المشتركة في دورتها الثانية والمنعقدة عبر تقنية الاتصال المرئي والمسموع بتاريخ 2021/6/3، برئاسة وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندسة مها علي عن الجانب الاردني ووزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة عبد الله بن طوق المري بحضور الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية الاماراتي حيث تم بحث العديد من الموضوعات التي تستهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين في مختلف المجالات بخاصة التجارية والاستثمارية.

وأكد الطباع على أهمية اللقاء وذلك في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية. لافتاً إلى أن الأزمة العالمية التي نمر بها اليوم نتيجة جائحة فايروس كورونا سلطت الضوء على جوانب هامة جداً فرضت أهميتها في ظل المستجدات التي نعيشها، كان من أهمها التركيز على التعاون والتكاتف بين الدول على المستوى العربي بوجه خاص والمستوى الدولي بوجه عام، وذلك لكون التعاون بين الدول هو الوسيلة الأنسب للخروج من هذه الأزمة والتصدي لها والتعافي منها.

مشيراً إلى أن أفضل وسيلة للتعاون والتكاتف هي من خلال تعزيز آفاق التعاون الاستثماري والتجاري في مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة وأن البلدين يتمتعان بالعديد من المزايا الجاذبة للاستثمار، فيعد الأردن وجهة آمنة للاستثمار مع إتسامه بالاستقرار النقدي والسياسي، وتقديمه لحزم متنوعة من المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية، مع وجود عدد متنوع من المدن الصناعية والمناطق الحرة والتنموية والتي توفر سلسلة متكاملة من المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الكبيرة.

وأكد الطباع على أن العلاقات الأردنية الإماراتية هي علاقات تاريخية وأخوية بشكل متميز، وإن الأردن يعد شريك تجاري هام للإمارات، والأمر سيان بالنسبة للأردن، إلى جانب إرتباط الجانبين بالعديد من الإتفاقيات الثنائية والتي عززت مسيرة التعاون المشترك في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والتعليمية والصحية والتي جاءت تجسيداً لعمق العلاقات الأخوية الراسخة التي تجمع الشعبين الشقيقين، كما وتعتبر دولة الإمارات الشقيقة من الدول الداعمة للأردن، ومن جهة أخرى يلعب المغتربين الأردنيين دوراً هاماً في الإمارات، حيث يبلغ عددهم ما يقارب 200 ألف، يشغلون مناصب قيادية في العديد من القطاعات الاقتصادية، إلى جانب مساهمتهم في الاستثمار في الأسواق المالية الخليجية واستثماراتهم في قطاع العقارات الإماراتي.

مبيناً أن الاستثمارات الإماراتية في الأردن بلغت ما يقارب 17 مليار دولار أمريكي، توزعت في مشروعات البنية التحتية والنقل والسياحة والزراعة والصناعة والطاقة المتجددة، بالمقابل تبلغ الاستثمارات الأردنية في الإمارات ما يتجاوز المليار متركزة في القطاع العقاري. وفي عام 2020 احتلت الاستثمارات الإماراتية في بورصة عمان المرتبة 15 بقيمة استثمار 149.1 مليون دينار أردني، بعدد أوراق مالية بلغت 96.5 مليون. وإرتفعت قيمة الاستثمارات الإماراتية في بورصة عمان لتبلغ 248.8 مليون دينار أردني كما في نهاية شهر أيار من العام الحالي. كما وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2020 ما يقارب 631.9 مليون دينار أردني.

وأكد الطباع من خلال اللقاء على أهمية العمل على مواصلة التنسيق بين البلدين في المحافل العربية والدولية بما يحقق المصالح المشتركة لهما وكذلك دعم مواقف البلدين في تلك المحافل، وأهمية تعزيز التعاون الفني وتبادل الخبرات في مجال إعداد السياسات والبرامج الاقتصادية والتنموية، إلى جانب أهمية العمل على تشجيع مشاركة القطاع الخاص في المعارض التجارية والصناعية والترويجية المقامة في كلا البلدين بهدف التعريف بالمنتجات الوطنية لكليهما، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لذلك وفق القوانين والأنظمة النافذة في كلا البلدين، والعمل على تشجيع رجال الأعمال من البلدين على إقامة المشاريع الاستثمارية وتبادل الزيارات والوفود التجارية.

مشيراً إلى أهمية تعزيز التعاون في مجال تشجيع الاستثمارات والترويج لها، وعلى إقامة المشاريع المشتركة بين البلدين، ووضع آلية لإقامة هذه المشاريع وخاصة في مجالات الصناعات التعدينية والصناعات التصديرية ومجالات تكنولوجيا المعلومات والقطاع الزراعي والصحي والسياحة العلاجية.

وبين الطباع أهمية دور جمعية رجال الاعمال الاردنيين في تعزيز علاقات مجتمع الاعمال الاردني مع القطاع الخاص في مختلف الدول العربية والصديقة، وذلك من خلال مجالس الأعمال المشتركة التي ترتبط بها الجمعية منذ تأسيسها في عام 1985 مع مختلف الفعاليات الاقتصادية، فيما يقارب 30 دولة على المستوى العربي والدولي، خاصة مع ما تساهم به تلك المجالس في الترويج للبيئة الاستثمارية الأردنية وإبراز أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة.

من جهتها، أكدت علي متانة العلاقات الأردنية الإماراتية والتي ترسخت بفضل رؤى وجهود قيادتي البلدين الشقيقين والعمل المستمر لتطوير مختلف مجالات التعاون وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة. وقالت إن دولة الامارات شريك استراتيجي هام للأردن على كافة الأصعدة وحريصون مع رفع التعاون الاقتصادي بين البلدين الى مستويات اعلى

والبناء على الشراكات القائمة في العديد من المجالات حيث تقدر الاستثمارات الإماراتية في الأردن بحوالي 16 مليار دولار ووصل حجم التبادل التجاري حوالي (891) مليون دولار في العام 2020.

كما أكدت أهمية دور اللجنة في تسليط الضوء على الفرص والإمكانيات الاستثمارية المتاحة وتبادل التجارب والخبرات في مجالات التجارة الالكترونية والرقمنة والتحول الالكتروني وتوسيع مجالات التعاون وبما يعود بالمنفعة على البلدين الشقيقين. وأشارت الى أهمية متابعة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين في المجالات الاقتصادية بما يكفل إضفاء صيغة عملية على مضامين التعاون بين البلدين والشعبين الشقيقين.

من جانبه، قال وزير الاقتصاد الاماراتي أن العلاقات المتينة والراسخة بين دولة الإمارات والأردن الشقيق تستند إلى رؤية وإرادة مشتركة للقيادة الرشيدة في كل من البلدين، وتعززها الروابط الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الوثيقة التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين، حيث تعد بمثابة شراكة استراتيجية تشهد تطوراً مستمراً وتشمل مختلف المجالات الحيوية. وأضاف:" يشكل التعاون الثنائي الإماراتي – الأردني أحد أنجح نماذج العمل المُشترك على الصعيدين العربي والدولي وأن الشراكة الاستراتيجية بين البلدين تعكسها المؤشرات الاقتصادية الإيجابية حيث تصنف دولة الإمارات ضمن أكبر خمسة شركاء تجاريين للأردن على صعيد تجارتها غير النفطية، فيما يمثل الأردن أهم الشركاء التجاريين لدولة الإمارات عربياً".

وأكد وزير دولة للتجارة الخارجية الإماراتي الدكتور ثاني الزيودي – حرص دولة الإمارات على تطوير التعاون الاقتصادي مع الأردن الشقيق، وتوسيع نطاق هذا التعاون ليشمل القطاعات التي تشكل ركائز أساسية لاقتصاد المستقبل المبني على الابتكار والمعرفة، لا سيما التكنولوجيا المتقدمة؛ وتطبيقات التحول الرقمي.

وقال ان العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات والمملكة الأردنية الهاشمية وصلت لمستوياتٍ غير مسبوقة من التعاون والتنسيق، وسنحرص على تحقيق مؤشراتٍ أفضل خلال السنوات المقبلة ترجمةً لإرادتنا المشتركة، ومواصلة البناء على ما تم إنجازه، وزيادة حجم التبادل التجاري، وتعزيز قنوات التعاون والتنسيق لمواصلة الارتقاء بالعلاقات الثنائية بما يخدم مصالح البلدين ويلبي تطلعات الشعبين الشقيقين.

وحضر اجتماعات اللجنة السفير الأردني لدى دولة الامارات جمعة العبادي والسفير الاماراتي لدى الأردن أحمد البلوشي وعدد من المسؤولين وممثلي القطاع الخاص في كلا البلدين. وأكد السفيران حرص البلدين على تطوير وتنمية التعاون الثنائي في مختلف المجالات بخاصة الاقتصادية منها.

وقدم رئيس هيئة الاستثمار بالوكالة فريدون حرتوقة عرضا عن واقع وفرص وحوافز الاستثمار المتاحة في الأردن كما اطلع الجانب الاماراتي على التحضيرات الجارية للمشاركة الأردنية في معرض اكسبو 2020 دبي الذي تستضيفه دولة الامارات هذا العام.

كما تحدث عدد من المسؤولين في الجانب الاماراتي من القطاعين العام والخاص عن مجالات التعاون المتاحة وواقع وفرص الاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة.

وتم توقيع محضر اجتماع اللجنة في ختام اعمالها تضمن بنوداً لتطوير التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، والسياحة، والصناعة والمدن الصناعية والتكنولوجيا والنقل والطاقة المتجددة، والزراعة والأمن الغذائي. كما وسبق اجتماعات اللجنة الاقتصادية عدة اجتماعات على مستوى الفرق الفنية من وزارتي الصناعة والتجارة والتموين ووزارة الاقتصاد في البلدين عبر تقنية الاتصال المرئي والمسموع.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في ندوة حول محركات النمو الاقتصادي بذور لأفكار عملية

شارك رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع في ندوة منتدى الفكر العربي والتي تم تنظيمها عبر تقنية الاتصال المرئي لمناقشة كتاب "محركات النمو الاقتصادي. بذور لأفكار عملية"، الصادر عن دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، للمستشار الاقتصادي والمالي والمصرفي المدير العام السابق لجمعية البنوك في الأردن د. عدلي قندح يحلل فيه بأسلوب علمي أبرز محركات النمو الاقتصادي في الأردن خلال العقود الخمسين الماضية. ويحاول استشراف المستقبل فيما يتعلق بالقطاعات الرائدة التي يمكن ان تقود النمو في السنوات والعقود المقبلة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة وبعد الثورة الصناعية الرابعة وبعد جائحة كورونا، وأدار الندوة أمين عام المنتدى د. محمد أبو حمّور.

وأكد الطباع خلال اللقاء على أهمية الكتاب القيم والذي سيكون مرجع اقتصادي هام لمجتمع الأعمال الأردني، وكذلك لصانعي السياسات للإستفادة والإستدلال منه في رسم الخطط والسياسات الاقتصادية المستقبلية، لافتاً إلى أن محركات النمو الاقتصادي تعد وسيلة لبناء اقتصاد قوي ومزدهر ومستدام، من خلال بناء نموذج تنموي ناجح يعزز تنافسية الاقتصاد، ولطالما كانت التطورات الاقتصادية هي أساس النهضة والإنتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد المنتج والصناعي وما رافقتها من تطور في رأس المال البشري وظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن وصولاً للثورة الصناعية الرابعة والتي ظهرت في وقتنا الحالي.

مشيراً إلى أن هناك العديد من محركات النمو والتي هي محدداته أيضاً والعديد منها تم معرفته من خلال الدراسات وما يزال البحث قائم، ومن المهم أن يبقى الإهتمام من قبل صانعي السياسات على محددات النمو التقليدية كالإستهلاك والإدخار والإستثمار والصادرات، فلا أحد يستطيع إنكار أثارهم كمضاعفات للدخل والناتج المحلي الإجمالي وكذلك أدوات هامة في السياستين المالية والنقدية، ولكن وفي ظل الظروف الراهنة وما فرضته جائحة فايروس كورونا من تغييرات جوهرية في التوجهات العالمية، بات من الضروري الإهتمام كذلك في محددات النمو غير التقليدية، خاصة تلك المتعلقة بالمجالات التقنية والذكاء الإصطناعي والتحول الرقمي.

وبين الطباع أن قنوات النمو الاقتصادي وفقاً لنظريات النمو المعروفة منذ القدم، هي التراكم الرأسمالي والتطور التكنولوجي، والتراكم الرأسمالي نستطيع تعزيزه بالتوجه نحو الاستثمار والإدخار وتعزيز دور النظام المالي في الاقتصاد، وتحقيق التطور المالي كذلك، من خلال إيجاد مؤسسات مالية ذات كفاءة وفعالية خاصة الجهاز المصرفي، وسوق الأوراق المالية، أما القناة الثانية وهي التطور التكنولوجي فتحتاج منا إلى تبني استراتيجية وطنية تُرسي قواعد التحول الرقمي بشكل شامل لنحقق الأهداف المرجوة ألا وهي الوصول إلى اقتصاد مرن قادر على التكيف والتأقلم مع مختلف الصدمات غير المتوقعة.

مؤكداً على أهمية إدراك أن الأردن دولة غير نفطية لا تعتمد على النفط في نمو اقتصادها ولا تمتلك العديد من الموارد مقارنة بدول عديدة أخرى، إلا أنها تمتلك مقومات أخرى عديدة من أهمها الإنفتاح التجاري ورأس المال البشري وفرصة حقيقية لتحقيق عملية التحول الرقمي بالشكل المرغوب به في المستقبل، ولتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب تكاتف الجهود، من خلال إشراك القطاع الخاص والشركات المتوسطة والصغيرة والناشئة، بالإضافة إلى الجهات والأفراد المبتكرين، في جهود مواكبة الثورة المعرفية والتكنولوجية، وتطوير منظومة متكاملة لتشجيع الإبتكار، واستقطاب الموهوبين وأصحاب المشروعات الريادية في جميع المجالات التقنية خاصة في مجال الصناعة المعرفية، وتوجيه مزيد من الإهتمام والموارد إلى مؤسسات البحث العلمي، في المجالات التكنولوجية والذكاء الإصطناعي.

كما وبين الطباع ضرورة تسليط الضوء على آفاق التعافي الاقتصادي في الأردن ومتطلباته لإيجاد الآلية المناسبة للخروج من الأزمة التي سببتها جائحة فايروس كورونا والتي أثرت سلباً على مختلف المؤشرات الاقتصادية، فقد بلغ التراجع في النمو ما نسبته 1.6% في نهاية العام الماضي وهي نسبة غير مسبوقة من قبل، كما إرتفعت المديونية الداخلية بقيمة 1.2 مليار دينار لتبلغ في نهاية عام 2020 ما يقارب 18.9 مليار دينار والأمر نفسه فيما يتعلق بالمديونية الخارجية التي ارتفعت في نفس الفترة بقيمة 1.8 مليار دينار لتبلغ ما يقارب 14.1 مليار دينار، كما وبلغ عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة 7-% وتراجعت الصادرات الكلية بنسبة 4.5% والمستوردات تراجعت بنسبة 11.3% كما وتراجعت تحويلات العاملين من الخارج بنسبة 9.1% خلال عام 2020، إلى جانب مؤشرات أخرى عديدة تأثرت سلباً بالجائحة.

وهو ما يستدعي تكثيف اللقاءات والتشاورات بين القطاع الخاص والعام لمحاولة إيجاد آليات للحد من استمرار مؤشرات الاقتصاد الكلية وكذلك الجزئية من التراجع على هذا النمط غير المسبوق وغير المحمود.

من جهته، تحدث د. عدلي قندح عن تطور هيكل القطاعات الرائدة في النمو الاقتصاد الأردني حسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي منذ 1976-2020، مبيناً تحولاً واضحاً في القطاعات التي تقود النموّ في المملكة، كما بين ضرورة دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة لرفع نسب التمويل، ودعا البنوك إلى الانتقال لمرحلة العمل من خلال تبنيها لسياسات التمويل الأخضر وإدخال مختلف أدوات

والتطبيقات المالية الإبداعية لتعزيز الشمول المالي، وتعاونها مع شركات التكنولوجيا المالية.

وأشار د.قندح إلى أن الاقتصاد الأردني يحتاج إلى صدمة تعطي الأمل وتستعيد الحلم، وإلى حالة التباطؤ الطويلة التي ما يزال يعيشها الاقتصاد الأردني منذ عشر سنوات، مؤكداً تفعيل دور الاقتصاد الرقمي كوسيلة للتنمية الاقتصادية، مبيناً أن الاقتصاد الأردني مرهون بعدة عوامل، ومع ذلك فإن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام العشرة المقبلة سيعكس التأثير الإيجابي للانتعاش المحتمل الذي سيبدأ العام 2022 للنهوض من حالة التباطؤ المحلي، والركود الذي يعيشه الاقتصاد العالمي.

كما و شارك في الندوة كل من د. طلال أبو غزالة مؤسس ورئيس مجموعة طلال أبو غزالة العالمية وعضو المنتدى، د. نضال العزام المدير التنفيذي لدائرة الأبحاث في البنك المركزي الأردني، د. محسن أبو عوض رئيس مجموعة الاستثمار والأعمال في البنك العربي الإسلامي الدولي، د. أريج تليلان الخبيرة التنموية ومؤسِّسة مجموعة مشاريع وبرامج تنموية، د.خلدون نصير رئيس المنتدى الاقتصادي والاجتماعي الأردني.

وقدم د. طلال أبو غزالة اقتراحاً بتحويل كتاب د. قندح إلى منهج دراسي في جامعة طلال أبو غزالة واعطاء دورات تدريبية في أكاديمية طلال أبو غزالة ليكون مادة للبحث والابتكار، وشدد على ضرورة الحاجة إلى جيل يبتكر في الاقتصاد وليس جيلا حافظا للكتب، ودعا إلى دراسة الاقتصاد من خلال الابتكار وليس من خلال الحفظ.

وألقى د. نضال العزام الضوء على تطورات الاقتصاد الوطني خلال العقدين الماضيين 2019-2000، إذ أوضح أنها شهدت نمواً ملحوظاً بلغ 6.6% نتيجة عوامل الإنتاج والعمل ورأس المال التي أدت بدورها إلى زيادة الانفتاح على التجارة الخارجية، والتدفق الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما شهدت الفترة 2019-2009 نمواً اقتصادياً ضعيفاً وصل إلى 2.6% بسبب الأزمة المالية العالمية وتداعيات الاضطرابات الأمنية وإجراء العديد من الإصلاحات الهيكيلية.

وتحدث د. محسن أبو عوض عن أهمية وجود تناغم في سياسات الاقتصاد الأردني، والاستثمار الأمثل لرأس المال وتشغيل الموارد البشرية والخروج من التمويل الصغير للقطاعات، من خلال طرح آليات واضحة وتنمية القطاعات المرتبطة بالمحافظات، التي تسهم بفعالية في تنمية الاقتصاد، كما بين نجاح الأردن في استقطاب الاستثمار الأجنبي.

وبدورها رأت د. أريج تليلان الخبيرة التنموية أن مفهوم التنمية يشمل مناحي وأدوار الحياة كافة، ومن أبرز الأدوار التي يجب العمل عليها لتحقيق التقدم هي التنمية الاقتصادية عن طريق تفعيل دور المرأة وتمكينها في الاقتصاد الأردني. ودعا د. خلدون نصير الى ضرورة تفعيل مجالس المحافظات، والنظر في دور سوق الأوراق المالية لتحديث تشريعاته، وبين دور البنك المركزي في توضيح مفهوم الاشتمال المالي، وأهمية العمل لإيجاد الاقتصاد الرقمي والبدء في مرحلة التطبيق.

> **ومن أبرز الأدوار التي يجب العمل عليها لتحقيق التقدم هي التنمية الاقتصادية عن طريق تفعيل دور المرأة وتمكينها في الاقتصاد الأردن**

بينما أشار د. محمد أبو حمّور إلى أن الأردن يواجه اليوم العديد من التحديات الاقتصادية بفعل الظروف الناجمة عن تفشي جائحة كورونا، وأن التعافي من هذه التداعيات يحتاج حسب تقدير عدد من الدراسات إلى عامين على الأقل ما لم تطرأ مستجدات وبائية تطيل هذا الوقت، وأكد ضرورة التركيز على التدابير المتعلقة بتعزيز الإنتاجية والحد من انعدام الأمان الاقتصادي من خلال الاستثمارات.

20
حزيران

"رجال الأعمال الأردنيين" تبحث عقد مجلس أعمال أردني - كازاخي مشترك

بحث المدير العام لجمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي مع مستشارين سفارة جمهورية كازاخستان لدى المملكة السيد باروجان أبييف والسيد الماس بايشيغايف في مقر الجمعية تأسيس مجلس أعمال أردني كازخستاني مشترك مع أحد الفعاليات الاقتصادية الممثلة للقطاع الخاص الكازخي على هامش انعقاد اللجنة الأردنية الكازاخية المشتركة المقرر عقدها خلال الربع الأخير من العام الحالي، كما وتم بحث سُبل تعزيز العلاقات الاستثمارية والاقتصادية بين البلدين.

وأستعرض حجازي خلال اللقاء دور الجمعية الهام كذراع استثماري للمملكة في الترويج للبيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات الأجنبية على المستوى الإقليمي والدولي من خلال مجالس الأعمال المشتركة التي ترتبط بها الجمعية مع مختلف الفعاليات الاقتصادية على المستوى العربي وكذلك الدولي لما يتجاوز 30 دولة، مؤكداً أهمية إنشاء مجلس أعمال مشترك بين الجانبين لتعزيز الاستثمارات المشتركة، ومتابعة نتائج الإجتماعات الوزارية والتي يتم عقدها بشكل دوري.

ولفت حجازي إلى تمتع الأردن بموقع إستراتيجي جاذب للاستثمار بالعديد من المجالات والقطاعات الاقتصادية الواعدة، لافتاً إلى أن الاقتصاد الأردني يتميز بإمكانيات منافسة لإقامة المشاريع الاقتصادية، خاصة مع تمتع المملكة بالإستقرار السياسي والنقدي كوجهة آمنة للاستثمار.

> "الاقتصاد الأردني يتميز بإمكانيات منافسة لإقامة المشاريع الاقتصادية"

من جانبه، أكد المستشار الماس لدى السفارة الكازاخية على رغبة القطاع الخاص الكازخستاني في زيادة استثماراتهم المشتركة في الأردن خاصة في مجال المنتجات الصيدلانية وصناعة الأدوية والتي يتميز الأردن بها بشكل كبير، وجذب صناعة الأدوية لفتح خطوط انتاج للأدوية الأردنية في كازاخستان، مشيراً إلى أن العلاقات الأردنية الكازاخستانية تعتبر علاقات عميقة ومتجذرة، كما وشهدت العلاقات الثنائية تطوراً ملحوظاً، خاصة وأنه يجمع البلدين العديد من الإتفاقيات المشتركة في مختلف المجالات.

كما وأكد على وجود فرص عديدة لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية، خاصة وأن كازخستان جزء من الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وهو اتحاد جمركي تأسس في عام 2010 ويمكن من خلال التعاون بين الجانب الأردني والكازخي المساهمة في وصول المنتجات الأردنية إلى أسواق جديدة غير تقليدية.

كما وإستعرض الجانبين المشاريع الاستثمارية المتاحة في كل من الأردن و كازاخستان في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية، مؤكدين على أهمية العمل على تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي المشترك من خلال تكثيف اللقاءات بين مجتمعي الأعمال الأردني والكازاخستاني. مؤكدين ضرورة البدء بفتح خطوط طيران عارضة ومباشرة لجذب السياحة الكازاخية وخاصة إلى المثلث الذهبي السياحي في المملكة.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ في نهاية عام 2019 ما قيمته 0.524 مليون دولار أمريكي شكلت الصادرات الأردنية منها 0.407 مليون دولار أمريكي بينما شكلت المستوردات الأردنية 0.117 مليون دولار أمريكي.

التبادل التجاري بين الأردن وكازخستان (2017 - 2019)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2017	0.484	0.840	1.3	-0.356
2018	0.134	0.162	0.296	-0.028
2019	0.407	0.117	0.524	0.29

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى كازخستان (2019)	قيمة الصادرات مليون دولار
التبغ وبدائل التبغ المصنعة	0.346
منتجات كيماوية متنوعة	0.027
زيوت عطرية مستحضرات عطرية	0.026

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الواردات الأردنية من كازخستان (2019)	قيمة المستوردات مليون دولار
الخضار وبعض الجذور والدرنات الصالحة للأكل	0.070
مواد كيميائية غير عضوية مركبات عضوية أو غير عضوية	0.041

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

استقبلت جمعية رجال الأعمال الأردنيين الوزير المفوض المستشار الاقتصادي في السفارة الرومانية

وأشار حجازي إلى أن الجمعية وقعت اتفاقية تعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة في رومانيا في بوخارست خلال عام 2013، وسعت الجمعية الى تفعيل تلك الإتفاقية لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني وزيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية الى المملكة.

كما وأكد حجازي على ضرورة تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية مع رومانيا لرفع حجم الاستثمارات المشتركة وذلك من خلال بناء علاقات قوية ومتينة بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين مؤكداً استعداد الجمعية على التعاون مع السفارة الرومانية في سبيل تحقيق ذلك. لافتاً إلى أن الاقتصاد الأردني يتمتع ببنية تحتية جيدة ومناخ استثماري تنافسي إلى جانب تميز الأردن بوجود العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة.

بدوره، أشاد كوستا بعمق ومتانة العلاقات الثنائية بين البلدين، لافتاً إلى أهمية العمل على تطوير مجالات جديدة للتعاون في المستقبل القريب وذلك في سبيل تعزيز مستوى العلاقات التجارية الثنائية وتحقيق المنافع الاقتصادية المشتركة في مختلف المجالات والأصعدة.

وأكد كوستا على وجود فرص حقيقية لتطوير التعاون التجاري والاستثماري في مجالات الصناعات الغذائية والزراعية بالإضافة لتكنولوجيا المعلومات لافتاً إلى إزدياد الطلب على المنتجات الزراعية في رومانيا خلال فصل الشتاء مما يتيح المجال لتحسين وتنويع حجم التبادل التجاري بين البلدين.

كما وإتفق الجانبان على أهمية الإستمرار في عقد اللقاءات الثنائية بهدف تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك وخلق فرص استثمارية جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية إلى جانب تعريف مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين بأهم الفرص الاستثمارية المتوفرة والمشاريع المطروحة.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ في نهاية عام 2019 ما قيمته 321.9 مليون دولار أمريكي شكلت الصادرات الأردنية منها 10.6 مليون دولار أمريكي بينما شكلت المستوردات الأردنية 311.3 مليون دولار أمريكي.

التبادل التجاري بين الأردن ورومانيا (2017 - 2019)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2017	0.484	0.840	1.3	-0.356
2018	0.134	0.162	0.296	-0.028
2019	0.407	0.117	0.524	0.29

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى رومانيا (2019)	قيمة الصادرات مليون دولار
اسمدة	9
الآلات والأجهزة الميكانيكية	0.812
الخضار وبعض الجذور والدرنات الصالحة للأكل	0.321
البلاستيكات و الأغراض من ذلك القبيل	0.128

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من روماني (2019)	قيمة الصادرات مليون دولار
الحبوب	170
الحيوانات الحية	92.6
لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	14.4
خشب ومصنوعاته؛ فحم الخشب	8.9

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في ندوة حول " منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة"

شارك طارق حجازي مدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين والأمين العام المساعد لاتحاد رجال الأعمال العرب، في ندوة حول منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة والتي تم عقدها عبر منصة زووم بتاريخ 2021/6/28 بتنظيم من المعهد الدولي العربي للسلام والتربية والمسجل في جنيف. وذلك ضمن الإحتفال في مئوية تأسيس المملكة.

واستضاف الملتقى عدد من الضيوف منهم الدكتور نجيب أبو كركي رئيس نادي خريجي الجامعات والمعاهد الفرنسية والدكتورة صفاء الحمايدة الرئيسة الفخرية لجمعية الأردنيين في باريس وأدار الندوة الدكتور محمد أمين أبوالرب مدير المعهد الدولي للسلام والتربية.

وأكد حجازي خلال اللقاء أن لمؤسسات المجتمع المدني دور كبير وتكاملي في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن أهم التحديات التي تواجههم هي عدم ترسيخ مفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني في تلك الخطط. مبيناً بأن التعاون والتكامل بين جميع شركاء العملية أصبحت ضرورة للتنمية وليس مجرد استجابة للخطة فقط. فالتنمية تحتاج إلى ثلاث شركاء على الدوام هي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويجب أن لا يشوبها هذه العلاقة أي نوع من التنافس والتنازع على المكاسب بل يجب أن تقوم على التعاون والتكامل. والالتزام بدور كل شريك يفترض أن يؤديه دون تجاوز الشريك الآخر.

مشدداً على أن لمؤسسات المجتمع المدني دور في وضع المفاهيم عند صياغة الخطة ومحاور تنفيذها، ضماناً لأن تكون الخطة شمولية ومعبرة عن التنوع القائم في المجتمع، إذا لا بد من مشاركة المجتمع المدني وعلى الدوام في عضوية اللجان الوطنية التي تتولى إدارة اعداد الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، لما يتحمل المجتمع المدني القسط الأساسي من مهام تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع التنموية.

كما واستعرض حجازي خلال كلمته نبذة تعريفية حول جمعية رجال الأعمال الأردنيين ودورها الهام في تحقيق الأهداف التنموية التي اقرت خطتها في عام 2015 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً لتنفيذها حتى العام 2030، لتضم 17 هدفاً و 196 غاية مرتبطة بها، حيث أشار إلى تأسيس الجمعية في عام 1985 كأول مظلة تجمع رجال الأعمال الأردنيين ضمن 11 قطاعاً اقتصادياً هاماً يمثلون العمود الفقري للاقتصاد الوطني، واستمرت الجمعية في العمل على وضع خططها لتنفيذ الأهداف التي أنشأت من أجلها إلى أن حصلت في عام 1995 على وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى، لما قامت به الجمعية من دور أساسي في توفير المناخ المناسب للعمل الاستثماري بما يمكن القطاع الخاص الأردني من أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة، وخدمة أعضائها في توفير الدراسات الاقتصادية، ورفع أراء أعضائها حول التشريعات ذات العلاقة قبل إقرارها تحقيقاً لمصالح القطاع الخاص والذي يخدم الاقتصاد الوطني.

ولفت حجازي إلى أنه وإيماناً من رجال الأعمال الأردنيين بالعمل العربي المشترك فقد قامت الجمعية وبعد عقدها شبكة من العلاقات ومجالس الاعمال العربية المشتركة، بتأسيس اتحاد رجال الأعمال العرب في عام 1997 في عمان برعاية صاحب

الجلالة الملك حسين بن طلال رحمه الله وبموافقة جامعة الدول العربية، واتخذ الاتحاد من عمان كدولة مقرله، وأصبح اليوم يضم في عضويته 22 رابطة وجمعية ومنتدى لرجال الأعمال من 15 دولة عربية، ليمثل مجتمع الأعمال العربي كعضو مراقب في القمم العربية التي تعقد دورياً بحضور ملوك ورؤساء الدول العربية.

مشيراً إلى أنه ومنذ اقرار خطة التنمية المستدامة 2030 عملت جمعية رجال الأعمال الأردنيين على تسخير كافة انجازاتها لخدمة هذه الخطة من خلال تقديم المشورة والنصح والدراسات إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومن خلال اتحاد رجال الأعمال العرب إلى الأمانة العامة للجامعة العربية. خاصة في مجالي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

وبين حجازي أنه وكهدف من أهداف التنمية المستدامة المتضمنة الاستدامة الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة النمو وفرص العمل ودعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف في الاقتصاد الوطني، فقد شاركت الجمعية بالتعاون مع العديد من الصناديق وريادة الأعمال للعمل على إنشاء المشاريع الصغيرة من خلال تأهيلهم وتدريبهم لدى أعضاء الجمعية، وتهئيتهم للدخول إلى سوق العمل على قاعدة معرفية بطبيعة المشاريع أو المهن التي يرغبون بها.

كما وكانت الجمعية على وعي بأن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر وتخفيض نسب البطالة، لذلك حرصت على تكريس انعقاد مجالس الأعمال المشتركة لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية إلى المملكة من خلال تسليط الضوء على فرص الاستثمار والحوافز التي تمنحها المملكة، كما كان للعديد من أعضاء الجمعية من رجال الأعمال شراكات مع شركات أجنبية لتسهيل عملية دخولهم للاستثمار في الأردن. أو تشجيع الصادرات من خلال تلك المجالس إلى أسواق جديدة دعماً للاقتصاد الوطني ورفع نسب التوظيف في تلك المشاريع. حيث أن هذه المجالس بالفعل نجحت في تهيئة القطاع الخاص للدخول إلى أسواق جديدة.

كما وشاركت الجمعية أيضاً في العديد من اللجان العليا والوزارية الاقتصادية التي تعقد بين الحكومة وعدد كبير من حكومات دول العالم الشقيقة والصديقة، وعملت أيضاً على تسخير إمكانيات مجالس الأعمال المشتركة في كل دولة لإنجاح خطط الحكومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأشار حجازي إلى أنه ولجذب الاستثمارات وفتح أسواق لأعضاء الجمعية بما يعود على الاقتصادي الوطني بالفوائد المرجوة، عملت جمعية رجال الأعمال الأردنيين على تأسيس ما يقارب 30 مجلس أعمال مشترك مع أكبر جمعيات وروابط رجال الأعمال في مختلف دول العالم، وانتظام دورية انعقاد تلك المجالس لاطلاع مجتمع الأعمال في تلك الدول على أهم التطورات والتشريعات الناظمة للاستثمار، وكانت معظم تأسيس مجالس الأعمال تتم ضمن زيارات ملكية إلى العديد من دول العالم.

كما و عملت الجمعية وعلى الدوام على إعداد عدد من الدراسات التي من شأنها تسهيل عملية الاستثمار في المملكة، إضافة إلى الطلب من الحكومة تبني عدد من المقترحات والوسائل التي من شأنها زيادة جذب الاستثمارات لما يشهد منافسة في المنطقة بشكل خاص والاقليم بشكل عام. لإيمان الجمعية في أن الاستثمار هو أحد أهم الوسائل لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، من خلال مشاريع نوعية تعمل على زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والعنصر البشري.

وأكد حجازي على استمرار الجمعية في زيادة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ضمن توجيهات ورؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، لرفعة ومنعة الاقتصاد الوطني.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

يقيم جناح في المستشفى التخصصي

اختتم فرع خلدا الزياره التسويقية الى المستشفى التخصصي والتي استمرت لمدة يومين (13-2021/6/14) حيث تركز الهدف من هذه الزيارة حول التعريف بخدمات ومنتجات البنك المتعددة بالاضافه الى خدمة القنوات الالكترونيه والتي يتميز بها البنك والتي من شأنها الحفاظ على وقت وجهد العملاء. وقد خصصت ادارة المستشفى مساحة مناسبة داخل قاعة المدخل الرئيسي ليكون ركن خاص بالبنك الاردني الكويتي للإلتقاء بموظفي المستشفى وتعريفهم بمنتجات وخدمات البنك وتقديمها لهم.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

mastercard

كاش عالإيد
والدفع من بعيد

SCAN ME

*خاضع لشروط وأحكام البنك

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

هاتف Tel. +962 6 537 3355 - فاكس Fax +962 6 533 7617
البريد الالكتروني E-mail info@jba.com.jo
ص.ب P.O.Box 926182 Amman 11190 Jordan
www.jba.com.jo